صعـدة: غوايـة القـوة.. غيـاب الرؤيـة

■ كتب - نبيل الصوفي:

«إن في فتنة الحوثي دروساً وعبر ينبغي استيعابها بفهم وعمق وإدراك من اجل المستقبل». هذا آخر سطر لمحرر صحيفة ٢٦ سبتمبر الناطقة باسم القوات المسلحة عشية الإعلان عن انتهاء المواجهات بمقتل حسين الحوثي، الذي نشرت صورته تالياً.

وزارتا الدفاع والداخلية أعلنتا في العاشر من سبتمبر ٢٠٠٤ "انتهاء القوات المسلحة والأمن وكتائب المتطوعين من جميع عملياتها للقضاء على الحوثي"، وتبعه إعلان قرار "الرئيس علي عبدالله صالح، تشكيل لجنة وزارية لتقييم الأضرار التي وقعت بالمنطقة جراء العمليات العسكرية، وإعادة إعمارها".

بعد سبعة أشهر من هذه الإعلانات والقرارات، والدعوات، وبعد أقل من عشرة أيام من إعلان لقاء رئاسي بمن يوصفون رسمياً بالمغرر بهم والذين تتالى الإعلان عن توبتهم، وبدون أي سابق إنذار فاجأنا الإعلام الرسمي بالحديث عن "السيطرة على جبل القفاح وكافة الخطوط المؤدية إلى منطقة الرزامات وال شافعة وعنق الغزال والطوال والخيال ومجموعة مناطق عناصر اتباع الحوثي الذين يقودهم المتمرد الدعو عبدالله الرزامي والمدعو بدر الدين الحوثي وقد حققت نجاحات نوعية في تصفية ومطاردة عناصر المتمردين من اتباع الحوثي. كما واصلت القوات المسلحة زحفها وسيطرت على منطقة ام عيسى ومواقع البيوت والحفت خسائر كبيرة بالمتمردين. وقد طوقت القوات الكافة بمطاردة المتمردين منطقة شافعة وما جاورها من مختلف الجهات. وأكد القائد العسكري الميداني بانه خلال الساعات القليلة القادمة سوف يتم تصفية كافة جيوب المتمردين" كما جاء في آخر تقارير وزارة الداخلية اليوم الخميس.

وبعيداً عن النتائج الميدانية فإن هذا الاندفاع يؤكد أن السلطة غير قادرة على قراءة أدائها بناء على كل ما أعلنته بين اللحظتين، فهي استعادت خطابها المتشنج القديم، وبعد أن حركت آلياتها العسكرية أعلنت "أن الدعو بدر الدين الحوثي كان قد غادر صنعاء بصورة مفاجئة، بعد أن منحته الدولة الأمان ليعيش مواطناً صالحاً كغيره من المواطنين، إلا انه خالف كل التعهدات التي قدمها الدولة" كما قال بيان وزارة الداخلية الذي أعلن تجدد المواجهات الأسبوع الماضي.

ليس مهماً البتة الحديث عن تفاصيل روايتي السلطة من جهة، ومتمردين يحدون أنفسهم متهمين بانهم من اتباع رجل قد قتل وجماعة قد أعلن زوالها. المهم هو أن تجدد المعارك إعلان رسمي على تكاسل، إن لم يكن تخاذل عن معالجة واحدة من أسوأ الأحداث التي شهدتها اليمن مؤخراً.

فحين أعلنت وزارتا الدفاع والداخلية صباح العاشر

التتمة في الصفحة ٢

الوحدوي

أسبوعية - سياسية - عامة

الاربعاء ٣٠ مارس ٢٠٠٥ العدد (٣) | Wed. 30 Mar. 2005 No. (3) | 30 ريالاً | 12 صفحة

رحبت بالتقرير الأمريكي... وبإطلاق «زميلنا الخيواني»

السوسوة: أدعو الصحافيين إلى التفاعل مع توجيهات الرئيس بإلغاء عقوبة الحبس

أعلنت اليمن اليوم ترحيبها بتقرير الخارجية الامريكية، وباي نقد بناء لأوضاع حقوق الانسان، من شانه الارتقاء بها.

وقالت وزيرة حقوق الإنسان أمة العليم السوسوة إن التقرير الأمريكي سجل جملة من الانجازات التي حققتها اليمن في مجال الحقوق والحريات، لكنها انتقدت ما وصفته بالتعميم والصيغ غير الدقيقة التي يتضمنها.

وكانت الوزيرة تتحدث في مؤتمر صحافي بالمركز الإعلامي بحضور عدد من المسؤولين في وزارتي حقوق الانسان والاعلام. ووزعت الوزارة التعليق الرسمي للجمهورية اليمنية على التقرير الأمريكي الخاص باوضاع حقوق الانسان خلال العام الماضي.

وتضمن التعليق الرسمي جملة من التبريرات للانتقادات الامريكية وقال انها عموميات لم تستند إلى وقائع عدا حالتين اثنتين.

وجاء ترحيب الوزيرة بعد أيام من انتقادات شديدة وجهها الرئيس علي عبدالله صالح لتقرير الخارجية

التتمة في الصفحة ٢

محاكمة مهرب آثار أردني

ما يزال مصير مهرب الآثار العراقي شاكر إياد عذر مجهولا، بعد ان اطلق سراحه نتيجة ضغوط من جهات دبلوماسية غير عربية، في مارس الجاري بعد أن تم القبض عليه اواخر يناير، بدات محكمة شرق الأمانة أولى جلساتها اليوم الأربعاء في النظر بقضية مهربي الآثار، الأردني الجنسية سمير حمادي جار الله، وامين احمد البعداني، فيما تمكن أفراد من كتيبة "فرضة نهم" حرس جمهوري من ضبط قطعتين اثريتين تعودان إلى قبل الإسلام كانتا بحوزة احد المواطنين اثناء محاولته بيعهما، ورئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف يعترف بتقصير حاد من هيئة الآثار وبغياب نظام متكامل للتفتيش الأثري والمتحفي، مطالبا بمنح المزيد من الصلاحيات للإدارة العامة لحماية الآثار وتوفير تقنيات التفتيش للمتخصصين العاملين في المنافذ وأفادت معلومات تحصلت عليها «النداء» من مصادر في إدارة مكافحة الإرهاب والجريمة ان اكتشاف نشاط سمير جاد الله حماد تم بعد ان القي القبض على امين البعداني وهو مواطن يمني من محافظة الجوف بتهمة قيامه بالتعامل بالآثار المهربة وبيع قطع اثرية لأجانب.

تحقيق عن سرقة الآثار في الصفحة ١١

المعارضة تقابل بفتور دعوة الحكم للحوار

قابلت أحزاب المعارضة بفتور الدعوة التي أطلقها الحزب الحاكم للحوار حول الثوابت الوطنية باستثناء تجمع الإصلاح الذي اشترط ان تكون الإصلاحات السياسية في مقدمة أي حوار قد يتم بين الطرفين.

وقال قيادي في اللقاء المشترك لـ«النداء» إن الدعوة محاولة جديدة من المؤتمر الشعبي العام لاستخدام مثل هذه اللقاءات «لإشعار الناس ان المعارضة توافق على السياسات الحكومية» خصوصاً وان البلاد مقبلة على تطبيق الزيادة الجديدة على اسعار المشتقات النفطية والعمل بقانون ضريبة المبيعات.

ورأى القيادي المعارض ان دعوة الحزب الحاكم تحمل في طياتها شهادة وفاتها لانها اكدت على ان الحوار سيكون حول الثوابت الوطنية، ما يوحي وكاننا غير وطنيين. كما انها شددت على إشراك الاحزاب المعارضة الحليفة للحكم في هذا الحوار « وكلها امور تؤكد انه غير جاد في مثل هذه الدعوات».

واضاف: يجب ان نؤكد ان للحوار قواعد وشروطاً وقنوات للدعوة إليه وان احزاب المعارضة لن تقبل أن تستخدم لتبرير السياسة الحكومية في كثير من الجوانب فقد خبرنا مثل هذه الدعوات والتي تنتهي فجاة وعند إنتهاء حاجة الحزب الحاكم لها.

تفاصيل في الصفحة ٣

إدانة ثلاثين متهماً بقضية دعارة

■ عدن - «النداء»

جاء منطوق حكم المحكمة الابتدائية بالمنصورة بمحافظة عدن بإدانة المتهمين البالغ عددهم ثلاثين متهماً بينهم أربعة عشر سعودياً وثلاث عشرة فتاة يمنية.

وأصدر فضيلة القاضي علي صالح القحيف الذي ترأس المحكمة حكمها بعد إدانة المتهمين بما نسب إليهم من افعال بحسب صحيفة الدعوى بحبس ثلاثة منهم سنة مع النفاذ وهم إدارة الفندق، ومعاقبة سبعة وعشرين آخرين بالحبس سنة اشهر مع وقف التنفيذ.

كما صدر حكم المحكمة بإغلاق فندق كناري بالاس في المنصورة لمدة عام كامل مع مصادرة ما يحتويه من اثاث لصالح الدولة.

المحكمة وقفت على مدى ست عشرة جلسة علنية للنظر في الدعوى التي قدمتها النيابة ضد هؤلاء، واستمعت خلالها إلى صحيفة الدعوى وردود محامي الدفاع واقوال المتهمين والشهود.

وكانت نيابة البحث والامن قامت ليلة ٢٨ يناير الماضي بمداهمة الفندق بعد تلقيها بلاغات عدة عن قيامه بممارسة افعال لا اخلاقية.. واسفر عن عملية المداهمة ضبط سبعة وعشرين بينهم ١٤ سعودياً مع ١٣ فتاة في «خلوة غير

التتمة في الصفحة ٢

أسرة السمحي تشكو التستر على قتلته

اشتكت اسرة الفقيد مجاهد السمحي مدير قسم شرطة العمري لعدم تسليم الجناة للتحقيق والمماطلة والتحايل من أجل اجبارهم على التنازل.

واعتبرت أسرة السمحي الذي لقي مصرعه منتصف مارس الجاري متاثراً بجراح اصيب بها جراء قيام عسكر البلدية بإطلاق النار عليه اثناء حملة متابعة لهم ان ذلك مخالفة للقانون الذي يوجب على مأموري الضبط تسليم المتهمين خلال ٢٤ ساعة من وقت القبض عليهم.

وطالبت اسرة الفقيد السمحي نيابة جنوب شرق الامانة بالانتقال الفوري إلى قسم شرطة العمري وإحالة المتسببين في عدم تقديم الجناة إلى النيابة في قسم العمري إلى التحقيق لإرتكابهم جريمة يعاقب عليها القانون والتوجيه بإحالة اوليات القضية والجناة للنيابة العامة للتحقيق وفقاً للقانون.

إقرأ صفحة ٤

تقارير تتحدث عن تسلل ألف يمني يومياً الى السعودية

كشفت مصادر صحفية عربية عن ان حرس الحدود السعودية القت القبض على ٥٠١ الف و٧٨٢ متسللاً حاولوا دخول الاراضي السعودية عبر الحدود مع اليمن خلال العام الماضي.

ونسبت صحيفة «الوطن» السعودية إلى قائد حرس الحدود في منطقة جازان اللواء صالح إبراهيم السنلي قوله إن متوسط عدد المتسللين يصل إلى ١٠٠٠ شخص يومياً، يرتفع إلى ٢٠٠٠ متسلل يومياً خلال المواسم والأعياد.

واعلن ان حرس الحدود ادخل نظام الرقابة الحدودية باستخدام الكاميرا الحرارية وتعد من احدث الوسائل الرقابية في العالم بالإضافة إلى اجهزة الرؤية الليلية لمنع المتسللين، الذين تزداد اعدادهم بدرجة كبيرة سنوياً، في منطقة صعبة التضاريس وتتداخل بها المزارع والأسواق «في القرى الحدودية.

اشار إلى قيام بعض السعوديين بمساعدة المتسللين والتستر عليهم بتوفير فرص العمل لهم. واوضح ان التنسيق بين أجهزة الأمن وحرس الحدود في تواصل مستمر تحت إشراف اللجنة الأمنية وغرفة العمليات المشتركة.

وكانت قوات حرس الحدود قد ضبطت محاولات تهريب ٨٩٢ الفاً و٦٧٧ طلقة ذخيرة و٢٧٠ كلم من الحشيش المخدر و٦٠٣ قطع سلاح و٤ ملايين و٣٩٥ الف كيلو جرام من القات، خلال العام الماضي مع بعض المتسللين عبر الحدود.

الحكومة تلتزم بالغاء صفقة القطاع ١٨ مع هنت

للمرة الثانية خلال عام يجبر مجلس النواب الحكومة على التراجع عن هدر ملايين الدولارات في أهم قطاع انتاجي هو قطاع النفط.

فبعد قضية القطاع (٥٣) العام الماضي التي وصل فيها الشد والجذب بين الحكومة ومجلس النواب حد الاتهامات المتبادلة بالفساد، وبعد أن كادت حكومة باجمال تتهاوى أمام طلبات سحب الثقة المتزايدة، وخرج منها باجمال بوعود مازالت قيد التنفيذ. ها هي تبرز إلى السطح قضية نفطية جديدة شبهتها لجنة التنمية والنفط والمعادن في المجلس بفضيحة القطاع (٥٣).

القضية الجديدة مفاصلها الأساسية كشفتها اللجنة البرلمانية في تقريرها المرفوع إلى رئيس وأعضاء مجلس النواب بتاريخ ٢٨مارس ٢٠٠٥ حول أوضاع القطاع ٨١ مارب - الجوف.

التقرير اتهم وزارة النفط والحكومة بعدم الشفافية مع مجلس النواب، بسبب بيعها ١٥٪ من حصة المقاول بموجب تنازل من شركة هنت، إلى شركة كرست للاستثمار (شركة منطقة حرة) تحت اتفاقية التجديد والتمديد التي كان من المفترض أن تحال إلى مجلس النواب.

واعتبر التقرير هذه الطريقة لعبة يراد من خلالها التهرب من مساطة المجلس مستشهداً بأن مبلغ الـ٤٥ مليون دولار الذي ستقدمه شركة كرست مقابل الـ١٥٪ سيسلم إلى الحكومة اليمنية وليس لشركة هنت.

في جلسة الأربعاء ٣٠ مارس ٢٠٠٥ التزمت الحكومة بإلغاء مشروع اتفاقية التمديد المبرم مع شركة هنت، بعد

التتمة في الصفحة ٢

إعلان إنساني

ضل الوالد محمد محمد غالب مغلس البالغ قرابة (٨٠ عاماً) وذلك ظهيرة يوم الثلاثاء ٢٩ مارس الجاري، أثناء تواجده في سوق القات بحي سعوان بأمانة العاصمة.

أسرة المفقود تناشد من لديه أية معلومات عنه الاتصال بالرقمين التاليين: ٣٠٢٦٢٥ - ٧٣٧٨٣١٥٥ وله جزيل الشكر.

رزق الزميل

محمد صادق العديني

مولوداً جديداً أسماه «سليم» الذي سيشكل مع بثينه (طفلته البكر) قنديلي فرح..

تهانينا..

أسرة «النداء»

آلاف البؤر والمستنقعات، والإطارات، وانعدام شبكات صرف صحي

تقرير ألماني كشف عن مشكلة بيئية متفاقمة في الحديدة وحجة

وباء حمى الضنك فتح باباً للتعرف على ما يشبه كارثة بيئية واسعة النطاق تعيشها محافظتا الحديدة وحجة

اللجنة البرلمانية الخاصة بالنزول الميداني للوقوف على ما يتم اتخاذه من إجراءات لـ"حصر" حمى الضنك وقفت على ما هو اسوأ.

التقرير المقدم للبرلمان قبل يومين تحدث عن إنتشار الدور والمستنقعات في الحديدة وزبيد وحرض والمنيره، عبس مدينة موبوءة بالملاريا.

حرض ترسو على حوالي ٥٠٠ بركة وخزان مكشوف سببها مولدات الكهرباء الخاصة بمحطات البترول والفنادق والمطاعم ومصانع البلوك. كذلك تنتشر في مدينة حرض وما حولها العديد من المستنقعات بسبب المزارع والآبار.

الأدهى من ذلك ان البعوض المسمى "الكيورلكس" والموجود في حرض، والفيروس المسبب لانتشار حمى الضنك (vilavivirus) تنتشر في مدن الحديدة وحجة، تتوفر لهما بيئة ملائمة للإنتشار لخلو هذه المدن من شبكات الصرف الصحي. ويقوم المواطنون بتصريف مخلفات الغسيل إلى شوارع مدينة زبيد التاريخية لأن شبكة الصرف الصحي لم يستكمل بناؤها.

في الوقت نفسه يشاهد المواطنون احاديث مستمرة عن المنجزات تطورت هذا العام إلى كشف يفتتحه الرئيس في كل محافظة ويحوي جدولاً تفصيلياً لمشاريع بالمليارات.

في مدينة العمال بالحديدة لاحظت اللجنة وجود إطارات السيارات حول المنازل والتي تستخدم كحماية لمنازلهم، وكذا إطارات لحماية جدران الآبار الموجودة في منازلهم ولا يوجد تعديدات صحية او لمياه الشرب في معظم هذه المنازل. الأمر الذي يؤدي إلى تكاثر العامل الناقل بصورة كبيرة في هذه الإطارات التي احصي عددها في مدينة الحديدة فقط بـ ٣٦ الف إطار، وتؤدي كذلك الآبار المنتشرة إلى توفير بيئة ملائمة للفيروسات. فقد قدرت الآبار في مدينة الحديدة بـ ٥٠٠ بئر.

وفي إحصاء لحالات العدوى بحمى الضنك تحدث التقرير عن عدد إجمالي للحالات المشتبهة بـ ١٥٩ حالة، والمفحوصة مخبرياً ٩٣ حالة، واشار إلى ٩ حالات وفاة فقط بينما تحدثت التقارير الصحفية الرسمية مؤخراً عن ١٣ حالة وفاة.

وينتشر وباء حمى الضنك في ظروف مماثلة للكارثة البيئية المتحالفة مع تقصير وإهمال الجهات الصحية والدولة التي يفترض بها ان تعلن هذه المدن مناطق منكوبة وتعززها بامكانيات طارئة.

معظم الحالات التي تعرض على المستشفيات تبقى اسيرة للتخمين حيث يتطلب تحديد الإصابة بوباء حمى الضنك إرسال الضحية إلى صنعاء حسب تقرير صحفي في "الثورة" الرسمية. لافتقار المستشفيات في الحديدة إلى الأجهزة الطبية اللازمة لتشخيص المرض.

اكثر من ذلك لاحظ تقرير لجنة مجلس النواب إفتقار وزارة الصحة إجمالاً إلى مختبرات تخصصية ونوعية لفحص الإصابة بحمى الضنك.

هذه الوضعية ساهمت في نشر المرض. فقد اتضح للجنة ان المهمة المعني بها البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا في هذه المناطق تركز عمله على مكافحة بعوض الملاريا دون غيره من النواقل، وعند ظهور وباء حمى الضنك بدا "كحر" الملاريا جديداً وغريباً وبقيت المعلومات بشأنه غير واضحة مما سهل انتشاره بدلاً من محاصرته.

وفي الوقت الذي اشارت اللجنة إلى تنوع المبيدات الحشرية المستخدمة في المكافحة، في حين يتطلب توحيد المبيد.. اشارت انباء صحافية الأسبوع الماضي إلى ان نفاذ مبيدات الرش هرال جهود مكافحة الوباء.

وتعمل فرق مكافحة الملاريا في سمع محافظات بدون توفير الإمكانيات. وينقل العاملون بسيارات نصف نعش، فيما لم تصلهم اوامر رئاسية بتوفير سيارات جديدة.

ودعت اللجنة إلى إنصاف العاملين في الميدان الذين يتنقلون في مناطق موبوءة ويتعرضون لمخاطر الإصابة بالمرض، ويتقاضون اجوراً متدنية.

وفي توصياتها دعت اللجنة البرلمانية إلى إضافة محاور جديدة لبرنامج مكافحة الملاريا ليشمل بقية المحافظات مع تجزئة محور تهامة إلى محورين، وتوفير وسائل النقل والمرشات والسموم النوعية ورفع اعتماد المخصصات الكافية للعاملين.

وعلى المستوى البيئي اوصت الجهات ذات العلاقة بإجراء إصحاح بيئي متكامل يشمل ردم البؤر والمستنقعات والتخلص من الإطارات في مدن الحديدة وزبيد والمنيرة، وإغلاق الآبار المنواجدة في المنازل في مدينة العمال بالحديدة، وتحميل السلطات المحلية نفقات وتكاليف ربط المياه إلى المنازل المذكورة لشدة فقرهم.

صعدة: غواية

(تتمة الصفحة الاولى)

من سبتمبر انه "بحمد الله وتوفيقه وبفضل تعاون كل المواطنين الشرفاء مع قواتنا المسلحة والأمن وكتائب المتطوعين من ابناء الشعب تم الانتهاء من كافة العمليات العسكرية والأمنية (...) والسيطرة التامة على كافة الجروف والأماكن، كما تم إنقاذ عدد من الأطفال والنساء الذين كان يحتجزهم كرهائن ويحتمي بهم كدروع بشرية، وتم العثور على مجموعة من الوثائق المتصلة بمخططه التخريبي والعناصر والجهات التي تقف وراءه"، وانه "سوف يتم إحالة كافة العناصر المتورطة في تلك الفتنة والمخطط التخريبي بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى القضاء لينالوا جزاءهم الرادع".

وحين أعلن عن "توجيه الرئيس لتشكيل لجنة وزارية لتقييم الأضرار التي حدثت في المنطقة وإعادة الإعمار للاماكن المتضررة وتقديم الخدمات والمساعدات للمواطنين وبما يكفل معالجة كافة الآثار الناتجة عن تلك الفتنة".

وحين دعت السلطات "الاخوة المواطنين الذين اضطرتهم الأحداث في المنطقة إلى ترك منازلهم وقراهم تجنبا لالحاق الضرر بهم إلى العودة امنين إلى منازلهم وقراهم وممارسة حياتهم الاعتيادية"، وان الدولة "ستتكفل بتقديم كل العون والإغاثة لكل من تضرر منهم"، وأن على "الاخوة الموظفين من عاملين في أجهزة السلطة المحلية ومدرسين وغيرهم في مديرية حيدان العودة إلى مقار أعمالهم وممارسة مهامهم وواجباتهم لخدمة المواطنين".

وحين أعلنت كل ذلك فقد كان من المفترض أن تتبع هذا الخطاب إجراءات مختلفة، علما بأن معارك وقتالاً ودماء وثارات في مناطق ملغومة بالعلاقات القبلية، وفي مناطق لم تتعرف على الجمهورية اليمنية -أو حتى العربية اليمنية- إلا عبر الصواريخ والدبابات، كل اولئك يعقد سرعة حل القضايا العالقة، وتهدئة النفوس، فكيف إن لم يتم من ذلك أي شيء؟

وموضوع الإعلان عن "كشف وثائق متصلة بمخطط تخريبي والعناصر والجهات التي تقف وراءه"، يجعلنا نسأل أليس مواجهة ذلك ممكن مادام قد ألقي القبض على المخططات وعناصرها!!

وفيما كان الإعلان الرسمي يعلن عن هذه المعارك بذات الخطاب السابق، كانت الحكومة اليمنية تقرأ على الرأي العام في ردها على تقرير حقوق الإنسان الأمريكي أن الحوثي "سقط قتيلاً، وضُبطت العناصر المسلحة التي كانت معه وأحيلت إلى القضاء لمحاكمتهم محاكمة عادلة، ونقل الجرحى إلى المستشفيات الحكومية لتلقي العلاج المناسب وهي إجراءات تتخذها الحكومات الديمقراطية في كل مكان لاحتواء مثل تمرد كهذا".

ومع حركة الرفض الذي سمعته الحكومة من أطراف داخلية وخارجية لاستخدامها المفرط للقوة، ومع أنها قالت للأمريكان في تقريرها المشار إليه أنها في المرة السابقة "سعت إلى احتوائها بالحوار الهادئ، ومنطق الأخذ والرد الديمقراطي المتسم بروح التسامح وضبط النفس، وتجنب العنف بكل ضروبه".

وأضافت: "ولم يتم لجوء الحكومة إلى استخدام القوة إلا بعد أن استنفدت كل الوسائل القانونية، والوساطات الوطنية، والضمانات القضائية في حقه واتباعه في محاكمة دستورية علنية وعادلة، وبما يتوافق ونصوص المواثيق والاتفاقيات الدولية المصادقة عليها".

فإنها هذه المرة كررت ماعملته سابقاً، دون أن تتذكر مثل هذه المبادئ، التي تسوقها للعالم -وهي لو التزمت بها- ستظل على الأقل من التوتر الذي يفقدنا يوميا إمكانيات نحن بأمس الحاجة لها، ويريق دماء، اليمن محتاجة لكل قطرة منه.

تجدد الاشتباكات بدأ إثر مقتل اربعة عناصر من اتباع الرزامي في سوق الطلح شمال مدينة صعدة، وتقول الرواية الرسمية أن هؤلاء الأشخاص هم من الطاردين أمنيا قدموا إلى السوق لشراء أسلحة ومعدات عسكرية لتخزينها، وبعد قتل المطاردين وجرح عنصر من أفراد الأمن.

فيما يقول المقربون من الرزامي أن الضحايا الأربعة لم يكونوا ملاحقين أمنيا وقد كانوا في حالة صلح مع الدولة اثناء تواجد زعيمهم الرزامي في صنعاء للقاء بالرئيس لمتابعة قضية المعتقلين. وقد قدموا إلى الطلح للتسوق ولشراء بعض حاجياتهم المنزلية غير أن قوات أطلقت عليهم الرصاص وقتلتهم غيلة.

بعد خمسة أيام من حادثة سوق الطلح حصلت تطورات أمنية خطيرة تمثلت بمقتل اربعة عناصر من القوات المسلحة واثنين من اتباع الرزامي في منطقة آل شافعة وتحديدا في القرية التي يتواجد فيها بدر الدين الحوثي.

وتقول الرواية الرسمية إن سبب الحادث هو أن اتباع الرزامي والحوثي كمنوا لطقم من الشرطة كان في الطريق العام المتجه إلى مديرية كتاف وأطلقوا الرصاص على أفراده ما أدى إلى مقتل اربعة عناصر من الشرطة وعنصرين من اتباع الرزامي والحوثي.

أما رواية المقربين من الرزامي والحوثي فتقول بأن وحدة عسكرية خاصة قامت بالتسلل منتصف الليل إلى منطقة الرزامات والقرية التي يتواجد فيها العلامة الحوثي لاعتقاله مما افضى إلى اشتباك بين الطرفين قتل بسببه اربعة عناصر من الدورية واثنين من حراس الحوثي.

مصادر مطلعة قالت في وقت متأخر من مساء الأربعاء أن طائرة عسكرية قصفت سيارة في منطقة المدرج بصعدة بعد دقائق من قيام افراد فيها بنصب كمين لسيارة عسكرية قتل خلاله اثنين من الجنود وجرح آخرين.

وأوردت المصادر إحصائيات كبيرة عن ضحايا المواجهات، وقالت أن مواجهات استمرت ٣ ساعات في شعب عمير امس قتل خلالها عشرات من الطرفين، قبلها اوقف ولتا المواجهات ريثما يتم دفن الضحايا.

وأشارت إلى ان شيخا قبليا قبض على سيارتين محملتين بالأسلحة في منطقة آل صلاح وهي متجهة إلى نشور.

وتتحدث المصادر عن نزوح جماعي للمواطنين من منطقة الأحداث التي تدور فيها المواجهات.

الملح الأبرز في المواجهات الأخيرة، أنها ذات طابع قبلي أكثر من كونه طابعاً أيدلوجيا، لكنها في البداية والنهاية شهادة على أن سلطتنا تفريها التحركات فوق دبابة، أكثر من حل المشكلات، وتوفير ولو بعض من الخدمات.

السوسوة: أدعو

(تتمة الصفحة الأولى)

الأمريكية وقال إنه يستغرب صدور مثل هذه التقارير.. وتساءل عن انتهاكات حقوق الأنسان هل تتم داخل اليمن ومصر والسعودية أم في قاعدة جوانتانامو وأبو غريب.

وتجنبت الوزيرة الرد على استفسارات الصحافيين بشأن وقائع ذكروها من بينها اعتقال الزميل سعيد ثابت سعيد وكيل اول نقابة الصحافيين لدى جهاز الأمن السياسي وإستمرار إعتقال المئات من المتهمين بالإنتماء لتنظيم القاعدة وتنظيم الشباب المؤمن وحوادث التعذيب التي وقعت لابرياء لدى اقسام الشرطة وفي السجون مثل ذلك ما حدث للشاب ياسم الشرجبي في محافظة تعز.

الوزيرة التي قالت أنها درست نحو ثلاثة الاف من ضباط وجنود الشرطة في محافظة تعز أعربت عن شكرها لما وصفته بالتعاون اللا محدود الذي ابدته اجهزة الدولة مع وزارتها بشأن قضايا حقوق الأنسان مع ان الوزارة لا تمتلك اي صلاحيات عدا قرار انشائها.

واقترحت السوسوة إنشاء هيئة وطنية غير حكومية تحظى بصلاحيات واسعة تتولى تقييم اوضاع حقوق الإنسان في البلاد.

وكان الرد الحكومي نفى وجود معتقلات خاصة بجهاز الأمن السياسي كما نفى تحكم وزارة الإعلام بوسائل الإعلام واعتبر قرار العفو عن الزميل عبدالكريم الخيواني، تنفيذاً لما جاء في تقرير الخارجية الأمريكية.

وجددت الوزيرة دعوتها الصحافيين إلى التفاعل مع توجيهات الرئيس علي عبدالله صالح بتطوير قانون الصحافة وإلغاء عقوبة الحبس، وشددت على ضرورة أن يمسك الصحافيون بالمبادرة ويتقدموا برؤيتهم بشأن القانون. وإذ حمدت الله على «فك أسر زميلنا الخيواني» تمنت الا تشهد اليمن حالات مماثلة في المستقبل.

إدانة للاثنين

(تتمة الصفحة الأولى)

شرعية، داخل غرف الفندق.. وجرى احتجازهم.

وقامت المحكمة بتعديل التهمة من الزنا إلى الاختلاء نظراً لعدم توفر الأركان الشرعية للاتهام بحسب مانصت عليه الآية الكريمة من وجود اربعة شهود.. فيما وجهت للثلاثة من إدارة الفندق تهمة إدارة محل للدعارة.

وفيما رحب المتهمتان الـ ٢٧ ومحاموهم بمنطوق الحكم الذي اعتبروه عادلاً، فقد قيد محامو الثلاثة الباقين استئنافاً للحكم الصادر بحق موكليهم.

الحكومة تلتزم

(تتمة الصفحة الأولى)

ان كانت وافقت عليها لمدة خمس سنوات قادمة تبدأ من انتهاء الاتفاقية مع شركة هنت في نوفمبر القادم.

وبعد أن كانت الحكومة قدمت لمجلس النواب ما أسمته بمشروع اتفاقية التعديل الجزئي بتاريخ ٢٠٠٤/٢/٩ لإستكمال الاجراءات الدستورية، عادت وسحبته من المجلس بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١، قبل انتهاء لجنة التنمية والنفط من دراسته.

ويتهم التقرير البرلماني الحكومة بتقديم مشروع اتفاقية التعديل الجزئي وحجب اتفاقية التجديد والتمديد عنه، مع أن اتفاقية التعديل تدخل ضمن اتفاقية التجديد والتمديد.

سلطان البركاني رئيس كتلة الحزب الحاكم، انتقد نواب حزب الاصلاح ونصحهم بالبحث عن موضوع آخر يصلح للمزايدة، مشيراً في جلسة الاربعاء إلى أن الحكومة هي التي بادرت اولاً إلى سحب المشروع في وقت سابق، وانه لا حاجة لادعاء البطولات من قبل لجنة النفط.

إلا أن راي اللجنة حول سحب المشروع من المجلس يقول إن الغرض منه منع احتمال رفض المجلس له وإستغلال عامل الزمن، حيث والمدة المتبقية لإنتهاء سريان الاتفاقية الأصلية اصبحت قليلة جداً وذلك للعودة مرة أخرى لطرح هذا المشروع بذاته في وقت لا يتسنى للمجلس والحكومة اتخاذ القرارات الصحيحة والسليمة والدخول مع الحكومة في خلافات قانونية ودستورية، ووضع المجلس امام خيار وحيد لا بديل له كما حدث في القطاع (٥٣).

غير أن ياسر العواضي- نائب رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الحاكم كشف عن أن سحب الحكومة للمشروع من مجلس النواب في وقت سابق مرده خلاف بين رئيس الحكومة وشركة هنت.

واتهم التقرير في طياته، الحكومة بإخفاء معلومات هامة عن اللجنة والمجلس بغرض تمرير مشروع اتفاقية التجديد والتمديد.

وفصل التقرير اوضاع القطاع النفطي (١٨)، الذي يجري الاستثمار فيه طبقاً لاتفاقية المشاركة في الانتاج المبرمة مع شركة هنت اليمنية للنفط بتاريخ ١٩٨١/٩/٦م، حيث يقترب انتهاء العمل باتفاقية المشاركة في الانتاج في ٢٠٠٥/١١/١٥، وبذلك سيصبح قطاع ١٨ هو اول قطاع نفطي معلومة انتاجته تنتهي فترة الامتياز فيه وتعود ملكيته بجميع احتياطاته ومنشآته للدول اليمنية، إلا أن وزارة النفط ابرمت مشروع اتفاقية التعديل الجزئي مع شركة هنت اليمنية للنفط بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٦م.

لجنة التنمية والنفط اعتبرت في تقريرها أن التمديد غير قانوني دون الرجوع إلى المجلس.

كما أورد التقرير أنه وبحسب اتفاقية التجديد والتمديد وبيع ١٥٪ لشركة كريست، وبحسب البيانات والمعلومات المتوفرة عن القطاع لدى اللجنة من قبل الوزارة تتبين أن ما ستحصل عليه الدولة اقل مما كانت ستحصل عليه وفقاً لشروط الاتفاقية الأصلية على الرغم من سوئها.

وترى اللجنة ان افضل بديل لتشغيل القطاع (١٨) هو استخدام شركة مشغلة بعقد تشغيل.. حيث سيوفر هذا لخزينة الدولة زيادة الإيراد بمبلغ ٥٩٣,١٠٦,٧٥٠ دولاراً، عند سعر ٣٠ دولاراً للبرميل ومبلغ (٨٩٨,٨٤٩,٠٠٠ دولار عند سعر ٤٠ دولاراً للبرميل.

وبنظرة سريعة لفوارق الأرقام، فإنه بحسب الاتفاقية الأصلية المبرمة مع شركة هنت سيكون الإيراد المتوقع أن تحصل عليه خزينة الدولة خلال ٢٠٠٦-٢٠١٠م هو ٢,٥٦٣,٨٨٤,٠٠٠ دولار. بينما هي بحسب اتفاقية التعديل الجزئي ٢,٥٥٩,٠١٥,٠٠٠، بنقص ٣,٨٦٩,٠٠٠ دولار، عن الاتفاقية الأصلية.

أما إذا تم استقدام شركة مشغلة، فإن الإيراد سيحصل إلى ٣,٤٥٧,٨٦٤,٠٠٠ دولار أي بزيادة ٨٩٨,٨٤٩,٠٠٠ دولار عن إتفاقية التعديل.

النداء

أسبوعية.. سياسية.. عامة

الناشر رئيس التحرير:

سامي غالب

صنعاء- الدائري الغربي- جولة الجامعة القديمة - عمارة الخير- شقة رقم (١٢) تلفاكس: (٤٠٣١٩١) ص.ب: (١٢٠٧٠)

الحكومة تجهز لقانون يكرس التحريم

الصحافيون يطالبون بمشروع يعبرٌ عن طموحاتهم

■ «الصدر»:

بعد عشرة أشهر من توجيهات الرئيس علي عبدالله صالح، بتطوير قانون الصحافة والمطبوعات وإلغاء عقوبة الحبس، ما يزال الارتباك يحكم كافة الجهات ذات الصلة بدءاً بالحكومة وإنتهاء بنقابة الصحافيين اليمنيين، جراء ما تلى هذه المبادرة من إشتباك بين الصحافة الأهلية والحزبية والحكومة عطل أية إمكانيات لإنجاز حوار موضوعي ومسؤول في الموضوع ينتهي إلى صيغة قانون جديد مواكب للمتغيرات المحلية ويستجيب لاحتياجات جديدة فرضتها التطورات والتجارب التي شهدتها اليمن منذ عام ١٩٩٠م.

صباح الاثنين الماضي عقدت نقابة الصحافيين لقاءً موسعاً دعت إليه اعضاء النقابة وناشطين حقوقيين وممثلين عن منظمات مجتمع مدني، وذلك لفرض التداول حول تصورات اولية لكيفية إسهام النقابة والمنظمات غير الحكومية في بلورة مشروع قانون يتوحد حوله الصحافيون والمنظمات المدنية ويستبق اية محاولات حكومية للإنفراد بإعداد مشروع جديد يفرغ التوجيهات الرئاسية من محتواها.

وكان اللقاء استمع إلى رسالة من عدد من الصحافيين والصحفيات موجهة للمجلس تلاها الزميل حمود منصر انتقدت تباطؤ عمل المجلس في هذا السياق، ما يهدد تهميش الكيان المعبر عن الصحافيين وتقدم جهات أخرى للحديث نيابة عنهم. وطلبت الرسالة سرعة التحرك من خلال النقابة من اجل إنجاز مشروع قانون يصوغه الصحافيون يتجاوز السلبيات في القانون الحالي.

وقال نقيب الصحافيين محبوب علي إنه يجب الأ تكون هناك عقوبات جزائية في قوانين اخرى تقيد حركة الصحفيين وممارسة المهنة، واكد انه يجب أن يسير العمل بتناسق وتناغم بين قانون الصحافة والقوانين الأخرى السارية.

واوضح انه ليس هدف النقابة إلغاء عقوبة السجن للصحافي فحسب بل إنها تسعى لإلغاء العقوبات الأخرى في القانون التي تجعلنا نمارس المهنة بتوجس وخوف وقلق، واثنى على مبادرات المجتمع المدني التي ساندت النقابة في هذا الاتجاه.

وطالب وكيل اول النقابة سعيد ثابت سعيد، بقانون اكثر ليبرالية يتناسب ومتطلبات المرحلة، ودعا إلى أن تكون النقابة هي السقف الذي يتفق الجميع على عدم تجاوزه، بإعتبارها المظلة الشرعية للوسط الصحافي، داعياً إلى تشكيل لجنة لعمل التعديلات القانونية اللازمة على القانون.

وشدد حمود منصر مراسل فرانس برس على ضرورة أن يتحمل مجلس النقابة مسؤوليته ويكف عن الانشغال بموضوع شرعيته.

ووصف الزميل سامي غالب عضو مجلس النقابة رسالة الصحافيين انها تعبر عن غيرة على الكيان النقابي، ووافق على وجود قصور في اداء النقابة، وخصوصاً في نظام الاتصال بين المجلس والأعضاء، مشيراً إلى عدد من الفعاليات التي نظمتها النقابة لغرض وضع تصورات اولية عن مشروع القانون الجديد، وإذ اكد على محورية دور النقابة في انجاز المشروع، امل الأ يفهم من الحديث عن حق الصحافيين في ضوء المشروع عدم إشراك أطراف غير حكومية اخرى في العمل من اجله، لافتاً إلى ان قانون الصحافة يهم ايضاً الناشرين والاحزاب والمجتمع المدني. ونوه بمشروع قانون الصحافة العربي الموحد الذي اعده نخبة من القانونيين العرب والزم النقابات الأعضاء فيه بالعمل من اجله في الاقطار العربية، داعياً إلى ادراج المشروع العربي في ملف المقترحات والتصورات التي سيستند عليها.

وظهر في اللقاء أن هناك خلافاً بين الصحافيين انفسهم حول ما إذا كان المطلوب إحداث تعديلات في القانون الحالي أم تقديم مشروع قانون بديل، واعتبر الزميل احمد الحاج مراسل «اسوشيتدبرس» ان النقابة ومنظمات المجتمع المدني ليست مؤهلة لفرض مشروع قانون جديد، مفضلاً الاكتفاء بإدراج تعديلات ضرورية على القانون السارى.

وأبدى عدد من الزملاء في مداخلاتهم حساسية حيال ما اسموه «محاولة لمصادرة دور النقابة» في الاسهام في هذا الموضوع. لكن الدكتورة رؤوفة حسن عضو النقابة ورئيس مؤسسة التنمية الثقافية اشارت إلى تجارب سابقة عملت فيها منظمات اهلية متنوعة معاً من اجل إنجاز مشروع قانون المنظمات الأهلية استغرق عدة سنوات وتكلل بالنجاح.

واوضحت ان الدعوة التي اطلقتها مؤسستها والتي على ما يبدو كانت سبب حساسية بعض المتحدثين، لا تهدف إلا إلى توفير بيئة ملائمة لنقاش مع شركاء اخرين بهدف تحقيق ضمانات لحماية وتعزيز الحريات، ورات ان «ثنائي وننظر إلى الشركاء والا ننغلق على انفسنا». وذكّرت بان مبادرة المؤسسة تتعدى قانون الصحافة إلى جميع القوانين ذات الصلة بالحريات في المجتمع، داعية لأن توجه هذه المبادرة إلى روح الفقيد الدكتور عبدالعزيز المقالح مؤسس صحيفة «يمن تايمز» والاستاذ الجامعي والناشط في مجال الحريات والذي أسهم بفاعلية في صوغ قانون المنظمات غير الحكومية.

ووعد الزميل محبوب علي نقيب الصحافيين بإشراك المنظمات غير الحكومية في دعم النقابة وإسناد عملها ، داعياً إياها لتقديم تصوراتها إلى مجلس النقابة.

واتفق المشاركون على ان تقوم النقابة بإعداد مشروع مناسب بالإستعانة بقانونيين، تقوم بعدها بدعوة الصحافيين إلى لقاء موسع للمناقشة والخروج بالتصور النهائي.

وكان الرئيس علي عبدالله صالح وجه في مايو الماضي الحكومة بتطوير قانون الصحافة بما يعزز من الحريات، ويلغي عقوبة الحبس. واعلن مسؤول في وزارة الشؤون القانونية ان الوزارة انجزت صيغة مشروع جديد في اغسطس الماضي، لكن مختلف الأطراف المعنية بالقانون حكومية وغير حكومية ما تزال تجهل مصير مشروع الوزارة، في حين تسربت معلومات إلى الصحافة الحزبية والاهلية ذكرت انه إذ يستجيب إلى توجيهات الرئيس بإلغاء عقوبة الحبس فقد غلظ من العقوبات الأخرى، وكرس منطق التحريم والحظر الذي انبنى عليه القانون الحالي.

الحكومة من جهتها اعلنت عقب توجيهات الرئيس تشكيل لجنة عليا لإعداد المشروع من مسؤولين حكوميين وتضم في عضويتها نقيب الصحافيين، ولا يعرف ما إذا كانت هذه اللجنة قد قامت باي نشاط منذ يونيو الماضي.

نافذة

منصور هائل

قطعة من «اللحس»*

كادت قصيدة «الانتهازي» أن تودي بحياة شاعرها والفنان التشكيلي الذي قام برسم اللوحة المصاحبة للقصيدة، وسكرتير تحرير الصحيفة ومخرجها الفني الذي وجه بتنفيذ ذلك.

وقد تدخلت الأقدار والصدفة لانقاذ الثلاثة من «اللحس» والرحيل إلى «وراء الشمس» بموجب تقرير التشريح السري للقصيدة، الذي تطوع لانجازه نفر من خبراء النوايا وشرائح الخفايا الثاوية بين السطور وخلفها، والدفينة في منعرجات الخطوط، وأعطاف الفواصل.

والحكاية أن الشاعر القدير عبدالله مولى الدويلة -رحمه الله- كتب قصيدة «الانتهازي» وقدمها للنشر عقب احداث يناير ١٩٨٦م الكارثية التي لم يكن سخام حرائقها قد انقشع من سماء عدن، وكان بالإمكان نشر القصيدة من غير لوحة تعبيرية، لولا محبة المخرج الزائدة لصاحبه الشاعر.

وقام الفنان التشكيلي بتجسيد الفكرة بصورة لوحة رجل بدا أصلع. وذهب المخرج لإمعان النظر فيه لبضع لحظات والقهقهة والتعليق : بدلاً من أن نكحلها عوريناها. الا ترى أن الصلعة ستوحي بأن المقصود به«الانتهازي» هو الشاعر؟! ألا تعتقد بأننا سنخسر صاحبنا بدلاً من ان نتجمل معه. عليك أن تكسو ما رسمت بالشعر الكثيف والغزير.

ونفذ الفنان الفكرة، وصدرت الصحيفة في اليوم التالي، وكانت الرسمة مصاحبة تظهر وجهاً محملاً برأس كثيف الشعر وغزيره، وكانت الاجزاء الظاهرة من صدر وكف صاحب الصورة مغطاة بطبقة من الشعر الكثيف أيضاً. وأغتبط الشاعر وهو يقرأ قصيدته ويتأمل في الصورة المجاورة ولكن.. و «يافرحة ما تمت»، اقتيد الشاعر وزميلاه قبل غروب شمس ذلك اليوم إلى سجن أمن الدولة.. لقد ذهب الذين انهمكوا في تفسير وشرح اللوحة بتقرير خطير إلى التأكيد على وجود «مؤامرة» تستهدف الرجل الأول في الحزب والدولة «القائد الرمز» عبر نشر صورة لرجل «مشعر» افترض التقرير مماثلة لعلي سالم البيض.

هكذا لحسوا عقل الرجل الأول وأثاروا غضبه وصراخه: «عادنا ما استوينا على الكرسي». وللحديث مواصلة.

* اللحس: التشفير الملطف والشائع لفعل القتل بعدن في تلك الأيام.

الكويتيون يمتدحونهم

اليمنيون في الغربة.. مضطرون فقط!

■ كتب - عبدالحكيم هلال

تبدو الكويت لزائر مثلي، بودعها قسراً بعد تسعة أيام من هبوطه في مطارها الدولي، بلداً يصعب التفكير في مغادرته!!

هذا الأمر قد يبدو مختلفاً بالنسبة للمغترب اليمني هناك..! لا سيما الكادحون باقل من (٢٠٠) دينار كويتي (الدينار =٦٠٠ ريال يمني) ناهيك عمن يتقاضون١٢٠ ديناراً فقط).

«وإيش تسوي لك الـ(١٢٠) دينار» يقول المغترب اليمني احمد الشعراني الذي يعمل في محل تسجيلات ، ويضيف بلهجة أبناء «إب»: ماهيش حق الغربة..!

أما المغترب زياد الوراقي، الذي يعمل في متجر عطورات يتبع رجل الأعمال المعروف «عبدالصمد القرشي» ويتقاضى راتباً شهرياً مقداره ١٥٠ ديناراً فإنه يقول:«لولا وجودي مع مجموعة زملاء مغتربين في جمعية واحدة، لما استطعت الصبر أكثر من شهرين»!!

لقد شكل زياد وزملاؤه في السكن جمعية يدفع كل منهم ٥٠ديناراً تقريباً كل شهر، لدفع إيجار السكن وشراء أغراض المطبخ من المواد الغذائية، ويتم التناوب بينهم بالطبخ والنظافة كل يوم.

«الحمد لله» هذه الأجابة التقليدية لكل مغترب والتي كانت غالباً ما تردف بجملة «بس الغربة تعب» تأتينا رداً على السؤال المحوري: كيفكم.. مرتاحين؟!

يتحدث محمد الحاج (الذي يعمل في متجر لبيع الهدايا) عن الغربة بمرارة ويقول إن البعد عن الأهل والأولاد، لاتعوضه الدنانير الـ(١٥٠) التي يتقاضاها من عمله.

الحاج يتمنى أن يعود إلى محافظة «إب» حيث زوجته وطفله الوحيد الذي فارقه إلى الغربة بعد أشهر قليلة من ولادته، أنه يرى العيب أمام عينيه، حينما يفكر بهذا الأمر: العيب من الأهل، والعيب من الوسطاء، والعيب من صاحب العمل نفسه!

الكويت التي كانت تحتضن أكثر من ٦٠٠ الف مغترب يمني قبل الإحتلال العراقي، اصبحت اليوم متخمة بـ(٦٠٠٠) مغترب فقط!! بقولها سعيد كرامة عوض - رئيس جمعية الجالية اليمنية هناك- الذي اوضح، بالم ان عشرة يمنيين فقط من الستة الاف «مرتاحون» لامتلاكهم تجارات خاصة بهم. أما الباقون فيقول إنهم يعانون من تقاضي رواتب بسيطة، غير جديرة بالاغتراب.

ويتصبح كرامة أي يمني ينوي الاغتراب براتب اقل من «٢٥٠دينارا»، الا يفعل..!!

ويرغم أن الكويتي يمتدح أمانة اليمني وتفانيه في العمل إلا انه يفضل عنه هندياً او بنغالياً بسبب العمالة الرخيصة، فـ«ديدار» البنغالي (يعمل سائقاً لسيارة في إحدى الشركات الخاصة والتي تتفاوض مع الحكومة وشركات اخرى بتوفير سيارات خدمة مع السائق)، يتقاضى ٨٠ ديناراً فقط..!!

قال لي بلكنة مكسرة «أنا في ثلاثة سنة في عمل، ما في مسكل» وترجمتها انه يعمل منذ ثلاث سنوات في سياقة السيارة، ولم يواجه اي مشاكل، ويبدو انه لا يفكر بالعودة إلى الوطن.

رئيس رابطة الكتاب والأدباء الكويتيين عبدالله خلف حاول كعادته من الكويتيين والمسؤولين والشخصيات الإعلامية والاجتماعية الذين التقيناهم، تلطيف اجواء اللقاءات بالحديث عن سيرة اليمني المغترب، التي قال عنها خلف انها سيرة جيدة، مشيراً إلى ان مسؤولي الامن في الكويت يشكرون اخلاق اليمني وامانته، بل إن بعض الإعلانات في الصحف تحدد مطلوب امين صندوق.. على ان يكون يمنياً..!

الحديث عن امانة اليمني لم يكن من باب المجاملة كما يبدو لي كعادة اللقاءات فقد تأكد لنا تكرار ذلك من كل من الشيخ فيصل الصباح، وكيل وزارة الاعلام، والاستاذ وليد عبداللطيف النصف -رئيس تحرير صحيفة «القبس» اليومية.

يوسف العميري - رئيس بيت الكويت للاعمال الوطنية، اشار من جهته إلى أن الكويتيين يكنون لإخوانهم اليمنيين كل الحب والتقدير.

وقال مازحاً: الكويتيون لديهم شعار يقول : إذا اردت الامانة، فابحث عن اليمني.. إلا أن ذلك كله لم يمنع فهمي شهيبن من العودة النهائية إلى اليمن بعد ثلاث او اربع سنوات غربة..

المغتربون الذين التقيناهم ذهبوا للتاكيد على محبة وتقدير الكويتي لليمني، كما ذهبوا في الوقت ذاته للتاكيد على حق الكويتي في البحث عن مصلحته عند تفضيله للعمالة الشرق آسيوية تحت ذريعة البحث عن العمالة ذات التكاليف القليلة، والجهد الكبير، مؤكدين أن ذلك لا يقلل باي شكل من حب الكويتيين لليمنيين في كل الأحوال!!

إلا أن الأمر الذي يطالب به اليمني المغترب هو فقط عودة الامتيازات التي كان اليمني يتمتع بها قبل الاجتياح العراقي للكويت..

وكل اليمنيين الذين اوردنا مرارتهم في المقدمة، يتمنون فقط إحضار زوجاتهم واولادهم للحياة معهم برواتب مناسب، يقولون: حينها لن نرغب بترك هذه البلاد الرائعة في كل شيء!!

- القاسم المشترك بين الصنفين المغتربين ممن التقينا بهم ان «الغربة كربة».. لكنها الظروف..!!

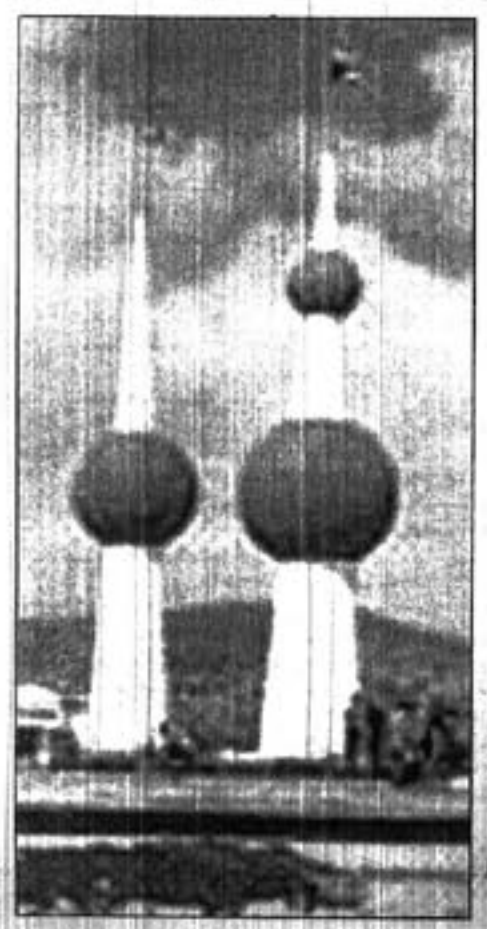

احزاب اللقاء المشترك سمعت بدعوة الحوار عبر وسائل الإعلام ولم تصلها رسمياً

استحضار سلبيات حوارات الماضي دون تحويلها عقبة أمام المستقبل

■ تقرير - مصطفى محمد

■ طريقة الحوار في التجارب السابقة أنتهت به إلى «لاشيء»

■ أحزاب المشترك سمعت بالدعوة من وسائل الإعلام ولم تصلها رسمياً

فجأة وبدون مقدمات أعلن الحزب الحاكم الجمعة الماضية عن عزمه الحوار مع المعارضة عبر لجنة شكلت لهذا الأمر يراسها امينه العام عبدالكريم الإرياني.

رغبة الحوار جاءت على عكس إتجاه رياح علاقات سياسية شابها التوتر والاتهامات المتبادلة التي وصلت إلى ذروتها في كلمات «الثورة» الرسمية وتهديدات وزير الداخلية بإتخاذ إجراءات عقابية ضد احزاب المشترك التي اتهمها بتحريك احتجاجات شعبية على ضريبة المبيعات تحولت إلى احداث عنف، مكرراً نفس الموقف وبنبرة اشد اثناء استجوابه في البرلمان الذي ذهب إليه بعد إثارة كتلة المعارضة لتصريحاته الأخيرة، ما ادى إلى إستدعائه مع وزير الإعلام للرد على تساؤلات النواب.

«لم نتلق اي طلب للحوار بإستثناء ما سمعناه في وسائل الإعلام وقراناه في الصحف»، يقول محمد الرباعي الأمين العام لإتحاد القوى الشعبية مستبعداً اي شروط مسبقة للحوار من قبل المعارضة.

ويضيف : الحزب الحاكم يريد ان ينتقي كل واحد على حدة، ونحن في المشترك لا نرى جدوى في مثل هكذا طريقة.

فطالما هناك هم مشترك لا بد ان يكون الحوار مع احزاب المشترك. وأردف: «كنا دائماً مرحبين بالحوار وطالبين له، ولكن للاسف طريقة الإخوان في المؤتمر والسلطة كانت تنتهي بنتائج اي حوار إلى لا شيء على صعيد التطبيق العملي. لقد تحاورنا على سبيل المثال حول قضية رفع ايدي الاحزاب عن منظمات المجتمع المدني والنقابات واتفقنا على اسس ومبادئ. وتم تجاوز كل ما تم الإتفاق عليه منذ اللحظات الأولى التي اعقبت التوقيع. واتفقنا على شروط الحد الادنى لضمان نزاهة وحرية الانتخابات، وكما تم في إتفاق المبادئ الأول تمت مخالفة كل المبادئ التي اتفق عليها، في نفس اللحظة التي يوقع فيها الأخ الأمين العام للمؤتمر كانت تم ممارسة مخالفة».

ومع كل هذه التحفظات على نتائج تجارب الحوار السابقة يؤكد الرباعي إيمانه بالحوار دوماً لأنه وسيلة مثلى لو صدقت نتائجه لتجاوز كثير من العقبات، وليس للإلهاء.

عبدالوهاب الانسي الأمين العام المساعد لتجمع الإصلاح بدا أكثر تحفظاً في تناول حوار لم تتضح الرؤية منه، بإعتبار ان المؤتمر هو الداعي إليه وفق ما أعلن.

ويؤكد الانسي على ان الحوار لا يمكن عدم الإستجابة له كمبدأ في العلاقات. اما بالنسبة للموضوع الذي طرح فليس واضحاً والحديث عنه لايمكن أن يكون موضوعياً إلاّ إذا اتضحت الرؤية منه. مشدداً على ان الحديث اليوم عن حوار «يحتاج إلى وضوح اكثر وإلى إستحضار نتائج الحوارات السابقة».

تحفظ الانسي لا يتعلق بما يمكن للحوار ان يثيره من قضايا ورؤى بقدر ما يتعلق بوضوح الدعوة، « لا نريد ان نستسلم للهواجس، بل ولا ان نستسلم للنتائج السلبية. ويبقى باب الأمل مفتوحاً، مع إستحضار تجارب الماضي دون ان نجعلها عقبة امام المستقبل».

ضمانات وجدول زمني

نحن مع الحوار، بهذه العبارة يكرر سلطان العتواني الأمين العام للوحدوي الناصري موقف كثير من الأحزاب إن لم نقل كلها تريد الحوار وتنادي به، ابعد من هذا يتساءل العتواني « ماهي نتائج الحوار»، ويستطرد: هنا نسعى إلى ضمان ان يكون حواراً مثمراً والا يتحول إلى إستهلاك للوقت او في إطار قضايا غير ذات جدوى. قضايا الحوار ينبغي ان تتحدد بإتفاق مسبق يحدد جدول اعمال ويجب ان تتضمن من وجهة نظرنا اهم القضايا الآن مثل الاصلاحات السياسية والإقتصادية وقضايا الحريات. وبالنسبة لموقف التنظيم من الاجراءات الاقتصادية الأخيرة، فموقفنا واضح برفض ما يسمى بالإصلاحات لانها ادت إلى مزيد من الإفقار ومزيد من الفساد وتدهور مستوى معيشة الناس. وما لم يكن هناك إصلاح جذري نحن لن نرقع للنظام اخطاءه وممارساته.

وعن إرتباط الحوار بالإنتخابات الرئاسية القادمة يحيذ الا نستبق الأمور. فهذه الانتخابات بحاجة إلى إصلاحات، ولابد ان نتفق على القائمة النسبية، والنظام الانتخابي، واللجنة العليا، والآليات المتبعة. إذا لم يكن لهذا الحوار من هدف فلا معنى له. ويجب ان يؤدي إلى زحزحة الأزمات التي اختلقها النظام وادت إلى ما ادت إليه. «ونحن ننتظر دعوة رسمية للحوار لكي نتخذ موقفاً مشتركاً منه».

من جهته يلخص يحيى الشامي موقف الحزب الاشتراكي بالقول: نشعر بقلق شديد تجاه الأوضاع والمصاعب التي تعيشها البلاد سواء في جوانبها الاقتصادية والمعيشية او في جوانبها السياسية وتحديداً في ما يتعلق باوضاع الجبهة الداخلية. وفي نفس الوقت نعتقد باهمية ان يصار إلى حوار بين المعارضة والحزب الحاكم. والحوار توقف في حقيقة الأمر وسمعنا اخيراً ان اللجنة العامة اقرت ضرورة الحوار، ونامل ان يكون مثل هذا الحوار إستجابة جادة لما تطرحه احزاب المعارضة. ونعتقد ان اي حوار جاد ينبغي ان يكون واسعاً بحيث يشمل المظاهر الصعبة في جوانبها المختلفة لاننا نخشى من التجاهل الذي يبديه بعض المسؤولين في الحكومة للتحديات والمخاوف التي تنتصب امام مستقبل الحياة السياسية في اليمن، فالبعض من هؤلاء ينتظر ان كل شيء تمام وهذا غير صحيح.

ويضيف الشامي :نحبذ ان يكون الحوار واسعاً ليشمل منظمات المجتمع المدني ومن حقها ان تبدي رايها وخصوصاً والبعض منها هذه هي مهمته، حيث انها معنية بمعيشة القطاعات المعيشية او اوضاع حقوق الإنسان.

عسكر البلدية الشبح المرعب للباعة

القتل بدم بارد

■ كتب - عبدي المنيفي

بدم بارد وبطلقة واحدة وبقيقة سقط الشهيد مجاهد السمحي مضرجاً بدمائه وثل في غيبوبة نصف شهر في المستشفى.

اخترقت الرصاصة رأسه وخلّفت زوجة مكلومة وام وستة اطفال وووري جثمانه الثرى، بينما القتلة طلقاء في تحد لأوامر النائب العام ووزيرة الحقوق بتقديم القتلة إلى النيابة للتحقيق.

مصائب اسرة السمحي لا تأتي فرادى فساعة اغمض مجاهد عينيه مفارقاً الحياة كانت اخته المفجوعة عطية تسقط جنينها.

منذ العام ٢٠٠١م كان السمحي يعمل في محافظة شبوة في بيع القات وكان مع اسرته واطفاله هناك، وحين ضاق به العيش نقل زوجته واطفاله إلى مسقط رأسه في عتمة ليواصل بحثه عن الأمان والأمن والعمل في العاصمة صنعاء، ولم يكن يعلم ان حياته ستنتهي بتلك السهولة في احد ازقة باب اليمن وعلى ايدي عساكر البلدية: الشبح المرعب الذي اصبح يهدد حياة كثير من الأبرياء والباحثين عن الأكل الحلال دون ان يزاحموا الآخرين على الوظيفة التي عزفوا عنها بعد ان استعصت عليهم، كما استعصى عليهم العمل بأمان بعيداً عن «بلطجة» بعض عساكر البلدية الذين يبتزون الناس وينهبون ويخربون ممتلكاتهم ويعبثون بها دون حسيب او رقيب.. ومع كل ذلك لا من سميع ولا من مجيب لشكاواهم الدائمة.

«المجاهد» السمحي مل الإبتزاز اليومي من قبل عساكر البلدية فاصر هذه المرة الا يخضع لها.. وبعد مشادة كلامية بينه وبين القتلة ترك المكان الذي يجلس فيه دون ان يقبل الإبتزاز اعتبر «الاتاوة» تصرفه معهم بهذه الطريقة إهانة لكرامتهم- رغم انها بإبتزازهم اليومي قد ديست في التراب- فما كان من احدهم إلا اخذ مسدس زميله ليباغته بطلقة قاتلة في رأسه، ثم تركوه ينزف حتى دون الشعور بالذنب او ان يتحرك فيهم الضمير او مشاعر الانسانية.

قبل اسبوع من الجريمة قام السمحي بزيارة خاطفة إلى اسرته في عتمة، عندما ودعهم كان في الواقع يلقي النظرة الأخيرة عليهم. ومنذ أعلن عن وفاته ووالدته في كرب شديد، لم تستوعب حتى اللحظة ما الذي حصل لإبنها مجاهد ذي الأربعة عقود من العمر وهو لم يؤذ احداً ولم يكن يفكر سوى بإشباع اسرته دون ضجيج.

هذه الجرائم ليست جديدة وليست الأولى ولن تكون الأخيرة إن ظل هذا الوضع وهذا الإبتزاز على ماهو عليه، خاصة ونحن نسمع ان هناك جهات رسمية تحول دون تقديم الجناة إلى النيابة للتحقيق.

قبل ثلاث سنوات وفي المكان نفسه وللسبب ذاته قضى برهان، وهو ايضاً من مواطني عتمة. كان صبيانو البلدية يطاردون برهان الذي حاول ان يتوارى فوق سلّم حديدي فبادره احدهم بطلقة رصاص اخترقت فمه وانفه وسقط من على السلّم مضرجاً بدمائه، وبقيت قضيته فور الانتهاء من دفن جثته وهو ما يراد لقضية الشهيد مجاهد السمحي، و«الجرائم ضد الانسانية» كما قال بيان لمنظمة «هود» عقب الجريمة مباشرة.

إن ما حصل ويحصل كل يوم في باب اليمن وشوارع هائل والتوفيق وجمال وغيرها من الشوارع عمل مألوف عند كثير من الباعة فهم سرعان ما يستجيبون ويخضعون للإبتزاز اليومي من قبل متنفذي البلدية ويتحملون الإهانات والشتائم والضرب وإتلاف الممتلكات والتضحية بحياتهم دفاعاً عن لقمة العيش وخشية من اي انتهاك لحقوقهم وانسانيتهم وإعدام حياتهم ومن يعولون.

هنا في اليمن، لا احد يضع اعتباراً للدستور والقوانين وكل المناشدات الانسانية كما ان احداً لا يضع اعتباراً لحياة الانسان وكرامته وادميته. لهذا تكثر مثل هذه الجرائم وسط صمت مخجل من قبل من تسمى نفسها منظمات المجتمع المدني التي تصل إلى خمسة آلاف منظمة معظمها تذيل شعاراتها بحقوق الانسان، ولا احد يعرف عن أي انسان يتحدثون وبالتاكيد ليس الانسان اليمني لانه لو كان لديهم ذرة إحساس بالمسؤولية لكانوا اسقطوا واجبروا وزير الداخلية على تقديم إستقالته إن لم يكن سقوط الحكومة بكاملها. لكن مهمتهم هي للمجتمع صورة النظام والمتاجرة باسم الانسان اليمني وليس الدفاع عنه وعن حياته وحقوقه وكرامته.

وليس المنظمات المدنية وحدها التزمت الصمت، فالأحزاب هي الأخرى قد اكثرت من التزامها الصمت بل واطالت فيه وكان امراً من هذا النوع الإجرامي الذي يرتكب بحق المواطنين لا يعنيها وان ما حصل هو من باب ان هؤلاء الابرياء يستحقون ما يحصل لهم وهذا الصمت هو ما يفسر ان كثيراً من المواطنين سيقفون ولن تتكلم عنهم الأحزاب. وهذه هي الكارثة والطامة التي تضاف إلى كارثة وطامة الحكومة «القاتلة».

مات برهان وخلّف اثني عشر طفلاً كما خلّف السمحي نصف هذا العدد.. ومع هذه المأساة فإن أحداً لا يشعر بغياب المعيل الذي يقلده عائلة وخاصة إذا كان قلده بالطريقة التي مورست مع السمحي وبرهان.. ولا احد يعرف من هو القادم.

كيف نعارض سياسياً؟

صديق صالح

لسنوات عديدة ظلت ارفف تفاعل وتعاطي الأحزاب السياسية اليمنية -حاكماً او معارضة- مع الأحداث والتحديات المختلفة اكانت سياسية او اقتصادية او غيرهما، لن اجزم بان النتيجة التي وصلت لها بجهلها القارئ، ولن ادعي انني حققت اكتشافاً خارقاً وجديداً اسعى لتسجيل حقوقه الفكرية في الأمم المتحدة او غيرها.

ما احاول مناقشته في مقالي هذا هو اليات ومتطلبات ما يسمى بـ«النقد او الاعتراض السياسي»، وكيف يجب ان يتعامل معها الحزب او المفكر بموضوعية ينتج عنها حراك سياسي واجتماعي يؤدي إلى النتيجة المرغوب تحقيقها. وكيف يمكن من خلال هذا الحراك ان يسعى الطرف المعارض إلى تحقيق انتصار ومكاسب وطنية وشعبية وحزبية، وكيف يمكننا تغيير ثقافة ونظرة المجتمع لأساليب النضال والانتقال بها من الأساليب التقليدية والتي تميل إلى العنف والانتهازية والعشوائية او الانكالية وتنتهي غالباً بتحقيق مصالح انية وضئيلة تستفيد منها فئة صغيرة تؤدي إلى تلاشي وانتهاء القضية دون تحقيق مكاسب جماعية وطنية.

لنتفق اولاً بان النقد او الاعتراض لمجرد النقد او الاعتراض ما هما إلا وسيلة الضعيف والكسول لمحاولة تبرئة الذمة وذر الرماد في العيون واستعراض لقدرات ذهنية تتركز وتتمحور وتنتهي كمنتج لمادة نقدية عبارة عن سطور مرصوفة في الصحف والكتب.. الخ لقضايا وتحديات معروفة للجميع، فكلنا من اعلى السلطة إلى المواطن العادي في اقصى قرى اليمن يتحدث عن الفساد والبطالة و.. الخ. التحدي ليس في تحديد القضية. التحدي من يستطيع تقديم الحلول والبدائل لها. وبالتالي مجرد الكتابة عن المشكلة والاعتقاد او الادعاء كذباً بان المعارض/ الناقد الحزبي قام بدوره ما هو إلا وهم وتوهم بإنتهاء المهمة. في الحقيقة مثل هذا الموقف يكشف عجز المعارض/ الناقد الحزبي ويظهر ضعف حزبه في إيجاد وتبني بدائل تساعد في تغيير الوضع او حتى تحسينه، وبالتالي يقوي حجج الطرف الآخر -المنتقد طبعاً- الذي سيسعى -بكل تاكيد- لإظهار المسالة وكانها مكايدة الغرض منها الابتزاز السياسي وتبنيه اللامبالاة اسلوباً وسياسة ويتشجع على التمادي مستقبلاً، مما يؤدي- على المدى الطويل- لترسيخ شعور اللامبالاة الجماعية وتحولها لنهج اجتماعي وينعدم تفاعل المجتمع مع قضاياه بإعتبار انها مكايدات ومناورات سياسية بين طرفين يحاول كل منهما الهام الآخر بالعجز والتقصير.

قد يتساءل القارئ ما الذي اريد الوصول إليه من هذه المقدمة، اطلب من القارئ العزيز قبل قراءة بقية المقال العودة لقراءة المقدمة السابقة مرة اخرى وإسقاطها على حال المعارضة اليمنية احزاباً كانت او افراداً والياتها تعاملها مع القضايا الهامة عبر كتابها او لجانها ودوائرها المتخصصة - وما اكثرها- وكذا إسقاط نفس المثل على تعامل الحزب الحاكم مع نفس الموضوع.

بما ان عنوان المقال هو حول كيف تكون المعارضة السياسية سيركز مقالي على احزاب المعارضة، وحتى لا يساء فهمي فانا لا احقد على المعارضة او اقل من شانها، على العكس، فانا ارى انها تستطيع ان تلعب الدور المناط بها والمتوقع منها ولكنها تفتقد الجدية والإبداع للدفع بالمجتمع والحزب الحاكم لتبني الإصلاحات المنشودة.

في المقدمة حاولت تشخيص جانب من الحالة الانكالية للمعارضة وضيق فكرها في لعب دور المعارض الذي من المفترض انه يحمل مشروعاً وطنياً- مثله مثل الحاكم- لإصلاح احوال الوطن والاستفادة من سلبيات ومخالفات الطرف الآخر في المعادلة السياسية للوصول إلى الحق الدستوري في تشكيل الحكومة وليطرح مشروعه كبديل قادر على تصحيح الأخطاء وتحسين الاوضاع المشهورة. ولا يشترط ان يكون -المعارض- شريكاً في الحكم لتحقيق الإصلاح. للاسف لا يبدو ان مثل هذا المشروع الوطني البديل موجود او مدرج في اجندة المعارضة اليمنية. المعارضة شغلت نفسها - وشغلتنا معها- بالعموميات وبالحديث عنها في المقايل ومناسبات التابين لرموزها. فلسان حال المعارضة يقول: حالياً نحن علينا ان نظهر عيوب المنافس وتتحدث عنها وهذا ما نستطيع تحقيقه وتقديمه للمواطن والوطن، وبهذا خلقت قيادات المعارضة لنفسها سقفاً وهمياً لا يتسجم ولا يمت لطموحات العمل الديمقراطي الدور المعارضة بصلة. الجملة السابقة تكررها المعارضة -تقريباً- منذ بداية تبنينا للديمقراطية والتعددية الحزبية، خاصة بعد خروجها من الائتلافات الحاكمة، حتى اصبحت -اي الجملة- حقيقة رسخت في فكر قيادات المعارضة واستطاعت هذه القيادات -بقصد او بدون قصد- تصدير هذا السقف الوهمي والمصطنع لاعضائها والمتعاطفين معها. والنتيجة قتل وفقدان الحماس و الإبداع وإضاعة فرصة لتغيير ثقافة المجتمع وإبعاده عن ثقافة الركون والاعتماد على طرف ثالث. واكتفت بل اقتنعت المعارضة بان سرد وابل من الالفاظ والمصطلحات المبهمة والمعقدة غالباً على الجانب الحكومي هو دور المعارض الفاعل والطريق الأنجع لتحقيق الإصلاحات الشاملة وتجسيد التبادل السلمي للحكم.

الاعتراض والنقد مشروعان قانونياً، والحاجة لهما تزداد عندما ينتج عن غيابهما او عدمهما اضرار كبيرة تشجع على انتشار امراض اجتماعية خطيرة كالجريمة والفساد وغياب القانون والمحسوبية وتهدد النسيج الاجتماعي والوطني. ولكن السؤال الذي طالما راودني وشغل تفكيري هو كيف ننتقد ونعارض سياسياً؟ وهل النقد والاعتراض الية وإستراتيجية؟ ام انهما مجرد اداة او وسيلة من وسائل تسجيل موقف فقط!

النقد والاعتراض السياسي- إذا ما تم تصنيفهما موضوعياً- هما الية وإستراتيجية نسعى من خلالهما لتغيير وضع سينتج عنه نتائج مستقبلية وخيمة او نسعى لتغيير وضع قائم اثبتت التجربة فشله. ولا عيب بان نسعى من خلال معارضتنا بالادوات السلمية والشرعية، لتحقيق مكسب سياسي نطرح من خلاله حزبنا وانفسنا باننا نملك البدائل التي تجعلنا متباينين ومتميزين عن الآخر الذي قبلنا إما لعجزه عن ايجاد الحلول او لانه مستفيد من الوضع الخاطئ. ليس الاختلاف والتمايز في البرامج والاداء هو المحك وهو مضمون وهدف التعددية!

ومن حق قواعدنا -كحزب- واجيالنا ان تكون شريكة ومشاركين فاعلين في بناء الوطن وبذلك تحقق مكسبنا الثالث وهو خلق حراك ونشاط داخل قواعدنا الحزبية والمجتمع من خلال إشراك خبرائنا المختصين وغيرهم في دراسة الحالة- القضية المرغوب معالجتها وذلك عبر جمع وإعداد اكبر قدر ممكن من المعلومات والدراسات والإحصاءات التي ستدعم طرحنا للقضية المتباناة وتعزز موقفنا في النقاش وتقوي اليانتا ووسائلنا التي سنستخدمها لإقناع المجتمع. رابعاً الجهد السابق سيوفر لاعضائنا وحلفائنا والمخلصين في البرلمان ارضية متينة تعتمد على معطيات ونتائج علمية ومعلومات صحيحة كسلاح لمواجهة اطروحات الخصم. خامساً نقوم بتوعية قواعدنا والمجتمع من خلالهم حول القضية ومدى الضرر المتوقع منها في حال ما تم المصادقة عليها وهذا سيعطي للقواعد الحزبية دوراً ونشاطاً يخرجهم من البيات الشتوي الذي يحصل عادة بين الدورات الانتخابية، وكل ما سبق ذكره بدوره سينعكس إيجاباً على شعورهم بالإنتماء للوطن وباهميتهم الوطنية وبانهم يساهمون في بناء الوطن ووضعه على الطريق الصحيح وبان دورهم لا ينحصر في الانشطة المرتبطة بالمواسم الانتخابية فقط.

الحوار على عتبة الحاجز 6

مصطفى راجح

في الغلاف تبدو بعض العناوين وكأنها تؤشر على استحياء إلى إنفراج: إطلاق عبدالكريم الخيواني، وصحيفة «النداء» الترخيص لـ«المستقلة»، تمهيد «سبتمبر» لإطلاق المعتقلين على إيقاع حرب صعدة، وأخيراً تشكيل «الحاكم» لجنة للحوار مع المعارضة.

مع ذلك لاتبدو هذه العناوين التي تتزاحم مع عناوين إتهام «المشترك» بجريمة» التظاهرات وإرتفاع ترمومتر التلويح بإجراءات أعلى سقفاً لإستهداف النشاط السياسي وهامش الحريات الصحافية والنقابية، استنتاج لايمكن البناء عليه، حتى من باب الوهم الذي يضخم مؤشرات الإنفراج أملاً في الخروج من نفق، إغلاق النوافذ الصحفية والحريات دلف من بوابة مران، واستمر على «نفس واحد» اشهراً عجافاً بيت فيها اليمن في إعلام الطوارئ الرسمية أشبه بساحة مليئة بغيوم المؤامرات وظلالها وساحة محتدمة لإتبعاث صراع مذاهب استيقظت من غفوتها لقياس حياة سياسية وتفصيلها على مقاسات ما قبل الدولة والمواطنة.

الإقرار باهمية الحوار وحاجة الجميع للإقامة الدائمة في ساحته، مدخل ضروري يحتاج إلى التأكيد عليه، حتى وإن بدا تكراراً مملاً للغة دبلوماسية مصطنعة لايستطيع المرء إزاءها التمييز بين دعاة الحوار واللاجئين إليه لإستخدامه في التمويه على أجندات أخرى وقرارات لتطلب التضليل.

كان ذلك واضحاً في آخر حوار قبيل الإنتخابات النيابية الأخيرة، حينها قفزت دعوات «الإصطفاف» وتوحيد «الجبهة الداخلية» وما إليها، بينما تتبدى لاحقاً كعمل روتيني استدعته مقتضيات التضليل وليس سياسة تتطلب تقديم التنازلات المتبادلة والتسويات كأسلوب عصري للتعايش وإدارة الصراع بعيداً عن الأزمات.

تظاهرات وإضرابات

هكذا تبدو اليمن عشية هذا الحوار: وإضرابات متزامنة للأطباء، والمعلمين ومدرسي الجامعة، وأدنى منها إضرابات صغرى متنوعة لبائعي قات واحتجاجات المتقاعدين العسكريين وتظاهرات شعبية غير منظمة احتجاجاً على ضريبة المبيعات، دخول نقابة المحامين فاعلاً في حالة الإستقطاب مع الحريات الصحفية، إرتفاع حاد في ترمومتر التنافر في علاقة أهم شخصين في الحياة السياسية اليمنية- إن لم يكن احتكارهما الحصري للفاعلية- الرئيس والشيخ، تازم مجتمعي يجد تفاصيله في إستمرار مئات المعتقلين، وسقوط ضحية أخرى للأحقاد البلدية مع تساع المتضررين في ارصفة تعز، ضغوط خارجية متزايدة مع إستمرار سياسة الكعب الحديد إزاء الحريات الصحافية، وفي قمة هذه المعطيات موعد تنفيذ رفع الدعم عن الديزل، وتنفيذ ضريبة المبيعات في شهر يونيو القادم.

في ظل هكذا معطيات يتبدى اعتبار المؤشرات الأخيرة بداية إنفراج قفزاً على حقائق الواقع، وإن كان لا يستبعد نهائياً احتمالات الانفراج هذه. مثل هكذا مقدمات توحي بان الحوار القادم ربما يكون تكتيكاً حكومياً لتجاوز تاثيرات الجرعة وضريبة المبيعات. ومع ذلك هناك ما يستدعي التكهن بمسار آخر، في ظل حقيقة فشل مصادرة هامش حريات صحافية يبدو فعلاً أنها تجاوزت عاصفة حرب صعدة وسياسة كعبها الحديد.

تتعزز هذه المعانعة التي أظهرها صحافيون أمام محاولات المصادرة، مع مناخ تغيير ديمقراطي في الوطن العربي، في بدايته الآن من بيروت إلى القاهرة مترافقاً مع ترفيع بند التغيير الديمقراطي والحريات إلى مقدمة أولويات سياسة كوندليزا رايس في الشرق الأوسط وهي سياسة تتناغم إلى حدود التماهي مع توجهات الاتحاد الأوروبي في هذه المنطقة.

القاهرة أيضاً شكلت لجنة حوار مع قوى المعارضة قبل ان تعلن عزمها تعديل الدستور للإنتقال من الإستفتاء على منصب الرئيس إلى الانتخاب من بين اكثر من مرشح.

وفي الداخل عبرت الإضرابات والتظاهرات عن وعي متقدم للكيانات النقابية، في المطالبة بحقوق منتسبيها، وهو ما مهد للتراجع الشكلي في موقف الحزب الحاكم. فهذا الأخير لا يجيد التعامل مع حراك مجتمعي يركز على مطالب مشروعة ومصالح فئات واسعة من المجتمع تقتضي تعديل السياسات وإتخاذ قرارات بقدر ما أعتادت واتقنت السلطة التعامل مع معارضة كسيحة، بأساليب الاحتواء وإشاعة الجو البوليسي.

في هذا السياق كان حديث الشيخ عبدالله ان الرئيس طلب منه إقناع المعارضة بقبول الجرعة، يأخذ معنى آخر. ليس لان هذه المعارضة تمثل رقماً لا يمكن تجاوزه، بل للإستعانة بها في السيطرة على رد الفعل الشعبي للجرعة. فاسهل حواجز الجرعة الأخيرة كان البرلمان بينما الحاجز الشعبي هو الأصعب.

إصلاحات انتقائية

وياتي التحرك الذي تقوم به الكيانات النقابية في وقته تماماً، فمع الإرتفاع المستمر في الاسعار الذي سيشهد ذروته مع رفع الدعم عن البنزين وتنفيذ ضريبة المبيعات في شهر يونيو القادم، وانخفاض القوة الشرائية للعملة التي ظهرت للعيان في طباعة فئة العشرين واوراق الألفي ريال المتوقع إنزالها قريباً. في مثل هكذا اوضاع يقفز تعديل هيكل الأجور المتعثر إلى فوق الطاولة كحد ادنى لإصلاحات تنتقي منها الحكومة اليمنية ما يناسبها وتضع جانباً ما لا تحبذه. فإستمرار الحديث عن إصلاح نظام الخدمة المدنية وهيكل الأجور أشبه بالتمويه والمغالطة إذا لم يجد طريقه إلى التنفيذ قبل شهر يونيو او بالتزامن مع كوارثه المرتقبة على الأقل.

تقييم البنك الدولي ومؤسسات الإقراض الدولية والدول المانحة لتنفيذ الإصلاحات في اليمن يبدو حاضراً بقوة. فاليمن في نظر هؤلاء فشلت في تنفيذ برنامج الاصلاحات وفق المعايير الدولية. وياتي الحوار في ظل مخاوف تساور كثيرين من إخفاقه مناسبة لتحميل المعارضة أوزار تعثر الإصلاحات استناداً إلى خطابها الغيبي الذي لايفرق بين فشل اداء الحكومة في تنفيذ الاصلاحات وبرنامج الاصلاح ذاته الذي لو طبق بدون انتقائية سيختلف كثيراً عما هو سائد الآن.

من هنا يبرز الحوار باعتباره منشطاً لتجاوز حاجز شهر ٦ باقل الأضرار. وهذا الإلتفاف ليس لتحييد المعارضة او مغالطتها بقدر ما يحيل إلى إستنزافها حتى الرمق الأخير، واتخاذها حصان طروادة ضد الكيانات النقابية ومئات الآلاف من الموظفين واكوام البطالة المتعلمة والحرفية التي تتجمع كمخزن بارود يمكن أن ينفجر أمام الجميع.

هذا المسار هو نتيجة واقعية لإجراءات السلطة وعجز المعارضة والأحزاب السياسية في إقناع الاحتشاد الشعبي ونيل ثقته. وبالتالي فإن التحرك الشعبي الذي بدات بوادره في تظاهرات الأسابيع الماضية على ضريبة المبيعات بقدر ما يمثل مشكلة تتطلب حلاً امام السلطة، فإنه ليس في مصلحة المعارضة ولا الحراك الديمقراطي والمجتمعي في اليمن. فمثل هكذا هبات غير منظمة اصلاً لا تخدم المسار الديمقراطي.

في مصر مثلاً بررت حركة كفاية التي ترفع شعار لا للتمديد لا للتوريث محدودية مظاهراتها بانها لا تريد ان تغامر في توسيع حركة يمكن جداً أن يفلت زمامها من يدها.

مدخلات الحوار

لنسأل معاً: ماهي المدخلات المناسبة لتوقع مخرجات للحوار تخدم الجميع؟ السلطة الواقعة في مازق اصلاحات إنتقائية لا تدفع فاتورتها، والكيانات النقابية وملايين الناس الأكثر تضرراً من فشل الحكومة في تنفيذ الاصلاحات الشاملة؟

لا يمكن الحديث عن إصلاحات ناجحة لا تصل إلى الناس. ما لم يلمسها مئات الآلاف ستكون إصلاحات إنتقائية فاشلة. في الهند حازت الحكومة السابقة قبل عامين تقييمات ممتازة من قبل المؤسسات المالية الدولية.. غير انها سقطت في الانتخابات.

لماذا؟!

ببساطة لأن الناخبين لم يلمسوا إصلاحاتها. لم تصل إليهم في معيشتهم اليومية، أرصفتهم، بحثهم عن الوظائف.

في اليمن لم تصل الحكومة حتى إلى نيل ثقة البنك الدولي والدول المانحة الذين اعتبروا اداءها فاشلاً واتهموها بالعجز في الحد من الفساد.

نعيد السؤال هنا: كيف تكون المخرجات؟

١- أن تكف المعارضة والفاعليات المجتمعية عن تحميل برنامج الإصلاحات المجرد فواتير الاداء الفاشل والإنتقائي للحكومة، وبدلاً عن ذلك يتم الضغط لتطبيق برنامج الإصلاحات كاملاً وبدون إنتقائية.

٢- إعادة توصيف الحوار ليضم النقابات وخصوصاً اساتذة الجامعة، والمعلمين والصحافيين والمحامين والاطباء والغرفة التجارية، والفاعليات المجتمعية.

٣- إصدار هيكلية الاجور الجديدة ووضعها في مسار التنفيذ قبل حاجز شهر يونيو.

٤- بقية الاصلاحات المقرة تنفذ بالتزامن مع رفع الدعم وضريبة المبيعات، مثل الاعفاءات الجمركية وفق القانون الجديد وإصلاح الخدمة المدنية، والرقابة الصارمة على موازنة مؤسسة الجيش وأجهزة الأمن ولو تطلب الأمر الإستعانة بخبرات المؤسسات الدولية.

٥- إعطاء الأولوية لتعديلات قانون الصحافة كاختبار حقيقي لتوسيع هامش الحريات الصحافية.

٦- إذا كان للمعارضة رؤية واضحة فعليها ان تبدأ ببلورتها بوضوح في المؤتمر المقرر انعقاده في صنعاء (٩-١٠ ابريل) والذي يشارك فيه البنك الدولي والدول المانحة والاطراف المحلية.

وهناك افق غير مقيد زمنياً بالجدول الزمني للإصلاحات ويرتبط بالانتخابات الرئاسية، وفيه يدخل توسيع مطالب الاصلاحات المتعلقة بالحكم المحلي لإنتخاب المحافظين مباشرة، وإلغاء الشروط التي تفرغ الانتخابات الرئاسية من شرط «التنافسية» عبر وضع العراقيل امام المرشحين، والإقرار مبدئياً بحاجة اليمن إلى إصلاح سياسي شامل.

تعليق قيام السوق المالية اليمنية

إلتقاء رغبتين.. أم تباين؟

■ كتب - عبدالكريم سلام

يثير تأخر الإعلان عن قيام سوق مالية يمنية أكثر من علامة استفهام حول البطء الذي لازم التحضير والإعداد لأول سوق يمني للقيم. وعلى ما يبدو فإن الإجراءات اللازمة لبدء عمل السوق لا تسير كما هو مقرر لها بسبب التعارض والإرتياب المتبادل بين الحكومية والقطاع الخاص من جهة وبسبب مخاوفهما من هذا النشاط التمويلي غير المألوف من قبل في اليمن مما قد يؤخر أو يعلق قيام «البورصة اليمنية» إلى أمد غير معلوم.

فمنذ أن أكملت اللجنة الفنية المكلفة بدراسة وتقييم مقومات السوق المالية قبل سنتين مهمتها ووضعت الإطار القانوني والتنظيمي لأول سوق للأسهم في اليمن غاب حماس الأطراف المعنية (الحكومة والقطاع الخاص) لقيام السوق مما أثار أكثر من علامة استفهام حول الفتور المفاجئ للحماس الذي أحاط في بادئ الأمر بالتحضير لقيام سوق القيم اليمنية الذي يراهن عليه في تعبئة المدخرات وتحفيز الاستثمار في القطاعات المنتجة.

ويرصد المحللون الاقتصاديون والماليون تناقضا بينا بين الرهانات المعقودة على البورصة وبين بطء الخطوات العملية والإجرائية على هذا الصعيد حيث الحكومات اليمنية والسياسات التاشيرية المعلن عنها دأبت على إدراج السوق ضمن برامجها وأهدافها منذ وقت مبكر وتحديدا بعيد انطلاق برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية الذي بدأ تطبيقه في ابريل عام ١٩٩٥ بناء على تعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين إذ لم تكد تمضي بضعة اشهر على انطلاقه إلا وقد عملت الحكومة على طرح أذون الخزانة في ديسمبر من العام ذاته.

ومنذ ذلك الحين تزايد الحديث عن البورصة اليمنية على اعتبار أنها إجراء مكمل لتلك الإصلاحات وستلعب دورا مهما في الخصخصة لما توفره من شفافية في عملية بيع مؤسسات القطاع العام المرشحة للخصخصة على غرار ما حصل في البلدان [illegible] الذين طبقت سياساتها الحكومية الهيكلية وفيها

فإن قيام السوق المالي يندرج ضمن أجندة الإصلاحات الاقتصادية والمالية المحددة من قبل المؤسسات المالية الدولية (البنك و صندوق النقد الدوليين). ولهذا وبغية كسب رضا هاتين المؤسستين سارعت الحكومة من أول وهلة إلى تلمس الطرق الممكنة للتهيئة للسوق وفي هذا السياق أكد البرنامج الحكومي لحكومة فرج بن غانم في يونيو ١٩٩٧م على أن حكومته ستعمل على إنشاء السوق المالية وبغية تلمس الطرق الكفيلة بالإعداد والتحضير لها عمدت إلى الاستئناس برأي صندوق النقد العربي الذي خلص في دراسة له في نهاية العام ذاته إلى أن الظروف تقتضي قيام سوق مالية يمنية لاسيما أن الأطراف المعنية ومنها ممثلو القطاع الخاص قد أبدوا تحمسا ملحوظا للفكرة لما لها من تأثير على إيجاد وسائل تمويل سريعة ومرنة لقيام مشاريعهم.

وقد سارت الحكومات المتتالية في الطريق ذاته مؤكدة على التزامها بإنشاء السوق. ونهضت حكومة عبد القادر باجمال وتحت إلحاح البنك الدولي وتكفل المانحين بتمويل الدراسات الضرورية وأعلنت في العام ٢٠٠١ عن تشكيل لجنة فنية أنيط بها دراسة الأطر التشريعية والتنظيمية للسوق وقد استعانت اللجنة بشركة استشارية كندية مختصة تحت إصرار البنك الدولي وعلى مدى عامين متتاليين عملت اللجنة مستعينة بالشركة على دراسة مختلف مقومات ومستلزمات السوق وانتهت بعد الوقوف على وجهات نظر الأطراف المعنية إلى وضع الإطار القانوني والتشريعي فضلا عن حصر القوانين الواجبة التعديل واقتراح مواءماتها حتى تتماشى مع مقتضيات سوق القيم كقانون الشركات والبنوك والضرائب وقانون البنك المركزي.

وكانت الشركة الاستشارية الكندية وبناء على ما قامت به من استقصاء خلصت إلى أن الصيغة الملائمة لإدارة السوق اليمنية هي ترك أمر تسييرها للقطاع الخاص والاقتصار دور الحكومة على الإشراف والرقابة على سير عمل السوق بدون أن يكون للطرف الحكومي حق التصويت في مجلس إدارة هيئة القيم على أساس صفته السلطة الإدارية المستقلة " التي تخول هذه الهيئة سلطة إصدار قرارات يمكن القول عنها أنها تقع في منزلة بين المنزلتين لاهي بالقرارات الإدارية ولا بالقرارات القضائية حيث هناك من اعتبر ان قرار إدراج شركة أو شطبها عمل قضائي وليس إداريا، إلا ان القضاء في كثير من البلدان قد اصبغ على هذه السلطة ميزة خاصة هي السلطة الإدارية المستقلة كضمانة أساسية لتسيير عملها وتخويلها حماية حقوق المساهمين وهذه الصيغة هي المعمول بها في اغلب أسواق المال و يدعمها بقوة البنك الدولي غير انه لا يحالفي بقبول الجانب الحكومي وحجته ان الدراسة التي وضعتها الشركة أكدت ان السوق ستمنى بخسارة خلال السنوات الخمس التالية لإنشائها نتيجة لحداثة التجربة ولمحدودية قدرات ورساميل الشركات والمصارف الموجودة وان ظهور شركات بدءاً من تكوينها إلى توسع نشاطها يستغرق حوالي خمس سنوات وبالتالي فإن ذلك يقتضي أن يكون الجانب الحكومي حاضراً بقوة ضمانا لحقوق المساهمين من اي تلاعب وهو يعكس بذلك ريبته من القطاع الخاص من ناحية وخشيته من ان تؤدي اي خضة في سوق المال إلى هزة عنيفة في الاقتصاد اليمني برمته الذي يعاني في الأصل من صعوبات كثيرة.

ولا يتردد مسؤولون يمنيون عن إبداء مخاوفهم تلك إذ يعتبرون ان الامر يرتبط بسمعة اقتصاد البلد ويرون انه وفي حالة انحراف عمل السوق المالي عن مساره الطبيعي فقد يتعرض ليس فقط السوق لهزة عدم الثقة بل الاقتصاد الوطني ككل ويذكرون في هذا السياق بما حصل في البورصات الأوروبية عام ١٩٨٧ وفي جنوب شرق اسيا ١٩٩٧ وعقب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ حيث لم يقتصر أثرها على الاقتصاديات الوطنية فحسب وإنما امتد إلى ازمات ضربت الاقتصاد العالمي كله. علاوة على كل ذلك يخاطر المسؤولون اليمنيون المعنيون بتدبير هذا الملف شكوك بقدرة بنزاهة وقدرة القطاع الخاص..

[illegible] المقابل يرى ممثلو القطاع الخاص أن تدخل الجانب الحكومي ممثلا بوزارة المالية او البنك المركزي سيعرقل سير عملها ويجعلها رهنا للبيروقراطية الإدارية الرسمية بما هو عليه حالها من سوء التدبير طبقا لما يطرحه ممثلو هذا القطاع ويرون في تدخل الجانب الحكومي وصاية على عمل السوق على غرار ما يقوم به البنك المركزي تجاه القطاع المصرفي من مطالبات برفع رساميلها وسقف احتياطاتها بين الحين والآخر تحت مسمى الحفاظ على حقوق المتعاملين. ولهذا لا يبدي ممثلو القطاع الخاص تحمسا لوجهة النظر الرسمية.

وعلى ما يبدو فإن اختلاف وجهات النظر بين الجانب الحكومي والقطاع الخاص يغذيه ارتياب متبادل قد يعيق ولادة السوق المنتظرة ولا يمكن تجاوزه إلا بإصلاح البنى القانونية والإدارية والتنظيمية والقضائية والتنفيذية القائمة التي هي محور تقابل نشاط يومي بين القطاع الخاص والحكومة نتج عنه أزمة الثقة المتبادلة وارتياب متبادل مما قد يحول دون قيام السوق. ولذا يرى الاقتصاديون أن تصحيح مناخ كهذا كفيل بالتسريع بولادة سوق القيم اليمني على أن ذلك لابد أن يقترن بالانفتاح على دراسة هذا النشاط غير المألوف لليمنيين لاسيما أن الصيغ المتبعة تعطي لكل طرف حضوره الذي يضمن فعالية السوق من جهة وحقوق المتعاملين فيه من جهة أخرى وإذا لم تقم السوق المنتظرة على مقاربة إعادة الثقة بين جانبي معادلة السوق فإن حسم أمر قيام سوق مالية يمنية سيبقى بعيد المنال مما يحرم الاقتصاد من وسيلة ناجعة لتعبئة المدخرات وتوظيفها في مجال الاستثمارات المنتجة.

على أن كلا الموقفين وطبقا لما يمكن أن يكتنف [illegible] المختصون في هذا المضمار لا ينفكان عما هو عليه حال طرفي المعادلة حيث يعتقد ان ترد القطاع الخاص في السير نحو قيام السوق يلتقي مع رغبة أطراف فاعلة في السلطة لها مساهمات في بعض الشركات ولأن من متطلبات السوق المالية الشفافية والوضوح وهو ما قد يفضي إلى الكشف عن الشركاء النافذين فضلا عن أن تلك الأطراف تسعى إلى تأجيل قيام السوق المالية حتى لاتتم عملية الخصخصة للمشروعات المرشحة للبيع عن طريق البورصة لأنها ستخضع تلك المشروعات للتنافس السوقي وستوجب تخصيص حصة من أسهمها للعاملين فيها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمتها أكثر بكثير فيما لو بيعت خارج إطار السوق مما قد يحول دون الاستحواذ عليها بأثمنة بخسة من قبل المعارضين لقيام السوق على غرار ما حصل للمشروعات التي بيعت بأثمنة زهيدة وبخسة.

وما يخشى هو أن تلتقي حسابات أولئك الذين يعتقد بأنهم وراء عرقلة قيام السوق المالية اليمنية مع حسابات بعض الخواص الطامحين إلى أن يحوزوا على بعض تلك المشاريع المرشحة للخصخصة طبقا لما يذهب إليه العالمون بخفايا الكواليس الذين يرجعون فتور كل من الجانب الحكومي والقطاع الخاص إلى مثل تلك الحسابات.

دون أن تكون هناك إجابة شافية تفسر الفتور الذي طرأ على الاهتمام بالسوق المالية ستظل كل الاحتمالات قائمة لاسيما ان الحكومات المتعاقبة ظلت على الدوام تبشر بقدوم المولود الذي لم يولد حتى اللحظة.

فهل يرجع ذلك إلى التكاسل والتباطؤ أم إلى [illegible]

قال إن اليمن لن تستفيد من صندوق الألفية في سنته الثانية

مصطفى نعمان - وكيل وزارة الخارجية لـ«النداء»:

من يسافر إلى امريكا وهو على علاقة بدعم حركة حماس فليتحمل مسؤولية قراره

ربما كان الإعتقاد أن العمل الدبلوماسي يقتضي اخفاء الحقائق او البعد عن الصراحة والوضوح.. غير أن لقاء واحداً بوكيل وزارة الخارجية لشؤون اوروبا والامريكيتين والمنظمات الدولية كفيل بأن يغير ذلك الانطباع الذي ترسخ لديك.

بلغة دبلوماسية عصرية يجيب على تساؤلاتك ويؤكد أن نفي كل شيء ورفض أي طرح لا يتفق والرؤية الحكومية لم يعد مقبولاً في عالم يدعو للشفافية والوضوح.

من تطورات قضية الشيخ محمد المؤيد مروراً بالمطالبة الدولية بتجميد أرصدة الشيخ عبدالمجيد الزنداني وأداء السفارة الامريكية وصولاً إلى اليمن وصندوق الألفية كانت محاور هذا الحوار:

الزنداني

المؤيد

■ ليس أمامنا إلا تنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن الزنداني والقضاء في ما يخص المؤيد

■ بحثنا عن ارصدة للزنداني فلم نجد وقرارات ضم الاشخاص إلى قائمة داعمي الارهاب تبنى على معلومات استخباراتية

الأحمر

■ لا أظن نائب السفير الأمريكي قصد الاساءة للشيخ الأحمر ولا توجد تحركات مشبوهة لأي دبلوماسي

مصطفى نعمان

حوار: محمد الغباري

■ الآن وبعد أن أدانت هيئة المحلفين الامريكية الشيخ محمد المؤيد ومساعده بتهمة دعم حركة المقاومة الاسلامية حماس، الا تخشون أن تطال هذه التهمة مسؤولين يمنيين أو حزبيين لا يخفون دعمهم ومساندتهم للحركة؟

– قضية المؤيد معقدة واتهامه وادانته بالسعي والعمل لتمويل حماس هو تطبيق لقانون معمول به داخل الولايات المتحدة يعتبر الحركة منظمة ارهابية و على هذا تم صدور قرار المحلفين، والحكم سيصدر في مايو المقبل ليحدد فترة العقوبة التي سيقضيها في السجن.

أما عن وجود مسؤولين قد يطالهم مثل هذا الاتهام، فاليمن لا يعتبر حماس منظمة ارهابية، إذا كان احد هؤلاء قد ثبت انه مول هذه المنظمة وقادته الظروف إلى الولايات المتحدة فإن عليه تحمل عواقب زيارته لهذه الدولة.

■ لكن الامريكيين رددوا اكثر من مرة بأن هناك شخصيات يمنية متهمة بدعم الارهاب ومن هؤلاء الشيخ عبدالمجيد الزنداني.. ماذا فعلتم بشأن قرار مجلس الأمن تجميد ارصدة الزنداني؟

– الحكومة الامريكية وضعت الشيخ عبدالمجيد الزنداني في قائمة المتهمين بتمويل الارهاب، بناءً على قرار من وزارة الخزانة ثم تلى ذلك اضافة اسمه إلى القائمة المدمجة في لجنة مكافحة الارهاب بمجلس الأمن.. الحكومة اليمنية تقول إنه لا يوجد دليل يستدعي توجيه مثل هذا الاتهام.. ما يجب ان يكون معروفاً هو ان القرارات والقوائم الصادرة عن اللجنة الدولية تكون مبنية على معلومات استخبارية تقدمها اي دولة إلى لجنة مكافحة الارهاب في مجلس الامن، وهذه اللجنة تجتمع وتتخذ قرارها بناء على ذلك. في ما يخص الزنداني اعيد واكرر ان اسمه موجود في قائمة مجلس الأمن، والحكومة اليمنية غير مقتنعة بتلك الاتهامات لكنها ملزمة بتطبيق الاجراءات المنصوص عليها في القرار.

■ وماذا فعلتم بهذا الخصوص؟

– نحن ملزمون بان نسمع اللجنة الدولية ردنا ونقول لها إننا بحثنا ولم نجد له ارصدة، رغم عدم قناعتنا بوجاهة الاتهام او صحة المعلومات التي بني عليها قرار ضم الشيخ عبدالمجيد إلى القائمة.

■ ما هي الاجراءات العملية التي اتخذتموها؟

– وجهنا رسائل إلى الجهات المعنية مثل البنك المركزي باعتباره الجهة التي تمتلك القدرة على فحص الحسابات البنكية في البلاد، وكذا مصلحة العقارات ووزارة التجارة.. وحتى الآن ليس هناك ما يشير الى أن الزنداني يمتلك شيئاً باسمه الخاص.

■ حتى جامعة الإيمان وهي ملك له..؟

– جامعة الايمان وضعها غير تجاري، وعلى اساس انها مملوكة له بل يديرها، وهي كما اعتقد، ولا استطيع الجزم بذلك، ليست جهة نفعية، فهي مؤسسه تعليمية تتخرج منها كوادر تحمل فكراً معيناً..

■ ومع هذا فهي الجامعة الاهلية الوحيدة داخل البلاد التي تدفع مرتبات لطلابها.

– قد يكون لديها موارد لم يكشف عنها بعد ولكن في ظل قانون التعليم الجامعي الجديد والذي صدر مؤخراً سيكونون مضطرين للكشف عن مصادر تمويلهم وعندها لكل حادث حديث..

■ وشركة الاحياء البحرية التي أسسها الزنداني أين أرصدتها؟

– اتذكر انه عند تاسيس هذه الشركة فإنه كان يهدف إلى تعزيز الجانب الاقتصادي في قطاع الاسماك، وانفقه حينها غرضاً اقتصادياً، ولا ادري إن كان الزنداني يمتلك اسهما فيها أم انه قد باعها او حولها إلى اسماء اخرى.

■ وهل هناك غير الزنداني في قائمة المتهمين بتمويل الارهاب؟

– لا، لا يوجد غيره.

■ كيف تنظرون إذن لقرار هيئة المحلفين في محكمة بروكلين في قضية المؤيد.. هل انتم مقتنعون به..؟

– مقتنعون او غير مقتنعين لن يغير ذلك في الامر شيئاً. لسنا مقتنعين ولكن قرار الهيئة قد صدر والإجراء الوحيد الممكن الآن هو مواصلة إجراءات التقاضي، واظن المحامين قد طلبوا استئناف الحكم رغم التكاليف الباهظة لذلك. اذ ان اجراءات التقاضي في مرحلتها الاولى كلفت الحكومة حوالي ثلاثمائة الف دولار، وفي الاستئناف اتوقع أن يكون المبلغ اكبر.. ونحن في الحكومة غير مقتنعين بما حدث من البداية ولكننا نقول ان القضاء يجب ان تكون قراراته مستقلة وعلينا احترام أحكامه اياً كانت داخل اليمن او في الولايات المتحدة واتباع الاجراءات المنصوص عليها قانوناً لتغيير تلك الاحكام.

■ مؤخراً أعلنت الولايات المتحدة نيتها نقل جزء من المعتقلين في قاعدة جوانتانامو إلى دول صديقة مثل اليمن والسعودية. هل تبلغتم بشيء من ذلك؟

– حتى الآن ليس هناك اسماء محددة. ما بين فترة واخرى تاتينا اسماء لأشخاص تعتقد الولايات المتحدة انهم من حملة الجنسية اليمنية.

■ ما قصدته هو هل أبلغتم بعدد من سيتم تسليمهم إلى السلطات اليمنية؟

– نحن لم نبلغ رسمياً باي اسماء إلا ما سمعناه عبر الاعلام وبالتالي ننتظر.. وهناك كثير من الاسماء تاتي الينا في وزارة الخارجية من قبل السفارة الامريكية على اعتبار أن اصحابها من حملة الجنسية اليمنية، ونحن نتاكد من هويتهم عبر الاجهزة الامنية ومن ثم نبحث مع الجانب الامريكي في أمرهم.

■ إذا كان هناك من مخرج لقضية المؤيد هل لكم ان تطلبوا من السلطات الامريكية نقله إلى اليمن ليقضي العقوبة التي حكم بها عليه اسوة بما سيحصل مع المعتقلين في جوانتانامو؟

– هذه القضية لن تكون محل بحث في المرحلة الحالية وإلى حين اكتمال درجات التقاضي المتبقية. أما الشيء الآخر فإنه لا يوجد بين اليمن والولايات المتحدة ما يسمح بمثل هذا الاجراء. وفي كل الاحوال علينا أن ننتظر ماذا سينتج عن درجتي التقاضي المتبقيتين.

■ على صعيد العلاقات اليمنية الامريكية هناك جدل كبير في الشارع حولها.. وقبل اسبوعين قالت وسائل اعلام الحزب الحاكم إن ضباطاً امريكيين التقوا سراً مع مسؤولي منظمات غير حكومية.. وذهبت إلى أن هدف الاجتماع هو تجنيد عملاء للمخابرات الامريكية. ما حقيقة ذلك؟

– اولاً الذين جاؤوا إلى اليمن هم طلبة في كلية الحرب الجوية الامريكية وهؤلاء يدرسون ضمن مناهج الكلية العلوم السياسية ويزورون كافة دول العالم ويلتقون بكافة فئات المجتمع للتعرف على الظروف السياسية والاجتماعية في كل بلدان العالم. هذه المجموعة التقت ببعض المنظمات غير الحكومية، وهذا عمل مشروع وليس فيه مخالفة قانونية او دستورية. كما التقوا بنائب رئيس مجلس النواب. وبالتالي فإنه إذا كان هناك من يشكك ويقول إن هذه المجموعة جاءت للتجنيد او للحصول على معلومات غير متوافرة فإنه يشكك ايضاً بالمؤسسة التشريعية الدستورية.

■ ومع هذا فإن انشطة السفير الامريكي في صنعاء أو الذي سبقه لا تزال ايضاً محل نقد. وقد قال الشيخ عبدالله الاحمر رئيس البرلمان ان تصرفاته خارجة عن الاعراف الدبلوماسية. ورد نبيل خوري وهو نائب للسفير الامريكي وقال إن من يشكك في تحركات السفير هو شخص مشبوه.. كيف ترى الأمر؟

– السفير الامريكي وغيره من السفراء لا يغادرون إلى خارج العاصمة إلا بعد ابلاغ وزارة الخارجية وهي بدورها تقوم بإبلاغ الجهات الأمنية لتوفير الحماية لهم في كل منطقة يتحركون فيها، وبالتالي ليس هناك تحرك لأي سفير اكان امريكياً أو بريطانياً أو غيره يتم بدون علم الحكومة. وما يقال عن تصريح نائب السفير الامريكي حول تصريح الشيخ الأحمر، اظن ان ما صدر عنه كان خارج السياق ولا اتصور انه كان يريد ان يستخدم هذا التعبير، وقد تكون زلة لسان، لكن لا تحركات السفير الامريكي مشبوهة لانه لا يتحرك إلا بعلم الحكومة ولا من انتقد السفير مشبوه.

■ لكن من قال إن تحركات السفير مشبوهة هو رئيس البرلمان؟

– نعم إذا كان الشيخ الأحمر يعتقد ذلك فعليه ان يسال الأمين العام ونائبه والمسؤول السياسي في تجمع الاصلاح الاسلامي الذي يتزعمه، الذين اجتمعوا بالسفير الامريكي ليعرف إذا كان مادار بينهم شبيهة.

■ في مطلع مارس صدر التقرير السنوي عن الخارجية الامريكية بشأن حقوق الانسان في العالم وضمنه اليمن، وقد اشار إلى تراجع في مستوى الحريات.

– تقرير الخارجية الامريكية لا يستهدف اليمن وليس جزءاً من برنامج سياسي خاص تجاه الدول. التقرير يتحدث عن كافة دول العالم بدون استثناء.. والتقرير يتناول أخطاء تم ارتكابها داخل بعض المؤسسات في اليمن. واشدد على ان هذه ليست سياسة رسمية او بناء على تدخل في صلاحيات السلطة القضائية، وكل الاجراءات التي تمت بالاستناد إلى القوانين، وتغيير هذه القوانين يتم عبر الوسائل الشرعية لتغييرها، وهذا لا يعني اني اقول إن هذا القانون هو القانون المثالي والكل يعلم انه ليس كذلك.. وحتى رئيس الدولة ذاته أعلن ان عقوبة السجن المنصوص عليها في قانون الصحافة غير مقبولة.. اما كيف يتم تجاوزها فإن ذلك يتم عبر المؤسسة التشريعية.

■ لنتحدث عن التقرير الأمريكي أولاً؟

– اظن أن في التقرير إيجابيات في اليمن خلال العام الماضي كما تحدث عن بعض السلبيات، والآن هناك تعديلات على قانون الصحافة وتعديل على قانون الاجراءات الجزائية وبالتالي الاستفادة من التقرير في معرفة مكامن الخلل والتاكد من صحتها ثم التعامل معها بصورة وعقلية منفتحة بدلاً من الحديث عن الاستهداف والضغط ونظرية المؤامرة.

■ انت قلت إن الاخطاء التي ذكرها التقرير لم تكن نتاج سياسة رسمية. لكن بماذا تفسر حبس رئيس تحرير صحيفة «الشورى» ومعاقبة رئيس تحرير صحيفة «الحرية» وكاتب في الصحيفة بالسجن لمدة عامين.. بل ان ستة عشر صحافياً أقتيدوا إلى المحاكم والنيابات بعد فترة وجيزة من توجيهات الرئيس علي عبدالله صالح بإلغاء عقوبة الحبس، ألا يتعارض هذا مع الاعلان؟

–الرئيس لا يستطيع أن يعدل القانون. هو اعلن استنكاره لعقوبة السجن وهو محق في ذلك، إذ لا يجوز حبس الصحافي لأي سبب كان وبالتالي فإن تعديل القانون هو مسؤولية نقابة الصحافيين. هل تحركت او تحركت احزاب المعارضة أم انهم ينتظرون اية منحة او هبة تاتيهم من رئيس الدولة كما هي العادة إن جاء بها كان الامر خيراً وبركة وإن لم فلننتظر.

المسالة ليست رغبة رئيس الدولة او توجيهاً يصدر عنه.

■ انت تحدثني وكاتبي اعيش في سويسرا. رئيس الدولة لدينا يمتلك كل شيء.. وهذا القانون موجود منذ خمسة عشر عاماً ولم يسبق ان حكم بالسجن على صحافي بموجبه.. لماذا الآن وبعد هذا الاعلان أو التوجيه الرئاسي بإلغاء عقوبة الحبس؟

– منطقي مختلف.. هذا القانون موجود منذ خمسة عشر عاماً فإما ان الصحافيين لم يقراوه او انهم اعتمدوا على النوايا الحكومية تجاههم، وفي الحالتين هم مخطئون.. اولاً كان يجب عليهم ان يناضلوا من اجل تعديل القانون.. الثانية ان اعتمادهم على نوايا الحكومة ليس كافياً لان الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الحسنة.. الخطأ في الأصل كان خطأ الصحافيين.. وهذا لايعني اني اقول إن ما اتخذ في حق الصحافيين إجراء صحيح ولكني أقول إنه إجراء قانوني والقانون يحتاج إلى تعديل.. لكن في ظل هذا القانون ومع خمول الوسط الصحافي انا لا استطيع ان أحمل الحكومة وحدها المسؤولية

■ ليكن. إذا ما أمنتم جانب الوسط الصحافي المغلوب على أمره ألا تخشون تقارير المنظمات الدولية.. وهذه التقارير يستند اليها في تحويل المساعدات وانتم بلد بحاجة إلى كل دعم؟

←

في ذكرى الشهيد محمد محمود الزبيري.. لماذا لا تنظم محاكمة للقتلة؟

ابوبكر السقاف

ظلم الزبيري مرتين: عندما نصبته جمعية المنتفعين بدمه قديساً، وعندما قذفت به في عالم النسيان بكلبية صارخة، وكان الرجل لم يكن له وجود في يوم من الايام، وبين هذا الإفراط المشبوه والتفريط الجاحد، لابد أن يجد الرجل فرصة للإنصاف والتقدير.

وأطرح هذا اليوم اقتراحاً أوردته في مقال لي بصحيفة «التصحيح» قبل نحو ربع قرن، مفاده تنظيم محاكمة لقتلة الزبيري، وقد كررت في ذلك الإقتراح ما قام به عدد من الفلاسفة والمفكرين في أوروبا وامريكا عندما شكلوا محكمة لمحاكمة ستالين ودولته، بعد موجة الإعدامات التي جاءت بعد محاكمات صورية في موسكو لما يسمى بالجواسيس التروتسكيين، وقد صور الكاتب ارثر كوستلر في كتابه «ظلام في الظهيرة» تلك الأحداث.

تفرد بعض صحفنا صفحات لمناقشة ما حدث بين علي ومعاوية، وكان صفين والجمل ... من معارك جرت قبل اسبوع، وبين ... ني صوت

الزبيري

الواقع تفكر داخل صمت العبودية، والتسليم، وتجعل الإسلام يقصد أو دون قصد، قانون عقوبات في يد السلطان.

كشف التحقيق الدولي وحده جانبا من ماساة إغتيال الشهيد الحريري، ويبدو ان جرائم الانظمة العربية لا يمكن كشفها إلا على الشاكلة نفسها، إذ يصعب تصور ازدهار العدالة وسط الطغيان الاقتصادي وإرهاب الدولة اليومي ضد المواطن، وقيام البنيان المجتمعي كله على احتقار الإنسان -المواطن- وجعل التعذيب ممارسة يومية في اقسام الشرطة والسجون والمعسكرات.

اعرف ان تنظيم محاكمة كالتي اقترحها لتبيان حقيقة ما جرى مع شهدائنا في اي بلد عربي امر يستحيل تحقيقه، ولكن إذا صدق العزم يمكن تكرار تجربة العام ١٩٨٣ الناجحة، عندما عقد اول مؤتمر للديمقراطية وحقوق الإنسان في قبرص، ويمكن ان نتعلم في هذا الشان من تجربة جنوب افريقيا، حيث راس القس دزموند توتو، (نوبل للسلام) لجنة تحقيق وطنية في كل ما حدث من تجاوزات وجرائم في جنوب افريقيا، في سنوات المقاومة الوطنية. وكان ذلك بداية المصالحة الوطنية، التي ارست قواعد العيش المشترك بين القوميات والثقافات المكونة لشعب جنوب افريقيا.

الإحتساب بوساطة النيابة العامة في وجه الكاتب اسامة انور عكاشة، لانه اساء إلى عمرو بن العاص، بينما لم يطالب احد في مصر حتى اليوم بالكشف عما حدث في الهزيمة الطامة في حزيران ١٩٦٧، ونحن في اليمن نتجنب حتى الحديث العابر عن اغتيال فيصل عبداللطيف الشعبي، ومحمد أحمد نعمان، وابراهيم الحمدي. نسيان هذا التاريخ القريب، والوقع المذهل باحداث موغلة في القدم يعني اننا في تناقض مخيف «بين كوننا شكلا في العالم الحديث، وكوننا جوهراً من خارجه». فنضطر إلى معاناة مجتمع قديم في عالم حديث، ومعاناة قضايا عالم حديث في مجتمع قديم» (يوسف الخال)، فنبدو موجودين في اللامكان، لا في منزلة بين المنزلتين.

نقول في سياق التباهي بان ثقافتنا العربية ساهمت في بلورة مفهومات حقوق الانسان، بإلحاحها على العدل وحق التقاضي، وبمبادئ ومقاصد الشريعة، والمصالح المرسلة... الخ، ولكننا في

توت الديمقراطية

فضل علي مبارك

لو كنت في موقف الزميل عبدالكريم الخيواني لرفضت "الهبة" الرئاسية حتى اقوت الفرصة على دراويش الكلمة الذين وجدوا في اطلاق سراح الخيواني من معتقله فرصة لاتعوض لتدبيج معلقات المديح في القرار وصاحبه.. تصير الصحافيين وحامي حماهم.. ومصلح عثراتهم.

وكاني بهؤلاء الدراويش قد نقلوا ما لاقاه «حنين» مع ان الامر في حقيقته كان (مطبوخاً) منذ البداية.. بصدر الحكم ثم يصدر العفو حتى تجد السلطة ثوباً تستر به عوراتها وتقدمه للعالم الخارجي عن تسامحها و(رقة قلبها). وهو حال اشبه بحال الديمقراطية التي تتغنى بها بلادنا في المحافل الدولية فيما هي تذبحها كل يوم في مسالخ الانتهاكات الفاضحة.

وكان حرياً بالزميل عبدالكريم ان يرتضي بقضاء ما تبقى من حكمه خلف القضبان حتى ينتصر للديمقراطية ويفضح إدعاءات الحكم.. لكنه وقد فعل ذلك واستجاب لإطلاق سراحه فقد اخرج الكرة من مرمى السلطة ليضعها بيديه في شباك مرماه مسجلاً هدفاً لصالح الحكم ضده. مع انه غير مستفيد إذ وقد انقضت نحو سبعة اشهر منذ إعتقاله، والمعلوم ان العام يساوي اثني عشر شهراً ولم يبق منه سوى القليل.

وحتى وإن كان الحال في قضية الخيوان- كحالة تربص وتعمد- فإن خمسة اشهر كفترة متبقية من الفترة المحكوم بها كان يمكن بها تعرية ادعاءات الحكم.. وبالنسبة لمضمون الحكم على صحيفة الشورى فقد نفذ بحذا قيره.

هذا إذا ما رجعنا للقول بان الدعوى قد رفعت وصدر الحكم فيها بعيد توجيه الأخ الرئيس بإلغاء عقوبة الحبس للصحافي. لكن هذا التوجيه كان كمن يعطي اشارة لتشديد الخناق، إذ لم يحصل قبلها ان سارت قضية بهكذا تشديد، ناهيك عن ظروف المحاكمة واستلاب حق الخيواني في التقاضي.

لكن وقد حدث ماحدث بقبول الخيواني «الهبة» فقد نجحت السلطة بدرجة امتياز في سحب البساط من تحت اقدامنا واجسامنا وتدثرت به لتغطي على عوراتها وتقدم صورة «ناصعة» لسجلها امام العالم، وقد راينا كيف هللت داعية النظام العالمي الجديد بهذه «البشرى». وإذ ماذا كان يضير الرئيس او الحكم برمته ان يسجن الخيواني.. فالشعب اغلبه مسجون وإن اختلفت القضبان. لكنهم تعمدوا ذلك حتى يستغلوا الحدث اسوا استغلال.

ومع اني اعود للقول من منطلق الموقف بالرضا بالخروج واشكك في ان الزميل عبدالكريم الخيواني كان متفقاً مع الحكم في هذه «المسرحية الهزلية».. إذ في هذه الحالة كانت المنفعة متبادلة، فقد صعد نجم الخيواني واصبح يناقس عمالقة امام في شهرته، ونجوميته، وبرهن الحكم في تعاطيه وعفوه للعالم والداخل -غير المدرك للامور بحقائقها- انه ديمقراطي ويؤمن بحرية الراي ولديه القدرة على التسامح وقبول الآخر.

– انا قلت لك هناك اخطاء.. وانا لا انكرها.. حتى في تطبيق القانون، لكن في ظل هذا القانون الذي لم يناضل الصحافيون من اجل تغييره منذ خمس عشرة سنة، واستسلامهم للنوايا الحكومية.. اقول إن عل... تحمل اخطائه.

اما اننا لا نخشى محرير هذه المنظمات.. نحن ننزعج منها ونحاول ابلاغ الجهات المعنية بكل ما جاء فيها، وكل جهة تتصرف بما تراه مصلحة عامة.. لكن يجب ان نعلم انه خلال الاشهر القليلة الماضية حملت ضجة كبيرة حول جملة من القضايا مثل حبس عبد الكريم الخيواني رئيس تحرير صحيفة «الشورى» او إيقاف صدور صحيفة «النداء» وتحويل بعض الصحافيين إلى المحاكمات.. هذا عمل يؤثر على سمعة اليمن لا يستطيع احد انكاره، لكن التعامل مع هذه القضايا لايجب ان يكون قائماً على منطق منتصر ومهزوم، الكل في قارب واحد، الحكومة عليها مسؤولية ومسؤوليتها اكبر ومسؤولية الصحافيين لانه في الاولى تتحمل اي نتائج لخروقات او انتهاكات حقوق الانسان وعلى الصحافيين ان يكونوا اكثر مسؤولية.

■ احد الدبلوماسيين الغربيين قال لي إن المسافة بين اليمن وبلدان اخرى بدأت تتقلص خصوصاً في جانب الحقوق والحريات وإنكم قد تفقدون الاهتمام الدولي اذا ما استمر التراجع في مساحة الحرية والديمقراطية؟

– قد يكون هذا التقييم ناتجاً عن ان تلك البلدان تحركت بسرعة اكبر مما كانت عليه قبل سنوات. دول كثيرة بدأت في اجراء انتخابات بعد ان كان ينظر لذلك على انه نوع من الكفر، كما بدأت اخرى بإنتهاج معامل للتجربة اليمنية، وانا لا اقول إنها تجربة مثالية ولكنها كانت السباقة، وما قاله الدبلوماسي الغربي فيه جانب من الصحة لكن المسؤولية ليست مسؤولية الحكومة فقط والأمر ليس اصطياد من المخطئ ومن المصيب، الكل يجب ان يعلم ان البلد بلده للحكومة فيه مثل ما للمعارضة وغيرها، الحكومة ليست صاحبة النصيب الاكبر من البلد وجميعنا شركاء.. وعليهم تحمل نتائج الأخطاء التي ارتكبت.. الصحافيون بصمتهم طوال هذه السنوات على قانون يعتبرونه اليوم انتهاكاً لحقوقهم، والحكومة ايضاً لانه كان مفترضاً بها بعد توجيهات الرئيس ان تتحرك بسرعة اكبر.

■ اليمن كانت من البلدان التي لم تتمكن من الاستفادة من صندوق الالفية خلال السنة الماضية. وهناك بلدان قد تتمكن من الاستفادة من هذا الصندوق في السنة القادمة.. هل هناك امل بإمكانية ان تكون اليمن احدى هذه الدول؟ وما هي الخطوات العملية بهذه الاتجاه؟

– الحقيقة اننا نظرياً نتحرك في هذا الاتجاه لكن عملياً هناك الكثير من الاجراءات التي يجب ان تتم مثل تعديلات القوانين والاجراءات الادارية حتى اساليب التفكير والممارسة يجب ان تتغير.. وهذه العملية لا أستطيع ان احددها خلال عام فالكل يعلم ان ما جاء في تقرير الالفية عن اليمن كان مخيباً للآمال وكنا نامل ان نكون في موقع افضل ولكننا لم نفعل ما يكفي لتحسين صورتنا في مجال الاستثمارات والاقتصاد، اطلاق التصريحات وإصدار القوانين ليس كافياً.. لان الناس يتعاملون مع واقع ومع ممارسات يومية يجب ان تتغير وليس هناك مسؤول في الدولة إلا وهو يعترف بذلك.. بقي انه وبعد الاعتراف بالعلة علينا البحث عن العلاج الناجع لها.. لكن للأسف الشديد نحن نتعامل مع الظواهر ولا نغوص في الجوهر..

■ في ما يتصل بالتعديلات المقترحة على مجلس الأمن الدولي.. اعلنتم موقفاً وحيداً وهو مساندة المانيا في مسعاها للحصول على مقعد دائم في المجلس والتمتع بحق النقض.. اين انتم من بقية المقترحات خصوصاً التمثيل العربي الافريقي؟

– بداية ليس هناك اتفاق افريقي حتى الآن.. لان لافريقيا مقعدين مقترحين في التعديل اسيا ايضاً لم تتفق، العالم العربي ليس له مقعد اقليمي وسواء كانت مصر او الجزائر او غيرهما فإن المقعد سيكون عبر القارة الافريقية. وبالتالي فإني اتصور ان الدخول العربي إلى عضوية مجلس الأمن سيكون عبر الاتفاق الافريقي على المرشحين.. نحن نعلم ان هناك اعتراضاً من بعض الدول الأوروبية على ترشيح المانيا ونعلم ايضاً ان الولايات المتحدة والصين حتى هذه اللحظة لم تعلنا موقفاً من هذه القضية، وكل ما نسمعه من الدبلوماسيين الامريكيين انهم يريدون إجماعاً حول الفكرة قبل طرحها للنقاش والتصويت.

وفي اسيا هناك اليابان والهند طرحتا نفسيهما كمرشحتين لعضوية دائمة في مجلس الأمن بدون حق الفيتو، وهناك إعتراض من بعض الدول الآسيوية حول الهند..

الإبداع - المداع

فكري قاسم

● في كل البلدان القبيحة.. الإبداع لايؤكل أصحابه عيش.. بقدر ما يأكل وجوههم!! ويطحن قدراتهم ويجولهم «على بابك يا كريم»!!

في بلادنا مثلاً يتساوى الإبداع و«المداع» و«البعاع»!! وكله «قرفرة» وصياح بطون!!

● من الغباء ان يتحدث البعض عن تشجيع الإبداع.. وهم يريدونك مبدعاً بلا قدرات فنية وذهنية، بل بقدرات «جمل» قادراً على تحمل «الجعث»! أو مبدعاً بقدرات «زرافة» لا صوت! ولا صورة كمان؟!

● كثير منكم يعرف أن «نيرون» الطاغية أحرق روما لعله يستلهم من منظر النيران شيئاً يجعله يتاثر ليكتب قصيدة شعر؟!

● المبدع هُنا لا يحتاج لحريق مدينة.. لان حياته تبدأ وتنتهي بحريق دم» متواصل!! ولهذا نحن أمة افضل مبدعيها تاتي تاشيرة نجاحهم من خارج الحدود في الغالب؟!

● على أية حال.. نعود لعمنا «نيرون» فبرغم ثروته، وكتائب العسس، وكل قانقات المنجنيق التي كانت في يده.. إلا أنها عجزت ان تصنع منه شاعراً.. لكن حماقاته استطاعت وببراعة ان تصنع منه مادة للتسلية والضحك!!

ولعل في هذا ما يشبه بعض القائمين على مراكز الإبداع حينما تعجز سلطتهم أن تصنع منهم قادة راي يظلون طويلاً في الذاكرة!.

بينما سخافاتهم لوحدها فقط تحولهم -وبإمتياز- إلى مادة لـ«الحشوش» في الطوارىء.

● الفارغون لا يستطيعون نهب الإبداع.. لكنهم عباقرة جداً في نهب ثمنه! وتطفيش أصحابه! ومثل هذه العينات البليدة توجد في كل بلدان الدنيا.. لكن البلاد التي لو زرتها ورحت تبحث عن عظمائها داخل دليل الهاتف، تاكد انها بلد تنمو فوق رؤوس واطية!.

● أي إبداع إنساني ونبيل لا يمكن له أن ينمو تحت الأظافر!! أو يصير غزيراً وفعالاً وهو محاصر بعقليات سخيفة ما من مهمة لديها غير مراقبة كل من يحمل في عقله وقلبه وروحه ثمرة الإبداع.

● في أحسن الأحوال ستجد من الأغبياء من ينسفون قدراتك وينهكون أفكارك، ويدمرون طاقتك، ويحاصرونك بلقمة عيشك، وحليب أطفالك، حتى إذا ما كبرت في يوم ما تكبر فارغاً مثلهم!!

ويبدو الوطن في النهاية كعلبة فارغة نزيطها في الطريق!

Fekry19@hotmail.com

الهروب الكبير

محمود ياسين

تعتقد الضرائب أن التجار مضربه، اكتشف النفط في اليمن أوائل الثمانينيات وسيجف ٢٠١٢، كما أعلن فخامة الرئيس.. نحن بالطبع بريئو الذمة من نفط البلاد وغازها لا لنا علم لماذا أكتشفوه.. وأين سكبوه.. يجف عام ٢٠١٢ أو حتى عام ١٢٠٠٠م- هذا شيء بينهم وبين الله. والمسالة أمانة.

المهم أنه سيجف قريباً وأن جيوب التجار لن يدركها الجفاف.. ذلك أن المستهلك سيبقى وفياً بالتزاماته ليضخ عمره في طريق الربح والربح.

إنهم يصرخون من الآلية.. تزعجهم فكرة أن يدس رجال الضرائب أنوفهم في الفواتير والسجلات، ولا يملكون تفسيراً لإصرار الضرائب على هذه الآلية.. ما المطلوب ارقام او إجراءات.

يبدو أنهم لن يصمدوا أمام جحافل ضربة ما بعد النفط المبكرة والوقائية.

أكثر من عشرة تجار تحدثوا عن عقاب جبار السماوات والأرض.. وبينهم من تذكر المساكين.. زبائن بضاعته المغلوبين.

غير أن الأكيد أن كلمة «دبي» بدأت تتردد على السنتهم الجافة.. لدبي سمعة مذهلة ومعرفة كريمة بتجار اليمن. إنها جنتهم الموعودة بعد أن سئموا القوانين والربح والقات وكشوف رمضان.

ثمة نقطة جوهرية في كل الذي قيل.

يحلف التجار بالله العظيم إن لا علاقة لهم بالمظاهرات. ويحلف أمناء عموم الأحزاب برؤوس عيالهم ما لهم علم ولا خبر.

وبيان وزارة الداخلية «يحذر من المساس». والسامري شل ذهب بني اسرائيل وعمل لهم جسداً له خوار». ورجع موسى طرد السامري وقال له «لا مساس».

طبعاً لم تكن دبي موجودة تلك الأيام إذ لم يكن محمد بن راشد آل مكتوم قد ولد بعد.. ولا يدري أحد إلى أين ذهب السامري.

المهم أن رجال الأعمال لا يقومون بأعمال رجال متفرغين في الوقت الحاضر لترديد كلام «براس ماله».

وقبل النوم يبدؤون نشيدهم الأخير:

دبي.. دبي.. دبي.. ميعادنا..

فصائل تقف على مفترق طرق.. وأخرى تواصل المسير

الجيل المؤسس يغيب عن الساحة السياسية الفلسطينية تاركاً الكثير من الأسئلة

■ القدس المحتلة - خدمة قدس برس

عرفات

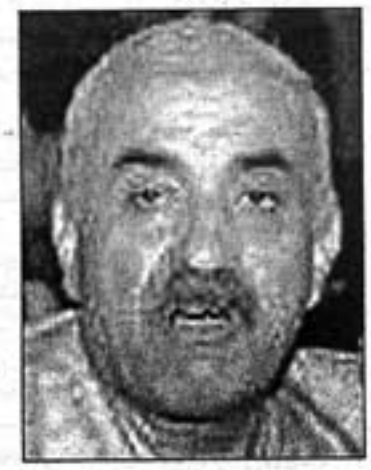
حبش

ياسين

الأحداث الكبيرة والمفاجئة هي التي تستأثر في الغالب بالأضواء المسلّطة وبمواكبة الرأي العام المشدود إليها، ولكنّ تطوّرات كبيرة أخرى لا تحظى بالاهتمام الكافي، لمجرد أنها تجري بهدوء وسلاسة، والتي يمكن العثور على أحدها على الأقل في الساحة الفلسطينية.

إذ تشهد الخارطة السياسية الفلسطينية تحوّلات متسارعة، وعمليات إعادة اصطفاف، تتقدم فيها قوى وتتراجع أخرى، وأما الظاهرة المعنيّة هنا فيمكن تتبعها في ثنايا هذا الحراك الفلسطيني الداخلي.

ففي السنوات القليلة الماضية، وبخاصة السنة المنصرمة، تشهد القوى الفلسطينية في معظمها، مسيرة رحيل الجيل المؤسس لها والقيادات التاريخية التي ألفت بظلالها على الفصائل الفلسطينية بدرجة أو بأخرى، لتنشأ أسئلة ملحّة وإجابات تفرض ذاتها بما يتلاءم مع خصوصية كل فصيل.

في البدء كان الغياب، أو التغييب، لسبب أو لآخر، الذي عرفته بشكل مبكر نسبياً بعض الفصائل، مثل حركة الجهاد الإسلامي، باغتيال جهاز المخابرات الإسرائيلي "موساد" أمينها العام ومنظّرها وشخصيتها المحورية الدكتور فتحي الشقاقي، عام ١٩٩٥م. وقد كانت الجبهة الشعبية على موعد مع حدثين مرتبطين زمنياً توارت معهما قيادتها التاريخية. كان أولهما تخلي أمينها العام الدكتور جورج حبش العام ٢٠٠٠ عن منصبه في قيادة الجبهة، على وقع متاعبه الصحية كما أُعلن، وثانيهما اغتيال الأمين العام الثاني للجبهة أبو علي مصطفى (مصطفى علي الزبري) في مكتبه برام الله بالصواريخ الإسرائيلية سنة ٢٠٠١م.

جاء تنحّي "الحكيم" حبش حدثاً راه بعضهم استثنائياً ونادراً في الساحة السياسية الفلسطينية، والعربية بشكل عام. إذ لم يسبق أن شهدت تجارب الفصائل الفلسطينية انتقالاً سلساً كهذا، ربما باستثناء تجربة انتقال قيادة المكتب السياسي لحركة "حماس" بصورة مؤسسية مرنة، من الدكتور موسى أبو مرزوق إلى خالد مشعل، مع بقاء الأول فاعلاً في المكتب ذاته، وهو الانتقال الذي أملاه اعتقال الإدارة الأمريكية لـ "أبو مرزوق" أواسط التسعينيات.

حالات أخرى من الغياب، أو ضعف الحضور، أمكن تسجيلها في ما يتعلق ببعض الفصائل الفلسطينية الأخرى، منها التواري النسبي لنايف حواتمة عن واجهة المسرح السياسي الفلسطيني مقابل وجوه جديدة ممثلة عن الجبهة الديمقراطية موجودة في الأراضي الفلسطينية، ووفاة سليمان النجاب سنة ٢٠٠١، وهو الذي قاد حزب الشعب (الشيوعي سابقاً)، ووفاة قائد جبهة التحرير الفلسطينية محمد عباس "أبو العباس" في سجون الاحتلال الأمريكي بالعراق بصورة غامضة العام ٢٠٠٣م.

الزخم الأكبر في هذا المسلسل المتواصل عرفته حركتا "حماس" و"فتح"، وفي سياقات خاصة بكل منهما.

فقد كانت انتفاضة الأقصى إيذاناً بشن حرب إسرائيلية من نوع جديد على حركة حماس، فاقت في طبيعتها وضراوتها كل ما سبقها من حملات الاستهداف التي اختُصت بها الحركة المقاومة للاحتلال. فقد تم خلال الانتفاضة اغتيال صفوف قيادية من المستويين السياسي والعسكري، كان أبرزها اغتيال أبرز وجهين من جيل التأسيس الجديد لحماس، هما الشيخ أحمد ياسين والدكتور عبد العزيز الرنتيسي، وبفارق أسابيع قليلة عام ٢٠٠٤م.

الشقاقي

أبو مازن

الرنتيسي

أما حركة فتح، التي تبعثرت مواقفها بين مربعيّ التسوية والمقاومة وما بينهما من أطياف؛ فقد كانت على موعد في السنة ذاتها مع الوفاة المثيرة للشكوك لزعيمها ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات. سبق لفتح أن خسرت عدداً من أبرز قادتها في المنافي، في عمليات اغتيال محكمة، لكنّ بقاء عرفات الممسك بكافة الخيوط داخل الحركة مكّنها من الاجتياز اليسير لتلك الاختبارات في وقتها.

بالنسبة لحماس؛ فإنّ اغتيال الشيخ ياسين وعدد من كبار قادة الحركة؛ كان بمثابة ضربات مؤلمة للغاية، كان لها من الناحية النظرية في حالة أية حركة سياسية جماهيرية أن تقود إلى حالة من الانطفاء أو التشظي، وهو ما لم يحدث في حالة حماس التي تسجل ازدهاراً ميدانياً وسياسياً لا يخلو من المخاطر.

المخاطر الكثيرة التي سبق أن عرفتها هذه الحركة الفلسطينية الصاعدة، والتي تعرف كثير منها اليوم؛ بالإمكان التعامل معها بالتغلب عليها أو بعزلها أو حتى إعادة توجيهها، ولكنّ ذلك يقتضي وجود دافعية عالية ومناعة ذاتية وآليات مؤسسية محكمة، وهي معايير يتضح للمراقبين أنها قيد نظر حماس في مسيرة الأعباء والضرائب الباهظة التي اضطرت إلى دفعها طائعة بانخراطها القوي في المقاومة.

أما بالنسبة لفتح؛ فإنّ الأشهر القليلة التي انقضت منذ وفاة "القائد الرمز"، كما تصف أدبيات الحركة الرئيس الراحل عرفات؛ شهدت سلاسة في انتقال دفة القيادة فاجأت المراقبين، لكنها لم تكن لتخلو من المفارقات غير المتوقعة أيضاً. فمن جانب؛ تبخرت التخمينات المسبقة التي رسمت سيناريوهات عنيفة من الصراع الداخلي على صعيد الحركة أو على مستوى مواقعها الإدارية والأمنية التي تستحوذ عليها في السلطة الفلسطينية. لقد مضت الأمور حقاً بهدوء يلائم الابتسامة الرائقة للرئيس الجديد محمود عباس، الذي لم تُخلع عليه بعد في إعلام السلطة صفات القيادة الرمزية بقدر ما كان لسلفه الراحل. وقد أشاد كثيرون بـ"التزام الهدوء والمسؤولية" في انتقال القيادة بعد عرفات، وصولاً إلى إشادة القادة العرب بذلك في قمتهم الأخيرة بالجزائر، ربما باستثناء الزعيم الليبي معمر القذافي الذي نعت الفلسطينيين بالغباء.

إلاّ أنّ المفارقة التي باتت تعرفها حركة فتح تتمثل اليوم في التواري السريع للتغني برمزية قائدها الراحل، الأمر الذي يفسره بعضهم على أنه لا يعدو أن يكون عملية صرف للأنظار عن نهج عرفات، أو بصورة أدق إسهاماً في إعادة تشكيل مرحلة "ما بعد الانتفاضة"، تلك الانتفاضة التي هناك من يسعى جاهداً لطمس ملامحها في الوعي الفلسطيني العام. في البيت الأبيض وفي المكتب الذي يديره دوف فايسغلايس في القدس المحتلة؛ ثمة إشارات إيجابية لأبي مازن يصعب حصرها، فهم في مكتب شارون كما في المكتب البيضاوي يتحدثون عن "نهج جديد".

تقف فتح في المرحلة الراهنة على مفترق طرق، لا تنحصر فيه الخيارات بين نهجين؛ "نهج السلف" و"نهج الخلف"، أو بين "الحرس القديم" و"الجيل الجديد"، بل بين مسارات متشعبة يصعب تحديدها أحياناً بدقة، وهي مسارات تتعارض فيها الأداءات وتتناقض إلى درجة التصادم، الهدوء قد يستمر، والسلاسة قد تتواصل، ولكنّ الحركة الباحثة عن الذات قد تبقى في غضون ذلك تراوح مكانها.. عند مفترق الطرق.

المشروع البرتقالي في العراق

عبدالسلام جيلان

لم أشأ لقلمي أن يبلغ حدّ الإشادة بأنظمة قمعية كتلك التي أجهزت على أحلامنا في كل قطر عربي على حدة. غير أن ثمة ظرفاً استثنائياً يجعلني أقف باكياً على أطلال النظام المخلوع في العراق، ويحملني على الترحم على مساوئ ذلك النظام قبل محاسنه. ليس لكون البديل أمريكياً مسرفاً في القسوة والوحشية فحسب، وإنما أيضاً لفرط توجسي من القيم الجديدة الوافدة على متن الدبابة الأمريكية، أو بالأحرى على أكتاف مشاة البحرية (المارينز).

وبرغم أن مشاهد القتل والدمار هي السمة الأبرز للعهد الجديد في العراق، فإن أعوان الاحتلال لا يدخرون جهداً في حشدهم للشواهد التي تدلل - بزعمهم - على مساحة الحرية القادمة مع المحتل، مع أن بعض هذه الشواهد قد يبدو انقلاباً على حالة الاحتشام النسبي التي كانت معهودةً في السابق. ولتأكيد ذلك يلزمنا التوقف ملياً عند الثمرة الأنضج لممارسة الحرية على الطريقة الأمريكية، وهي الفاكهة الشتوية التي دخلت عالم الغناء الراقص من أوسع أبوابه، ليصبح اسم البرتقالة لصيقاً بمشاهد الإثارة الوقحة التي غدت مادةً للتنافس المحموم بين بعض الفضائيات، على نحو ينبئ بكارثة أخلاقية مدمرة، قد تعصف بمنظومة القيم التي تعدّ مجتمعاتنا بأهم عوامل البقاء.

ومما يندر تَوَقُّعُهُ أن أغنية البرتقالة قد تؤسس لمدرسة فكرية جديدة، تكون خليطاً من الأفكار الليبرالية والأحقاد الطائفية، وبالطبع سيكون العراق الجديد هو بلد النشأة لهذه المدرسة، وليس مستبعداً أن تحمل المدرسة المرتقبة اسم (البرتقالية)، وذلك نسبةً إلى الأغنية المذكورة، وحسماً لإشكالية الخلط بين المدرسة الجديدة والمدارس المماثلة.

ولكي نعفي القارئ من تتبع الأصول الفكرية للمدرسة تلك، فإننا نكتفي بالإشارة إلى أن البرتقالية هي الوليد الشرعي لليبرالية، وهذا ما تؤيده وفرة أوجه الشبه بين المدرستين، والتي يتصدرها اشتراك اسميهما في الحروف الأربعة الأخيرة من كليهما. كما أن البرتقالية تقترب من الليبرالية في أن الأولى تنطلق من مقولة (دعه يرقص.. دعه يَذل)، وذلك في مقابل المقولة الليبرالية الشهيرة (دعه يعمل.. دعه يمر). وإذا كانت الليبرالية هي الإطار الفلسفي للرأسمالية واقتصاد السوق، فإن البرتقالية مرشحة لأن تكون الإطار الأخلاقي لمشروع التغيير المزعوم في العراق، والذي يعتزم صقور البيت الأبيض تعميمه على المنطقة بأسرها.

أما عن الاختلاف الطفيف بين المدرستين - من الناحية الوراثية - فيمكننا تبريره وفقاً لمنطق التطور الداروينيّ، وإن لم يعد علمياً في عصر الكشوف العلمية الكبرى، بعد أن ثبت حديثاً أن علم البيولوجيا ليس المكان الطبيعي لزاعم (داروين)، وعوضاً عن ذلك فقد تجد تلك المزاعم مكانها الطبيعي في عالم الفلسفات والأفكار.

وأعود مجدداً للمشروع الأمريكي لأضع بين يدي القارئ حقيقةً مفادها أن أي مشروع إصلاحي في المنطقة لن يكتب له النجاح في حال تجاوز الخصوصية الثقافية لشعوب المنطقة، ما يعني استحالة تحقيق إصلاحات حقيقية بدعم من أطراف تسعى لمسخ هويتنا بغية إحكام قبضتها الفولاذية على منابع الثروة ومفاصل السلطة.

كما أن الإصلاح الشامل لن يتحقق فوق جثث الأبرياء، أو على أنقاض المدن والقرى المدمرة، بل أن أطفالنا لن يستنشقوا عبير الحرية وقد ملئت أجسادهم بالسموم التي تحتويها أسلحة المحتل، وليس مهماً أن يكون هذا المحتل هو العم (بوش) أو الخالة (رايس)، فلن يخفف عن أطفالنا أي تبرير نسوقه لهم. وأسوف بشير سخريتهم وسخطهم معاً حينما نصارحهم بأن مأساتهم هي الثمن الباهظ الذي دفعناه لقاء حرية وهمية، أو أغنية رخيصة كالبرتقالة.

وسط زحمة ظلال قد لا تبقي مجالاً لـ....ظله

إتحاد الأدباء.. سؤالا الوظيفة والمصير تحت طائل التدجين

■ كتب - نبيل سبيع

من المنتظر عقد اتحاد الادباء والكتاب اليمنيين، ٢٨ يونيه القادم، مؤتمره العام الـ(٩)، بعد تأجيله، إبريل الماضي، عاماً كاملاً دون تسبيب.

وكان المجلس التنفيذي، وقوامه ٢٥ عضواً، اجتمع يونيه ٢٠٠٤ لإقرار التأجيل وتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر، التي بدأت أعمالها، أغسطس، العام ذاته. وبينما انحصرت الأخيرة في ١٥ من اعضاء الأمانة العامة وبعض اعضاء المجلس التنفيذي، أقرت، في وقت سابق، تسمية المؤتمر العام الوشيك بـ«مؤتمر البردوني تخليداً لذكرى الراحل العظيم»، حد محضر اجتماعها النشكيلي.

من ناحيـــة، انمت (٩) فـــروع، من أصل (١١)، انتخاباتها التي وصفت بالناجحة، حسب تصريحات عديد قيادات حالية في الاتحاد. وافتتح فرع زبيد سارانون الاتحاد الانتخابي في الـ٧ من الجاري. تلاه فرع الحديدة في ٩، ابين ١٣، تعز ١٤، عدن ١٥، إب ١٦، لحج ١٨، سيئون ٢٢ فالمكلا في ٢٧. يتبع فرع ذمار ثم، اخيراً، فرع صنعاء في الـ١٤ من القادم، بعد تأجيله، دون تسبيب ايضاً، مرتين: من(٩) إلى (٧)، ثم إلى (١٤).

التزكية والتصويت العلني؛ ضداً على الديمقراطية

يتخذ الاتحاد صيغة انتخابية بالغة التعقيد، لم تتطور كثيراً على المنوال الديمقراطي، منذ لحظة تاسيسه الأولى، مطلع سبعينيات القرن الفائت. فحسب نظام الاتحاد الأساس «ينتخب مؤتمر الفروع ممثلين إلى المؤتمر العام للاتحاد بنسبة منوب واحد لكل عشرة اعضاء على الأ يزيد عدد المندوبين عن ٢٠٪ من مجموع اعضاء المؤتمر، الذين سينتخبون من بينهم (٢٥) عضواً اساسياً لتكوين المجلس التنفيذي». ومن ثم ينتخب الأخير، بدوره، من بين اعضائه، مشكلاً الأمانة العامة.

وإلى مثل صيغة انتخابية تعيق احراز ممكن من السلامة الديمقراطية، تعتور انتخابات إتحاد الأدباء، عملياً، جملة عيوب، بعضها كفيل تقويض سلامة السؤال الديمقراطي للإتحاد، جذرياً. فبينما لم تشهد انتخابات الاتحاد، طوال تاريخه، اقتراعاً سرياً (تراوحت الانتخابات بين التزكية والتصويت العلني، وكلاهما، بالطبع، يخل شكلاً وجوهراً بالديمقراطية)، اعتمدت انتخابات الفروع، هذه المرة، ذات الصيغة اللاديمقراطية؛ تمت انتخابات فرع عدن -على سبيل المثال- عبر التزكية، التي وصلها رئيس الاتحاد واللجنة التحضيرية الشاعر احمد قاسم دماج، بـ"العمل المشكور فيه، والاستثناء الذي لا يتم إلا في ظروف قاهرة، كان يكون البلد واقعاً في حالة طوارئ».

وإذ اعتمدت بقية الفروع صيغة التصويت العلني، لم ير امين عام الإتحاد الشاعر محمد حسين هيثم، في تصريح مماثل، ان الاقتراع السري شرط ديمقراطي. وهو نفى ان تكون انتخابات الاتحاد في مؤتمره الثامن ١٩ إبريل ٢٠٠١، والتي اعتمدت، عطفاً على سابقاتها، صيغتي التزكية والاقتراع العلني، غير ديمقراطية. «في الانتخابات السابقة -يقول هيثم- لم تكن هناك تزكية، بل خرج التصويت من السر إلى العلن». ويرى: «كان هناك قوائم سرية وترتيبات متبادلة بين القوى السياسية والحزبية الموجودة في الاتحاد، أعتمدت على مبدأ (صوت لي وانا اصوت لك) وتخوفاً من ان يغدر طرف بالطرف الآخر ويخل بالاتفاق، كان لا بد من التصويت علناً». والحال، ربما جنبت تلك الصيغة إمكانية ان يغدر طرف باخر انذاك، إلا ان الطرفين فركا، هكذا وصميماً، بالمعنى الديمقراطي. على ان هيثم لم يرَ، في نهاية المطاف،مانعاً من تحقيق مطلب السرية، عبر توفير كبائن الاقتراع الفردي، في انتخابات فرع صنعاء والمجلس التنفيذي لاحقاً ثم الأمانة العامة.

الوظيفة المتبقية للاتحاد

يأتي إتحاد الادباء والكتاب اليمنيين، في إعتبار مازال سارياً، اولاً في قائمة النقابات والمؤسسات «المدنية» هنا، سواء على صعيد تأسيسه أو دوره الوحدوي. وكان تأسيسه، مطلع السبعينيات الفائتة، في عدن حيث ظل مقره الرئيس حتى انتقاله صنعاء إثر توحد الشطرين ١٩٩٠. وهو نشط منذ وهلة تأسيسه الأولى، تحت قيادة موحدة وهدف موحد: الوحدة اليمنية. «لم يكن يعنينا سوى الوحدة، الوحدة وبس»، يقول احد قادة الاتحاد -طلب عدم ذكر اسمه- مضيفاً: «كان ذلك حلمنا جميعاً، ولم نكن ندري ان صيف ١٩٩٤ سينتظرنا»... يضحك.

نظرياً، تحققت الوحدة، إن بصيغة ٩٠ أو ١٩٩٤، ما يعني تحقق الهدف الذي تأسس الإتحاد عليه وإليه. وفضلاً، توارى الزمن الشيوعي الذي جاءت منه صيغة اتحادات الأدباء، متمثلة ايديولوجيته وممثلة معناه. إذن، والحال هذه، ماذا تبقى من دور لإتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين؟

يمكن لنظام الإتحاد الأساس ان يشير نظرياً إلى وظائف في غاية الاهمية. لكن النظام الأساس، جُلّه، معطل تقريباً. المادة الـ(١٧) المتعلقة بمهام أمين الحقوق والحريات مثلاً غير متحققة في الواقع، إلا في استثناءات قليلة، متمثلة في البيانات التي يرى عديدون الآن تخلف الاتحاد عن النضال عبرها تضامناً مع الحقوق والحريات العامة، ضداً على ما اكده تصريح دماج من غنى ملف الاتحاد التضامني. وحول هذا، يبرز غالباً قول وضده: الأول، يطرحه عادة رموز الاتحاد، مفاده عدم احتياج الاتحاد لاثبات كم تاريخه حافلاً بالنضال تضامناً مع الحريات ضد القمع السلطوي. والثاني يرد به المنتقدون قائلين ان الاتحاد يتوارى عن المضمار التضامني مع الحقوق والحريات مكتفياً الركون إلى تاريخ من النضال مضى.

تدجين الأدباء من معهد الميثاق

لكن ما يؤهل الاتحاد استمراره فاعلاً، او احتمال ذلك على الأقل، ملحوظ في الصراع بين السلطة والقوى الحزبية، وبخاصة الاشتراكي، خلال مارثوناته الانتخابية، الذي يصل ذروته في انتخابات فرع صنعاء، ومن ثم المجلس التنفيذي فالأمانة العامة. برز ذلك في انتخابات ٢٠٠١ التي شهدت احتداماً غير مسبوق بين الطرفين السياسيين الأساسيين في هذه المؤسسة: الاشتراكي والمؤتمر. ففيما كانت تكتلات الأول ناجزة وفاعلة في الاتحاد، كان لابد للاخير من التلويح بإسقاط عديد قيادات دفعاً إلى اتفاق يجري بموجبه تقسيم كعكة التمثيل الأدبي في اليمن إلى (حقنا وحقكم). انذاك كانت التربيطات بين تكتلات الأول ستخلص حتماً إلى تربيطة مناسبة ترجح رموزها باعتبار ذلك استحقاقاً نضالياً لهم ونأياً بهذه المؤسسة العريقة عن سطوة التدجين السلطوي. وبالمقابل، كانت اللجنة الدائمة + جهات اخرى عديدة وتابعة للمؤتمر الحاكم تتهيأ لفرش أحمر (وثير) تحت اقدام منتمي المؤتمر سيراً إلى الإتحاد. وكانت الورقة التي قيل أن قلم حمود عباد، مسؤول المنظمات الجماهيرية في اللجنة الدائمة يومها ووزير الأوقاف والإرشاد حالياً، وضع إشارة (صح) و(اكس) أمام الأسماء المسجلة، تشير أيضاً إلى تكريس معنى ديكتاتوري للديمقراطية في بنية الاتحاد واعصاب فكرته. وفي حين بدا معهد الميثاق، وهو يتبع المؤتمر ايضاً، عقد إجتماعاته منذ نحو شهر ونصفه في إطار السباق الجاري على الاتحاد، يجري تداول اعتزام تكتلات الاشتراكي التوصل إلى اتفاق مع ممثلي المؤتمر، شان ما حصل في المؤتمر العام السابق. وإذ ينفي قادة في الاتحاد هذا، تخوّف تصريح هيثم حدوث ذلك مستنكراً الضغوط والتدخلات الحزبية في سير مجرى انتخابات الاتحاد. من جهته علق دماج بان «اي جهة في البلاد مهما علا شانها لا تستطيع ان تملي على الأدباء مصير اتحادهم». واضاف: «كل الأشياء يمكن مواجهتها واحراز السلامة إلا الأقلام الماجورة فإنها تحدث بعض الخدشات». وهو إذ تجنب تسمية الأقلام التي يعنيها، اكتفى تأكيداً على ان الاتحاد لم يسلم، طيلة ٣٥ سنة مرت، من محاولات جهات عديدة اختراقه، «وحين تخترقه تسقط هي ويبقى الاتحاد». لكن مصادر موثوقة ذكرت للنداء أن ثالث اجتماعات معهد الميثاق، مطلع الأسبوع الجاري، والذي ضم بين ٧و٨ ادباء، خلص إلى ضرورة إحراز مواقع متقدمة في الاتحاد، عبر «محصد» (١٥) مندوباً من جملة (١٦) سينصعدهم انتخابات فرع صنعاء إلى المؤتمر العام. وكانت مصادر اخرى افادت «النداء» قيام امين العاصمة احمد الكحلاني بالتنسيق لاحراز المؤتمر اوفر غلّة ممكنة من انتخابات الاتحاد، إذ استدعى رئيساً سابق للفرع صنعاء، انضم إلى حزب المؤتمر منتصف التسعينيات الفائتة، عارضاً عليه الترشيح في انتخابات فرع صنعاء لاحراز رئاسته مجدداً، إلا ان الاخير اعتذر عن ذلك. وفيما ابدى دماج وهيثم- رئيس وامين الاتحاد، لا مبالاتهما بأية قوائم مسبقة تحدد للأدباء من ينتخبونه او يسقطونه، طالما الأمر متروك للمؤتمر العام، دعيا الأدباء بمختلف انتماءاتهم السياسية عدم تمرير الوصايات السياسية والحزبية وتحكيمها في شانهم الأدبي، فنحن ادباء قبل ان نكون سياسيين، ويجمعنا هذا الهم»، حد تعبير هيثم، الذي تمنى «ارتقاء الأدباء إلى درجة مسؤولية الكلمة وتغليبهم الهم الأدبي على السياسي والحزبي».

مشروع تعديلات

إلى ذلك، تعتزم الامانة العامة والمجلس التنفيذي طرح تعديلات للنظام الاساسي على المؤتمر المزمع. وكانت تعديلات طرحت على المؤتمر العام الثامن،٢٠٠١، وتم قبولها، من ابرزها: استحداث امانة سابعة اخذت إسم «امانة الرعاية الصحية»، وإسقاط الفقرة (٢) من المادة الـ(١٠) ونصها: «ينتخب المؤتمر العام مجلساً تنفيذياً من بين اعضائه الذين مضى على حصولهم على العضوية العامة خمس سنوات». ويمقتضى هذا التعديل تمكن عدد من العناصر الشابة، التي لم يمض على عضويتها العاملة ٥ سنوات، صعود المجلس التنفيذي والامانة العامة.

ساعة مهشمة على جدار لبنان الكبير

سامي غالب
samighalib2@hotmail.com

خطا وجريمة وعناد يهددون صيغة التعايش في «الوطن النهائي» للبنانيين.

التمديد لولاية اميل لحود في الخريف الماضي كان خطأ إستراتيجياً ولا جدال، مضاعفاته مهدت لجريمة إغتيال مهندس الطائف. ومذاك غاب «السيد لبنان» وتسيد المشهد اللبناني «السيد عناد» مشرعاً مداخل بيروت أمام «السيد عناد» ومن ورائه الولايات المتحدة وفرنسا.

بعث التمديد إشارة صريحة إلى اللبنانيين والعالم بتعطل مزاج التكيف في دمشق وبيروت مع مطالب سياسية وشعبية جديدة، وقصور في إدراك عمق وامتداد التحولات الكبيرة في الاقليم والعالم. ثم جاءت، كما الزلزلة، جريمة اغتيال مهندس الطائف، فإذا بالرجفة تسري في أوصال جبل لبنان، محفزة نقاط الضعف في صيغة «التفاهم على سوء التفاهم» التي قام على اساسها لبنان عام ١٩٤٣، طبق اتفاق بين بشارة الخوري الرئيس الأول بعد الاستقلال، ورياض الصلح رئيس الحكومة الأول. تلك الصيغة التي تعرف باسم الميثاق الوطني، والمبنية على سلبيتين: رفض الوحدة مع سوريا ورفض الحماية الفرنسية.

لكن من اين يغترف اللبنانيون كل هذا العناد؟ من الجبل الذي ينتسبون إليه (جبل لبنان). وقبل خمسة عقود صارح البطريرك الماروني بولس المعوشي زائره كمال صليبي أهم موثق معاصر لتاريخ لبنان، بان «شعبي مخه يابس مثل صخور هذا الجبل، وما تاريخنا إلا قرون من معاندة الدهر». كذلك كان الجبل ملاذ النقباء والمقدمين من شيوخ الموارنة والدروز، هؤلاء الذين تمتعوا منذ قرون بإدارة ذاتية لشؤونهم، وقام لبنان في البدء على مقاسهم، فكان لبنان الصغير حتى العقد الثالث من القرن الفائت، عندما اضطروا بمشورة فرنسية إلى القبول بلبنان الكبير الذي يضم إلى الجبل، الساحل بمدنه السنية والسهل والجنوب باغلبيتهما الشيعية. وما هي إلا عقدين (عام ١٩٤٣) حتى قام لبنان المستقل على قريقين عبرا عن رفض مزدوج: رفض المسيحيين (يمثلهم بشارة الخوري) الوحدة مع سوريا، ورفض المسلمين (يمثلهم رياض الصلح) الحماية الفرنسية. وللدقة فإن المسلمين تنازلوا عن مطلبهم التاريخي بالإنضمام إلى الوطن الأم (سوريا) وتنازل المسيحيون (الموارنة تحديداً) عن الحماية الفرنسية بفعل الميول الانجليزية لدى الناطق الأبرز باسمهم الرئيس بشارة الخوري. كذلك توجب على لبنان أن يعيش مهجوساً بالسؤال: هل تصنع سلبيتان أمة؟ وهكذا تجرأ صحافي لبناني مرموق عام ١٩٤٩ على القول بان «لبنان الذي صنعوه لنا مكون من طابورين خامسين». ذلك لأن سؤال الهوية اللبنانية ظل مفتوحاً في منطقة لا تقبل باقل من الهويات النقية الحصرية، المتحفزة للامتداد إلى كل بقعة.

على أن «لبنان الكبير» لم يكن يوماً فراغاً ينتظر من يملؤه، فإلى العناد الذي قُدَّ من صخر الجبل، أورثه الانتداب الفرنسي ساعة سويسرية ثمينة، دقيقة التركيب، على حد تعبير الراحل ميشال ابو جودة رئيس تحرير النهار الأسبق. والمغزى ان لبنان الكبير قام مطلع العشرينيات على نظام ديمقراطي ذي تقاليد ليبرالية راسخة وإعلام حر. لكن هذه المزايا كانت تتوارى حيناً بضغط الامتيازات الطائفية التي كرسها الميثاق الوطني، وحيناً آخر بفعل التوترات واختلال التوازنات في الاقليم.

فوران الاقليم مضافاً عليه طغيان الامتيازات على المزايا اديا دوماً إلى اعطال في الساعة «السويسرية دقيقة التركيب». وقد حرص اللبنانيون في اغلب الأحيان على إرسالها إلى خبير يقوم بصيانتها حسب الأصول، وحينما ضاقوا بها في إحدى المرات وقاموا برميها على عرض الجدار (والتعبير مقتبس ايضاً من ابي جودة) اندلعت حرب اهلية دامية استمرت ١٥ سنة.

وكيفما كان الأمر فالحاصل أن مؤشرات الساعة اللبنانية كفت عن الدوران منذ إغتيال الرئيس رفيق الحريري في فبراير الماضي، وكف معها رموز السياسة اللبنانية في الحكم والمعارضة عن الحركة، لكانهم جميعاً فقدوا الحس بالزمن. بيد ان الزمن لم يكن يوماً عاملاً محايداً في حركة التاريخ، وها إن حركة مؤشرات اخرى تتسارع في الجبل والسهل والساحل، مؤذنة بساعة نحس أخرى لا أحد يدري كم تدوم.

اهـــدار امـــوال الشبـــاب

■ كتب - المحرر الشبابي

في اليمن فقط تعتبر الوزارات والصناديق العامة وكل مؤسسة حكومية عبارة عن خزينة مال يجوز للحاكم التصرف فيها كيف يشاء ويصرف منها دون حساب.

كما يحق تماماً لكل مسؤول في هذه الجهات ان «يشخبط» بقلمه موجهاً بصرف ملايين الريالات والدولارات لمن هب ودب وفي مناسبة او بدون مناسبة.

وهذه الأيام تحديداً تتوالى التوجيهات والاوامر «السلطانية» بارقام خيالية تحت مسميات الاحتفالات الوطنية وإقامة الفعاليات المرافقة البذخية التي ما انزل الله بها من سلطان.. وتختص وزارة الشباب والرياضة تحديداً ثم وزارة التربية والتعليم بتحمل هذه الفعاليات وبالتالي تحملان جل صرفياتها.

وعلمت «النداء» ان وزارة الشباب والرياضة تعد حالياً لإقامة مهرجانات رياضية وفعاليات وبطولات مرافقة للاحتفال بالعيد الوطني الـ(١٥) للوحدة. وهي احتفالات وان كانت مشروعة في جوهرها إلاّ ان ما يصرف من امـــوال بكل الطرق وتحت كل المسميات يجعلنا نتوقف ملياً عند هذه الظاهرة التي تكبد خزينة الدولة اموالاً طائلة وخاصة في بلد يعد افقر بلدان العالم واقلها نمواً وتطوراً.

وكانت الاستعدادات المبكرة للاحتفالات بدات بالإعداد لمهرجان الحسينية للخيول والهجن، الذي سينطلق مع مايو المقبل، ولكن الملفت فيه طريقة الاعداد المبكرة والتي يراعى فيها إقامة المهرجان للخيول فقط، وبتمويل كامل للخيول والخيالة وملعب السباق من حساب صندوق رعاية النشء رعاية والشباب والرياضة، وبلغت الصرفيات حتى الآن مئات الآلاف من الدولارات دون ان ينتهي الاعداد. ومع اننا مع احياء رياضة الخيول والهجن إلا ان السؤال المهم ماهي الجدوى من إقامة مثل هذا المهرجان الاحتفالي الذي ينتهي اثره وفائدته بمجرد انتهاء الفعالية دون ان نعمم فائدة انتشار اللعبة او إفادة المشاركين والرياضيين؟! ثم اليس الاجدر بنا وبهم إقامة ناد للفروسية متخصص في زبيد يرعى هذه اللعبة الشعبية الكبيرة بدلاً من صرف الملايين على إحتفال ساعات من نهار تنقضي دون جدوى؟!

هذا جانب والجانب الآخر ما توارد إلى مسامعنا عن صرف أكثر من ٢٤ مليون ريال لإعداد بطولات احتفالية في العاب مختلفة مرافقة للاحتفال بالوحدة وهي ملايين تصرف لمجرد وجود فكرة احتفال ويكسب من ورائها اشخاص اصحاب الأفكار «الجهنمية».

الاكوع

والحقيقة ان إقامة البطولات الجانبية شيء جيد ومشجع ولكن بعد ان تكون البطولات الرسمية منتظمة. ثم لابد من اهداف لهذه البطولات اما ان تقام لمجرد الاحتفال فهذا فيه إعادة النظر..!!

والواقع يؤكد ان كل بطولة هدفها الاحتفال تكون عديمة الفائدة للشباب والرياضيين ومفيدة جداً للاداريين والمنتفعين.

ثم إذا فكرنا بمنطق العقل لوجدنا ان ٢٤ مليون ريال قادرة على انتشال ٢٤ اسرة يمنية من براثن الفقر والتشرد.. فلو فكرت وزارة الشباب والرياضة وإن كانت ليست جهة خيرية لكنها معنية بالشباب بالتاكيد -اقول- لو وزعت مليون ريال لكل شاب فقير لشراء بيت صغير او تكوين مشروعه الخاص او حتى بناء ملعب رياضي في حارة.. دون شك سيظهر الاثر جلياً ومفيداً لهؤلاء الشباب وستكون الوزارة تخدم الشباب بطريقة عملية جداً.

إن اليـــة عـــمل وزارة الشـــباب وخضوعها للارادة السياسية المزعجة بعيداً عن آلية واستراتيجية رعاية الشباب بلا شك تتسبب في تصنيع أموال الشباب وتخضعها لأغراض سياسية لا يستفيد منها إلاّ البعض!

الانتخابات تحدد بقاء سعدان في اليمن

كشف مقربون من المدير الفني للمنتخبات اليمنية الجزائري رابح سعدان انه ينتظر نتائج انتخابات الاتحاد العام لكرة القدم المقررة في منتصف ابريل المقبل ليحدد مصيره في البقاء باليمن او الرحيل إلى وجهة اخرى بعد ان لاقى الكثير من المعاناة طوال الفترة الماضية والعشوائية في تسيير شؤون اللعبة والعمل الاداري غير المنظم.

واكد سعدان ان التشكيلة الجديدة لإدارة الاتحاد العام لكرة القدم والتي ستسفر عنها هذه الانتخابات هي التي ستحدد قراره الأخير بتعاونها او استمرار العمل بعشوائية وبالتالي الرحيل.

وقال انه اكمل إعداد البرامج الخاصة بالمنتخبات اليمنية الأول والأولمبي والشباب والناشئين لفترة زمنية تمتد لعامين وانه يتوقع ان يستقر الجهاز الاداري والفني والتدريبي والتشكيلة النهائية للمنتخب الأول بشكل نهائي في العام ٢٠٠٦م ليبدأ مرحلة جديدة في الاستقرار والمنافسة.

سعدان

وذكر سعدان لمجلة «صوبر» الاماراتية انه عين جهازاً فنياً للمنتخب الأولمبي الذي اعتبره الرديف للمنتخب الأول ورافداً له في مختلف المنافسات الرياضية ويتكون من لاعبي منتخب الشباب الذي سبق وشارك في عدة بطولات خارجية وعالمية.

واعترف رابح سعدان ان تشكيل قوام منتخبي الشباب والناشئين تأخر كثيراً عن الوقت المحدد لهما خاصة وان هناك استحقاقات امام هذين المنتخبين في نوفمبر المقبل ولم يتبق الوقت الكثير لاختيار عناصرهما، حيث ينتظر ان تبدأ لجنة فنية خاصة ترافقه جولة على الاندية والمدن اليمنية لاختيار عناصر المنتخبين خلال مايو المقبل.

بعد ساعات من انتهاء العملية الانتخابية

أهلي تعز يشهد استقالات اربعة منتخبين

قدم اربعة من نادي الأهلي بتعز استقالاتهم بشكل جماعي في اول استقالات لهيئة إدارية جديدة منتخبة لناد رياضي في اليمن بعد ايام من الانتهاء من انتخابات الاندية.

وضمن المستقيلون، وهم عبدالسلام الحزمي وعبدالمنعم صلاح وعبدالرحمن الأنسي وعدنان محمد القصوص، استقالتهم خمس عشرة نقطة متهمين مكتب الشباب والرياضة بتعز بالتلاعب والخروقات في العملية الانتخابية.

لكن «النداء» علمت ان السبب الحقيقي وراء الاستقالات هي اختلاف الفائزين بتوزيع المناصب في ما بينهم وخاصة منصب رئاسة النادي، وانحياز مكتب تعز إلى فئة ضد اخرى.

واعترف عبدالله العماري مدير عام مكتب الشباب والرياضة بتعز بوجود الخروقات التي رافقت الانتخابات لكنه اكد أن المرحلة هي مرحلة تاسيس وحققت نسبة ٦٠٪ من النجاح

وقال العماري ان الاجراء المتخذ بعد استقالة اربعة من إداريي اهلي تعز هو تصعيد الاعضاء الاحتياط وبحسب الأصوات الحاصلين عليها.

أول بطولة للتضامن الاسلامي

اليمن تشارك بسته العاب والاهجري يحدوه الأمل

■ «النداء» - خاص

بدأت استعدادات بلادنا للمشاركة في بطولة التضامن الاسلامي بالمملكة العربية السعودية مبكرة، وحرص المعنيون في اللجنة الاولمبية على اختيار الألعاب الرياضية الأكثر استعداداً للمشاركة وقلصت الألعاب من ١٣ لعبة إلى ست العاب فقط بداعي عدم استعداد الالعاب الاخرى.

وتنطلق دورة التضامن الاسلامي التي تشارك فيها اكثر من ٥٢ دولة اسلامية في عدد من المدن السعودية، في الثامن من ابريل المقبل في اضخم مهرجان رياضي متعدد الالعاب ليؤكد استعداد السعوديين للدورة ولاهميتها في قاموس الرياضة كونها تجمع الاشقاء من مختلف الأصقاع. وتشارك اليمن بالمنتخبات الأولمبية لكرة القدم، الطائرة، السلة، الطاولة، التايكواندو، والكاراتيه.

وقال الأخ محمد الأهجري أمين عام اللجنة الأولمبية رئيس البعثة الرياضية ان «القرعة كشرت انيابها في وجه منتخباتنا واوقعتها في مجموعات ليست بالسهلة إلا ان الاستعدادات المكثفة والجادة جارية على قدم وساق وكل ما هو مطلوب الظهور بالمظهر المشرف الذي يشرف بالرياضة اليمنية، ولن نكون متشائمين بدرجة تفقدنا الأمل الذي يحدونا في تحقيق إنجاز رياضي في البطولة يضاف للإنجازات السابقة».

لكن الأمر في هذه المشاركة قد يختلف كلياً عن المشاركات السابقة سواء من ناحية الاعداد او الدعم للفرق المشاركة او إقامة المعسكرات الرياضية الخارجية لجميع الفرق الرياضية في الخارج كالصين والامارات ومصر وغيرها من الدول.

ويبدو التنصل من المسؤولية في هذه المشاركة غير مقبول ولا بد ان ننتظر النتائج المشرفة وإلا فلا بد من حساب لجميع الفرق المشاركة.

دورة التضامن الإسلامي..!

مشاركة اليمن في بطولة التضامن الاسلامي بست العاب لها أهميتها من حيث العدد الكبير للدول المشاركة (اكثر من٥٢ دولة إسلامية) في هذه البطولة، وهي بطولة يعد لها على قدم وساق الأشقاء السعوديون لإنجاحها كونها البطولة الأولى بهذا الحجم والأهمية.

ولفت انتباهي مشاركة الأشقاء في العراق بـ(٨) العاب رياضية رغم الحصار والحرب والقتل في هذا البلد الغالي على قلوبنا جميعاً، ياترى هل لا سمح الله إذا كنا في اليمن بنفس وضعية العراقيين سنكون قادرين على المشاركة في بطولات رياضية خارجية ولو كانت في دولة جارة؟ وهل ستعطي الرياضة ذلك الاهتمام والرعاية في تلك الظروف الصعبة؟

لا اعتقد أن الأمر سيكون واردا على اعتبار أننا لا نعطي الرياضة ذلك القدر الكبير من الأهمية في الظروف العادية فما بالنا بظروف الحرب والنكبات.

وبالمناسبة حدثني صديق عزيز عن دور الاستثمار الرياضي في انعاش القطاع الشبابي والرياضي في اليمن وتطوير البنية التحتية الحكومية أو الخاصة ذات الاستثمار الخاص.. وكان صديقي يتحدث عن واقع موجود بالفعل، وتفاجأ اننا في اليمن لم نولِ هذا الجانب أي اولوية تذكر، فلم يفكر او يتحدث احد من قبل عن الاستثمار الرياضي ودوره في التنمية الاقتصادية والرياضية للبلد.

ان الاستثمار الرياضي اصبح اليوم مطلباً كبيراً من كل الجهات و الفئات شباباً و اطفالاً ورجالاً ونساء صغاراً وكباراً فالرياضة تعني الكل ولا تعني فرداً او فئة بعينها. ان الاشخاص يريدون استثماراً في الاندية الخاصة النسائية والرجالية.. واستثمارات اندية الدبلوماسيين او رجال التقاعد الكبار..

نريد استثمار الشواطئ اليمنية والجزر الكثيرة واستثمار الجبال العالية التي ترتبط بها الكثير من الالعاب الرياضية المحببة.

آخر السطور

اخر السطور واولها اهديها للحبيب الذي افتقدناه طويلاً العزيز الصديق الزميل عبدالكريم الخيواني، ذلك الذي مكث في السجن شهوراً من أجل حرية كلمته وحرية الأخرين.. إليه ازف حبي وامنياتي له ولأية وآلاء كل الأمنيات الخالصة بأن يعيشوا جميعاً بامن وامان.

وللخيواني اقول إن وحدة الصف الاعلامي والصحافي على وجه الخصوص لم تشهد لها مثيلاً كما تعامل الزملاء في قضيتك وانتصروا جميعاً في اخر المطاف فلله المنة والحمد.. واهلاً وسهلاً بين اهلك واحبائك..

منصور الجرادي

اعترافات: السياسة حكمت الانتخابات الرياضية

كشف عبد الرحمن الأكوع وزير الشباب والرياضة عن حدوث اختراقات كثيرة خلال العملية الانتخابية للاندية الرياضية في المحافظات وتدخلات حزبية ومناطقية كادت تعصف بالانتخابات والتي ادت بعضها إلى استخدام السلاح وإراقة الدماء.

وقال الأكوع إن الانتخابات الرياضية تمت في ٢٥٦ ناديا رياضياً من اصل ٣٦٤ ناديا رياضياً وثقافياً معترفاً بها لخوض الانتخابات، حيث تأجلت الانتخابات في ١٧ ناديا للاسباب المذكورة والمتعلقة بالتدخلات الحزبية والقبلية.

واكد ان العملية الانتخابية شابها الكثير من الاختراقات لكنها تجربة اولى فريدة كان فيها الايجابيات الكثيرة ايضاً وهو الامر الذي يبشر بخير رغم كل تلك الخروقات.

كواليس

- ٢٤ مليون ريال المبلغ الذي اعتمدته وزارة الشباب والرياضة بغرض تنظيم بطولات رياضية ستدوتشية تزامناً مع الاحتفالات الوطنية في مايو.
- ناصر غازي المحترف في نادٍ بحريني يقعد حالياً في مدرجات الجماهير لمتابعة مباريات فريقه النجمة البحريني بشكل اضطراري.. ولوحظ على النجم الحزن مما يعني أنه يمر بمشاكل مع فريقه الجديد.
- علي العصري المعلق التلفزيوني الرياضي ومدير عام الاخبار الرياضية في الفضائية يستعد لإعداد حلقات ساخنة في برنامجه الحواري الجديد «حوار الملاعب».. وقال ان البرنامج لا يخضع لأي قيود أو رقابة.
- وكيل وزارة الشباب والرياضة وعدد من كوادر الوزارة يتواجدون في حضرموت للإعداد للاحتفالات الوطنية.. ويقال إن الوزير الأكوع سيتبع هذا الحشد قريباً.
- عدد من لاعبي المنتخب الوطني وخاصة الأهلاوية يجتمعون بشكل دوري في مقايل لقات.. ويقال إن الكابتن أبدع في آخر لقاء للأهلي وسجل هاتريك الأهداف بعد تحديرة قات.

أدى حوار صحفي مع باحث أجنبي إلى اكتشاف أخطر شبكة متخصصة في تهريب الآثار اليمنية إلى خارج البلاد، الأمر الذي أفضى إلى قيام الأجهزة الأمنية باعتقال خمسة أشخاص يتزعمهم مواطن أردني يشكلون عصابة منظمة لسرقة وتهريب الآثار اليمنية، وضبطت بحوزتهم كمية كبيرة من الذهب والتماثيل وغيرها من القطع الأثرية، والحلي المختلفة التي تعود إلى العصور السبئية والحميرية.

عملية الاعتقال دفعتنا إلى فتح ملف الآثار اليمنية التي تتعرض منذ زمن إلى النهب والعبث بها، ومحاولة إفراغ البلاد منها، كما لو أن المقصود من وراء ذلك محو ذاكرة اليمنيين، وعزل الجيل الجديد عن تاريخه وماضيه، وحضارته العتيقة.

وفي هذا الملف يتضح حجم "الجريمة" التي تتعرض لها الذاكرة الجماعية لليمنيين، بواسطة قراصنة الآثار والمخطوطات، الذين أظهرت جوانب من التحقيقات مع من تمكنت الأجهزة الأمنية من اعتقالهم، أنهم يتحركون وفق مخطط منظم ومدروس، وفي إطار شبكات عالمية، تستمد قوتها من اتساع رقعة الفساد في الداخل، مستغلة جهل المواطن اليمني بأهمية كنوز التراث، وحاجة بعض المسؤولين إلى الثراء غير المشروع

تحقيق: سعيد ثابت سعيد

جماعات تمتهن تهريب الآثار وضبط ألف قطعة مهربة عام ٢٠٠٤

الحفاظ على التاريخ اليمني.. مسؤولية دولية أم واجب رسمي وشعبي؟ (١-٢)

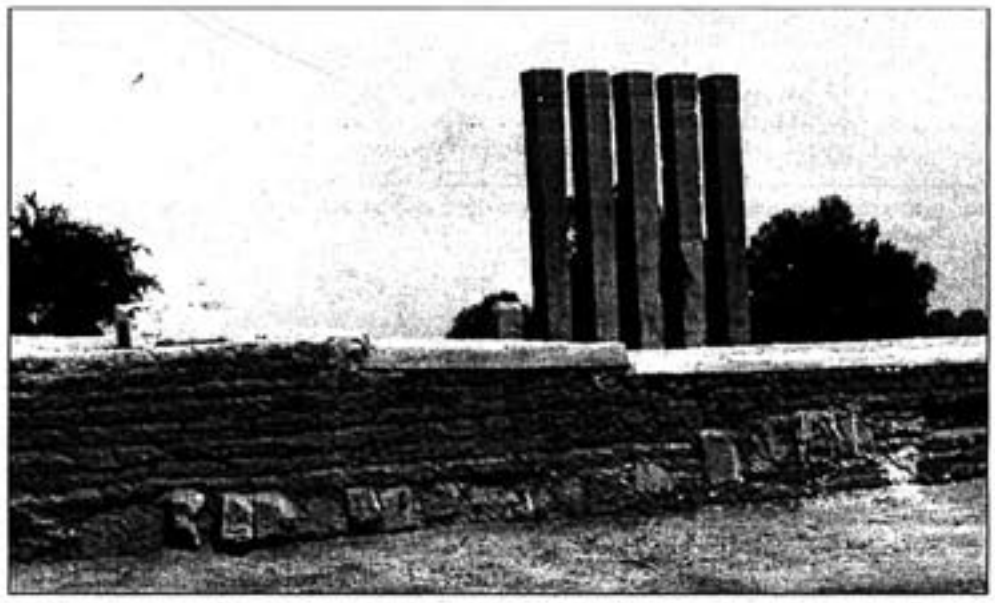

الجاسوسية وتجارة الآثار.. أي علاقة؟

الحوار الصحفي المنشور سبقته حادثة شهيرة تمثلت باعتقال مهرب آثار عراقي الجنسية يدعى شاكر إياد عشر في منزله على ٧٨٨ قطعة أثرية، وتتنوع بين مخطوطات وأحجار رخامية وقطع برونزيه وبعضها مقلد بإحكام دقيق، إلى جانب جهازي رقابة كانا موجهين من نافذة منزله باتجاه منزل رئيس جهاز الأمن السياسي، الأمر الذي أثار شبهة مراقبة منزل المسؤول الأمني الرفيع.

المثير للريبة والغموض معاً، أن معلومات تحصلنا عليها تؤكد أن ضغوطاً دبلوماسية أفضت إلى الإفراج عن إياد شاكر تاجر الآثار العراقي في شهر (مارس) الجاري بعد أن تم القبض عليه أواخر (يناير) ٢٠٠٥.

وقالت المعلومات إن سفارتين، غير عربيتين، مارستا ضغوطاً كبيرة على السلطات اليمنية لإطلاق شاكر، وأفادت أن السلطات قررت إثر الإفراج عن المتهم، استدعاءه للقضاء مجدداً وتقديمه للمحاكمة، في محاولة لتوجيه تهمة التجسس له.

وكان المتهم العراقي قبض عليه في شقة تقع عند مدخل الشارع المؤدي إلى منزل رئيس جهاز الأمن السياسي، ووجد المفتشون بحوزته قطعاً أثرية نادرة.

ثمة شكوك لدى الجهات الأمنية اليمنية تدور حول أن الاتجار بالآثار ليس إلا هامشاً لأعمال أخرى (ربما تجسسية)، إذ ضبط في شقة المتهم العراقي جهازا تيليسكوب كانا لحظة المداهمة، موجهين من إحدى النوافذ لمراقبة منزل اللواء غالب القمش رئيس الجهاز المركزي للأمن السياسي، إلى جانب كمية من الصور الفوتوغرافية وميكروفيلم تضم لقطات من عدة جهات لمنزل القمش وصوراً لشوارع في أمانة العاصمة ولمباني بعض مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومبنى جهاز الأمن السياسي وصوراً لجبال ومواقع أثرية وصوراً للتاجر العراقي مع سفير إحدى الدول، بالإضافة إلى مجموعة من أجهزة الاتصالات وجهاز حاسوب.

ورغم حداثة الاعتقالات التي جرت لمتهمين بجرائم سرقة الآثار، والاتجار بها وتهريبها، واكتشاف شبهة علاقات بين هذه الجرائم وجرائم خطيرة ترتبط بالأمن القومي للبلاد، مثل حالة العراقي شاكر إياد، إلا أن السلطات المعنية تعاطت مع تنامي ظاهرة القرصنة تلك باستخفاف ومن دون حسم لإيقافها.

ولا يستبعد مراقبون أن تكون عملية اكتشاف العصابة الأخيرة، مجرد بروفة لاكتشاف عصابات أخطر أنجزت كثيراً من أهدافها، ولم يتم القبض عليها إلا بعد أن أخرجت ما تبقى من ثروة حضارية إلى خارج البلاد، وأفرغتها من أي معطى مادي لحضارة اليمن العريقة.

وقد تمكنت سلطات الأمن في مطار صنعاء الدولي من ضبط قرابة ألف قطعة أثرية خلال العام ٢٠٠٤ وإفشال محاولات تهريبها إلى الخارج من قبل شخصيات وجماعات تتاجر بالآثار.

بداية الحكاية

بدأت الأجهزة الأمنية تلتفت إلى ظاهرة تهريب الآثار، وبيع المخطوطات، عندما كشف باحث آثار بلجيكي (من أصل سوري) يعمل في اليمن، ويدعى منير عريش عن عملية تهريب وبيع منظمة لآثار يمنية إلى تجار وسماسرة أجانب.

وأكد عريش أن آثاراً يمنية كثيرة بيعت لسماسرة وتجار أجانب وعرب من قبل مواطنين يمنيين، وكشف في الحوار الخطير الذي بثه موقع الحزب الحاكم في الثالث من الشهر الجاري، عن عملية بيع عرش أثري لتاجر سويسري وعرض على متحف اللوفر بيعه بمليون يورو.

وقال "منذ شهر بيع عرشان لإماراتي، ومن الموقع الأثري ذاته (السوداء)، وعثر أهالي منطقة الجوف اليمنية على عرشين عرضا للبيع لإماراتي لا يزالان في الجوف وينتظران النقل وقد أبلغت الحكومة بذلك، موضحا أن قيمة هذه الآثار تقدر بنحو ١٢ مليون ريال (الدولار يعادل ١٦٨ ريالاً)، وكشف عن وجود شبكة تهريب تضم في عضويتها أشخاصاً من جنسيات عربية بعضها معروف لدى سلطات الأمن في اليمن.

وقال عريش إن مهربين يمنيين عرضوا عليه قطعاً ثمنها مرتفع جداً، مشيرا إلى أن صالات عرض في باريس تحتوي على آثار يمنية، لكنه قال إن اليمن لن تتمكن من إرجاع بعض القطع الأثرية التي بيعت، لأنها حسب قوله أخرجت من اليمن بشكل رسمي.

وقال الباحث البلجيكي من أصل سوري، العامل بالمعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء، إنه سلم في نهاية (سبتمبر) الماضي المتحف الوطني العشرات من القطع الأثرية اليمنية، ولكن السؤال هنا ما قصة هذه القطع ومن أين أتى بها؟

ترجع القصة إلى شهر (مارس) ٢٠٠٤، عندما كلفت الهيئة العامة للآثار اليمنية الباحث عريش وآخرين من زملائه، بزيارة مواقع أثرية في الجوف، وكانت في الواقع - كما يقول - تعيش وضعاً مؤسفاً، وعند عودتنا من هناك، والكلام للباحث عريش، أخذنا صوراً لمواقع (السوداء والبيضاء وكمنة) ولاحظنا الحالة السيئة التي تتعرض لها هذه المواقع، وأبلغنا الهيئة العامة للآثار، وكنا قد اكتشفنا معبداً مهما وزخارف جميلة جداً، وطلبنا من رئاسة الجمهورية عن طريق الدكتور عبد الكريم الإرياني، المستشار السياسي للرئيس علي عبدالله صالح، التدخل لإنقاذ آثار هذا المعبد، وقام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويل عملية إنقاذ المعبد.

وبعدها وجدنا في المكان نفسه قطعاً يبلغ عددها ٥٠٠ قطعة، وقمنا بالتقاطها لأهميتها الكبيرة، ومن بينها عمودان مكسران موجودان حاليا بالمتحف، وكذلك تماثيل وأحجار قبوريات وخشبيات، وقد أعلمنا محافظ الجوف بأننا سنقوم بالالتقاط وبالفعل تم ذلك وسلمناها إلى المتحف الوطني بصنعاء، وحاليا أقوم بتأليف كتاب عن ذلك، وإلا فإن نقل القطع وتخريب الآثار خارج عن القانون كما نعلم، وكل اليمنيين يعرفون ذلك ولكن الواقع أن هناك شبكة تهريب كبيرة تقوم بتهريب الآثار، والقطع التي قمنا باقتنائها كانت موجودة عند أهالي المنطقة، ولا يوجد حل آخر غير اقتنائها منهم، وتسليمها للمتحف".

وقال إنه دفع ثلاثة ملايين ريال للأهالي، مقابل القطع الأثرية، من نفقة البعثة الفرنسية، ونفقته الشخصية، ونفقة زميله الفرنسي (ريمي ادوان)، وقال "لم يكن لدينا حل آخر، إما أن نشتريها أو تباع للخارج، وهذا شيء مؤسف".

بعد نحو أربعة أيام من نشر الحوار عبر موقع "المؤتمر نت" الذي يديره الحزب الحاكم، فتحت الأجهزة الأمنية تحقيقات حول ظاهرة تهريب الآثار.

كان أول رد فعل من الجهات المختصة حول ما نشره الموقع من تصريحات نقلاً عن عريش، نفي هشام علي الثور مدير عام حماية الآثار أن يكون الباحث البلجيكي منير عريش قد اشترى القطع الأثرية من أهالي الجوف من نفقته الشخصية، وقال "إن ما قاله عريش فيه مغالطات، فالآثار اشتريت من نفقة الصندوق الاجتماعي للتنمية".

وأضاف "إن رئيس ووكيل الهيئة عبرا عن استيائهما لتصريح عريش، وقد وجها مذكرة رسمية لاستدعائه ليقيدنا بما صرح به". وتابع الثور "ما قاله غير طبيعي، فنحن لا نمنح تصاريح بخروج آثار من اليمن في إشارة منه إلى حديث عريش عن خروج قطع أثرية من اليمن بتصريح رسمي".

وأضاف هشام الثور إنه ستتم مساءلة عريش لماذا لم يبلغنا بمعلومات العرش الذي اشتراه التاجر السويسري، وعن تأكيد عريش لوجود هشام الثور معه أثناء شراء القطع من أهالي محافظة الجوف قال الأخير "إن نزولي كان بطلب من رئيس ووكيل الهيئة السابقين لحل مشكلة قطعة أثرية احتجزتها سلطات الأمن في الجوف، وطلب المحافظ حضور قيادي من الهيئة وكان معي الباحث منير عريش".

وبعد ساعات من تصريح المسؤول في إدارة حماية الآثار، ألقت عناصر الشرطة القبض على الباحث البلجيكي عريش، واشتبهت الجهات الأمنية بأنه أحد تجار الآثار كونه كشف عن عدد من الأسماء والجهات المهربة لها، بالإضافة إلى قيامه بشراء ما يقارب ٥٠٠ قطعة من محافظة الجوف قال إنه سلمها للمتحف لكن عملية الشراء تمت دون إذن من الهيئة العامة للآثار.

الأجهزة الأمنية اليمنية باشرت التحقيق معه حول اسم "سمير جاد الله" الأردني عندما ذكر الباحث عريش أن أجهزة وزارة الداخلية اليمنية تعرفه، وقد قبض عليه عدة مرات.

وتمكن رجال الأمن في الإدارة العامة لمكافحة الإرهاب من القبض على خمسة أشخاص قبل عشرة أيام، وكانوا يشكلون عصابة منظمة وخطيرة لسرقة وتهريب الآثار اليمنية وبيعها في الخارج وضبطت بحوزتهم كمية كبيرة من الذهب والتماثيل وغيرها من القطع الأثرية والحلي المختلفة التي تعود إلى العصور السبئية والحميرية.

وقال هشام الغزالي مدير عام مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة "إن اكتشاف العصابة التي يتزعمها شخص أردني يدعى سمير جاد الله حماد تم بعد أن ألقي القبض على مواطن يمني من محافظة الجوف يدعى أمين البعداني بتهمة قيامه بالتعامل بالآثار المهربة وبيع قطع أثرية لأجانب.

وأضاف أن هذا الشخص أقر في محاضر جمع الاستدلالات أنه ينشط في بيع الآثار اليمنية لعناصر أجنبية، ومن أبرزهم سمير جاد الله وهو أردني يقيم في اليمن منذ سنوات.

وأشار مدير عام مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة إلى أنه على ضوء ما ورد في أقوال أمين البعداني تم التحري وجمع المعلومات حول زعيم العصابة ورصد تحركاته، وأمكن رصده أثناء سيره في شوارع صنعاء على متن سيارة "مرسيدس" حديثة خلال الأيام الماضية ومن ثم متابعته حتى وصل إلى المنزل الذي يقيم فيه، حيث تم وضع رقابة دقيقة ومحكمة على المنزل من قبل عناصر مدربة ومؤهلة من شرطة مكافحة الإرهاب.

وقال العقيد هشام الغزالي "بالتنسيق مع نيابة الآثار تم دخول المنزل وتفتيشه والقبض على المواطن الأردني سمير جاد الله"، مؤكداً أنه تم ضبط أكثر من كيلوجرام من الذهب الحميري الخالص داخل المنزل وعشرات القطع الأثرية التي من بينها تماثيل حجرية وبرونزية وفضيات وأواني مختلفة نحاسية وبرونزية تعود إلى العصور السبئية، إضافة إلى معمل آثار متنقل ومتكامل يشتمل على أجهزة علمية دقيقة ومتطورة تستخدم في فحص المعادن النفيسة والآثار وعملية تنظيف وصيانة وترميم القطع الأثرية والتنقيب عليها.

وبحسب مصادر الأجهزة الأمنية، فإن زعيم المجموعة اعترف أثناء التحقيقات بأنه يقوم منذ سنوات بتهريب آثار يمنية إلى عدد من دول العالم عبر دبي والأردن وسوريا ودول أخرى حيث يتم بيع الآثار وبالتعاون مع عصابات عالمية متخصصة.

وتضم الآثار التي وضعت الأجهزة الأمنية اليمنية يدها عليها، معاضد وأساور وسلوس وخواتم وأختام وأخراص ذهبية، وهي من أنواع الحلي التي كانت تستخدم في العصر السبئي، إلى جانب كمية من الأحجار الكريمة من العقيق وقلائد حلي نسائية ومجموعة من القطع الأثرية الحجرية والتماثيل الحيوانية البرونزية إضافة إلى تمثال آدمي، وآخر صغير لرأس إنسان وقطع أثرية متنوعة.

وكشفت المعلومات عن أن زعيم المجموعة، وإلى جانب القطع الأثرية التي قام بشرائها فقد كان أيضاً يقوم بعمليات تنقيب في بعض المواقع الأثرية بالتعاون مع آخرين مستخدماً أدوات وأجهزة حديثة بعضها غير متوفر لدى الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات.

المصدر

اسبوعية - سياسية - عامة

الاربعاء ٣٠ مارس ٢٠٠٥ العدد (٣) Wed. 30 Mar. 2005 No. (3)

التظاهر.. إشعار لا استئذان

توكل كرمان

tawkkol@yahoo.com

يعد التظاهر والإضراب من الحقوق التي كفلها الدستور باعتبارهما أهم وسائل المعارضة السلمية، وعلى ذلك يصبح أي قانون يمنع التظاهر قانوناً يتناقض مع الدستور جملة وتفصيلا.. ولكن بإمكاننا فهم هذا القانون على أنه اشتراط «إعلام الدولة أوإشعارها» من قبل الجهة أو الحزب الذي يعتزم تسيير وتنظيم أي مظاهرة للتعبير عن رأيه تجاه شأن أو قضية ما.

نعم إعلام وإشعار فقط أما أن يكون استئذاناً وطلب رخصة فهذا لا يعنينا أبداً.. باعتباره عملاً يتناقض مع الدستور شكلا ومضموناً، وجميعنا يعلم أن الدستور أبو القوانين كلها ولا شيء يعلو عليه.

وبغير ذلك فإن قانون المظاهرات سيحرم الناس من أهم وسائل التعبير السلمي، في حين أن هناك مظاهرات لاتنظمها أحزاب و لاجهات بعينها بل عفوية الناس التي تضمن عدم تقيدهم حتى بمجرد إشعار وإعلام الدولة عن مظاهرتهم وعن موعدها!

إن الذين ينظرون إلى المظاهرات والاضرابات على أنها تصعيد وافتعال غير مسؤول لا ينسجم مع مبدأ التعبير السلمي والمعارضة السلمية لا يفهمون عن المعارضة السلمية شيئاً ربما اسمها فقط ولم يلامسوا بعد قشور مبدأ التداول السلمي للسلطة وابيانه فضلاً عن التوغل في المضامين.

وماحساسيتهم الزائدة من التظاهرات والاضرابات التي يعتبرونها إيذاناً بحرب ضروس ومؤشرات على التمرد والفتنة ما هي إلا حساسية مفرطة من الحقوق والحريات الإنسانية ذاتها.. وهم عندما يسنون القوانين ويضعون اللوائح التي تشكل مانعاً بين المواطنين وممارسة حقهم الدستوري في التظاهر والإضراب فلانهم فقط ديكتاتوريون بالطبع والتطبع.

وهم عندما يشترطون الاستئذان المسبق قبل أي مظاهرة فهم يضعون شرطاً مضحكا ومثيراً للسخرية بكل المقاييس، ويفرغون العملية التظاهرية من مضامينها ويحرمون المعارضة السلمية من عملية التعبير السلمي ويجردونها من لسانها ويدها، كما انهم قد يفتحون باباً واسعاً لتعبيرات أخرى في المعارضة قد لا تكون السيارات المفخخة والاحزمة الناسفة عنها ببعيد، بل قد تكون المحطة الطبيعية التي يؤدي إليها طريق الإتجاه الإجباري الذي ابقاه النظام للمعارضين المحرومين من الأليات والوسائل السلمية للتعبير عن معارضتهم.

الإعلامي «محروس» مات سراجاً

■ كتب - عوض كشميم

وداعاً.. وداعاً..

أطفاله الثلاثة «بابا.. بابا..» عيناه تذرفان الدموع..!

كانت لحظة الوداع.. لم يدرك الفقيد «سعيد» (٤٧ عاماً) أن تلك اللحظة التي ودع فيها أطفاله في منطقة «المفرحة» بوادي حضرموت حيث الجبل الشاهق وغابات النخيل، ستكون لحظات أخيرة تحرمه من مشاهدة طفولة أبنائه الذين عانوا في إنتظاره منذ النصف الأول لشهر فبراير.

رحل النجم الإعلامي المخضرم «محروس» في ختام رحلة مليئة بالمتاعب متنقلاً بين إذاعتي سيئون وعدن مذيعاً ومقدماً للبرامج إلى جانب اعداد بعض البرامج المتخصصة في الحقل الرياضي والتعليق، واهتمامه بالشؤون الثقافية والأدبية والفنية والتراثية.

مات سراجاً متوهجاً أثناء تأديته العمل بذبحة صدرية مساء السبت الماضي في إذاعة عدن التي انتدب إليها قبل اسبوعين من إذاعة سيئون في إطار تبادل الكوادر الاعلامية بين الإذاعتين.

الراحل عنا قضى فترة طويلة كمساهم في إذاعة سيئون تصل إلى خمسة عشر عاماً، بينما عمله الأساس كان في سلك التدريس بمديرية سيئون، ذلك ما يدعو للشفقة له ولغيره من الزملاء الإعلاميين الذين يعملون كمساهمين في الإذاعة التي تصل نسبة الطاقم الإعلامي المساهم فيها نحو ٩٨٪..!!

«صحافيات بلا حدود» ترحب باطلاق الخيواني

رحبت منظمة صحافيات بلا حدود بقرار رئيس الجمهورية القاضي بالإفراج عن الزميل عبد الكريم الخيواني رئيس تحرير صحيفة «الشورى».. متمنية أن يكون الزميل الخيواني آخر من يسجن بسبب النشر.

وطلبت من الاخ الرئيس أن يوجه بسرعة استكمال إصدار القانون الذي يجرم سجن وملاحقة ومحاكمة الصحفي على مايقول او ينشر.. ذلكم أن عملية السجن والملاحقة بسبب النشر لم تعد مقبولة عالميا وتؤدي إلى الحاق الضرر بالبلد وتشويه سمعته؛ فضلاً عن انها غير ذات جدوى في عالم تميز بالتكنولوجيا وثورة الاتصالات والصحافة الالكترونية العابرة للقارات والتي أصبحت معها عملية الرقابة مستحيلة وغير ممكنة، كما غدت جزءاً من الماضي عافى عليه التراب وغادره كل من اختار الديمقراطية نهجاً له.. نتمنى أن تكون اليمن في صفوف هؤلاء المغادرين بل وفي مقدمتهم.

جيتار (إيريك فنسنت) احتفالاً بيوم الفرانكفونية

احيى الفنان الفرنسي إيريك فنسنت، مساء السبت، حفلاً موسيقياً في حديقة المركز الثقافي الفرنسي بصنعاء.

وعزف فنسنت اغنياته على الجيتار، بمناسبة يوم الفرانكفونية، الذي يوافق ٢٠ مارس من كل عام، وتحتفل به فرنسا في سائر البلدان الفرانكفونية وعديد بلدان أخرى.

واختتم الحفل، الذي تأجل من ٢٢ إلى ٢٦ مارس لاسباب فنية، بغناء السيدة كريمة ذات الأصل التونسي، وزوجة الملحق العسكري الفرنسي توازياً وعزف الملحق الامني، في ذات السفارة، على الجيتار.

من ناحية، وضمن فعالياته، يقيم المركز الثقافي الفرنسي، الأربعاء القادم، معرضاً تشكيلياً للفنان اليمني نصر عبدالله.

إجراءات الحكومة الوقائية شحيحة ورديئة

مخاوف متفاقمة من تحول «حمى الضنك» إلى كارثة صحية

■ الحديدة - فتحي ابو النصر

إذا ما اتفقنا رسميا بان صنعاء هي العاصمة السياسية وعدن هي عاصمة الاقتصاد، فان الحديدة - بمفهوم أهاليها البسطاء- هي عاصمة البعوض باستياز.

حاليا.. بمجرد أن تطأ قدماك هذه المدينة الجميلة حتى تنتاب أسماعك لوثة انتشار حمى الضنك المرض المتفاقم فيها منذ أسابيع.

ومنذ صعودك الميكروباص ستجد السائق ذا السحنة البحرية يشكو اليك -بصفتك غريباً- عن انتشار المرض، محذرا إياك من السكن قرب مستنقعات المجاري فاغرة التوسع ،كثيفة البعوض.

كذلك هو الحال في المقاهي والمقايل حيث يتذمرون- وبإجماع ملفت- من تسيب الحكومة في اداء وظيفتها للحد من فيروس حمى الضنك القاتل.

والحق أن البعوض في الحديدة يتنامى على نحو فاجع بصدق إذ بامكانك أن تشاهد أكواما منها وهي تتبارز أمام ناظريك بدلال مخيف -حسب تعبير الزميل الصحافي مصطفى بدير-!

ولقد أثارت حمى الضنك موجة من المخاوف بين الأهالي نظرا لسهولة انتقالها في حين أن الإجراءات الوقائية المتخذة من قبل الحكومة شحيحة جدا ورديئة للغاية.

وكما تثبت النداء.. فان تقييم جهود الجهات المعنية لاستئصال هذا المرض سيئة بجدارة المختبري محمد عزام الذي بدا متخوفا من ذكر اسمه كاملا في البدء قال للنداء "للأسف فان السلطات المحلية ووزارة الصحة تخفي المعلومات الحقيقية عن انتشار هذا المرض في الحديدة و الذي ينتقل عبر البعوض والمياه الراكدة المنتشرة بشكل كبير وهو المرض الذي يعد واحدا من اخطر الامراض الفتاكة المستوطنة في عدد من دول آسيا وافريقيا».

والمعلوم أن وزارة الصحة كانت نفت وجود المرض في بداية ظهوره قبل أن يعود وزير الصحة ويؤكد وجوده قبل حوالي اكثر من أسبوعين بعد ارتفاع ضحاياه في الوقت الذي اكد فيه تقرير برلماني وجود عجز كبير في الكادر الصحي المتخصص في المناطق الموبوءة، وكذا نقص في التجهيزات، وعدم توفر قطع الغيار الضرورية للمعدات الطبية، مع عدم وجود نظام دوري للصيانة.

في هذا السياق اوضح مصدر طبي في مستشفى العلفي بالحديدة -فضل عدم ذكر اسمه- أن المستشفى «يستقبل يوميا حالات كثيرة فيما الخوف أن يتحول الوباء إلى كارثة صحية في ظل الإمكانيات الرديئة».

وبين المصدر لـ«النداء» أن: «سبب المرض هو الإصابة بالفيروس الوبائي «دنكو فيفار» المسبب لما يعرف بحمى(الضنك)».. وزاد إن «اعراض الإصابة به تأتي على شكل الام حادة في العظام والعضلات، وارتفاع شديد في درجة الحرارة إضافة إلى الصداع، والضعف العام، والتقيؤ وقد تظهر بقع حمراء على الجلد، ونزيف من الانف واللثة في الحالات المتقدمة».

وتابع المصدر قائلا «توجد من هذا الفيروس ثلاثة انماط تسبب حمى من غير نزيف لكن النوع الرابع يسبب الحمى النزيفية كما انه لا يوجد أي علاج للحمى عدا التغذية بالسوائل حيث نعطي المريض تحقينات لمنع الإصابة البكتيرية.. بينما ليس كل من يصيبه الفيروس تظهر عليه الأعراض إذ يعتمد استفحال الفيروس في الجسم على مناعة الجسم لان الفيروس عندما يهاجم الجسم فالمناعة تقل تدريجيا وتخطف قوة المناعة من شخص إلى آخر ولذا نجد انه في حالات ممن أصابوا بهذا الفيروس وهم قلة نجوا من الموت لانهم كانوا يتمتعون بمناعة عالية على عكس من لديهم مناعة قليلة فقد فتك بهم المرض».

وبحسب المصدر فان الإجراءات الوقائية للحيلولة دون انتشار المرض «لابد ان تشتمل على النظافة لإزالة مصادر تكاثر البعوض إضافة إلى تشديد الوقاية في الاماكن العامة وبالذات الشوارع الخلفية و المدارس هذا إلى جانب الاهتمام الفعلي من قبل السلطات في رفع نصيب الصحة من الإنفاق العام، وكذا تزويد المستشفيات العامة بالبنية التحتية والدوائية اللازمة» مضيفا «غير أن هذا ما نفتقده وبشدة».

من ناحيتها اكدت المختبرية عبير سعيد ان «وزارة الصحة أجرت فحوصات في القاهرة بواسطة منظمة الصحة العالمية لعينات في مختبر نامرو٣».

وقالت عبير المهتمة بالمرض جراء تخصصها ان «الفحوصات التي تمت اثبتت وجود حمى الضنك في الحديدة وبالذات في مديرية زبيد التي تبعد عنها بنحو مائة وعشرين كيلومترا الأمر الذي يتطلب إجراءات وقائية وتوعوية بالغة».

لكنها بدت ساخرة من جهود الجانب الرسمي للحد من انتشار المرض إذ قالت لـ«النداء»: «فرق الرش التابعة لمشروع البرنامج الوطني للملاريا لا تكفي للقضاء على الفيروس فالأمر بحاجة إلى جهود حقيقة لا مجرد رش مادة الديزل عند مداخل الحارات وكفى».

عوضا عن ذلك كان تقرير رسمي صدر عن وزارة الصحة -حصلت «النداء» على نسخة منه- كشف أن الاشتباه بأول حالة من حمى الضنك في الحديدة تم في سبتمبر الماضي.

التقرير الذي جاء في سياق خطة عاجلة لاحتواء الوباء، طالبت فيه وزارة الصحة الحكومة بمبلغ مائتين وعشرة ملايين ومائتي الف ريال لإيجاد آلية لرصد الحمى النزيفية ومكافحة البعوض الناقل لها ومن بينه البعوض الناقل لحمى الضنك.

على أن التقرير لم يقدم أي معلومات مهمة حول المرض والآليات المتخذة للحد منه بالرغم من كشفه عن أن وباء حمى الضنك قد أصاب مائتين واربعة عشر شخصا موديا بحياة ثمانية في مديرية زبيد فقط.

فيما الثابت في مدينة الحديدة الآبار التي تحويها الكثير من البيوت والتي تعد حاضنة مثلى للبعوض الأمر الذي يتطلب سرعة إزالتها اذ ان نسب تواجد البعوض فيها لازالت في تزايد مستمر كما تاكدت النداء من ذلك بالنزول الميداني تماما.

كما أن الأمطار التي هطلت على المدينة مؤخراً تسببت في إحداث مستنقعات عديدة من شأنها أن تهيئ لانتشار البعوض.

بيد أن الأمر الخطير بحق هو عدم وجود شبكة مجاري للمدينة كما هو معروف إذ أن صلاحية الشبكة القديمة قد انتهت منذ سنين.. لذا يقوم اغلب الأهالي بحفريات تصريف جوار منازلهم وكثير منها غير صحية على الإطلاق وبالذات في الأحياء الشعبية.

طبعت بالجيل للطباعة (محمد سالم الصغير) تليفون (٢٤٣٢٦٩) فاكس (٢٦٦١٨٩) صنعاء